



الجمهورية التونسية
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

الباب 10
المشروع السنوي
للقدرة على الأداء لسنة 2020
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

أكتوبر -2019

الفهرس

1	المحور الأول التقديم العام للمهمة.....
3	المحور الأول: التقديم العام للمهمة.....
3	1. تقديم استراتيجية القطاع والمهمة.....
7	2. تقديم برامج المهمة.....
8	3. تقديم أهداف ومؤشرات أداء المهمة.....
10	4. الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط.....
17	المحور الثاني تقديم برامج المهمة.....
19	برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء.....
19	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
21	2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج.....
27	3. نفقات البرنامج.....
55	برنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية.....
55	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
60	2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج.....
69	3. نفقات البرنامج.....
94	برنامج التعاون الدولي.....
94	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
97	2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج.....
104	3. نفقات البرنامج :.....
121	برنامج تنمية الاستثمار.....
121	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
124	2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج.....
129	3. نفقات البرنامج:.....
157	برنامج القيادة والمساندة.....
157	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
158	2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج.....
163	3. ميزانية البرنامج.....

الملاحق.....	167
بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة في برنامج التوازنات العملية والإحصاء.....	181
بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة في برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية.....	187
بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة في برنامج التعاون الدولي.....	209
بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة في برنامج الإحاطة بالاستثمار.....	213

المحور الأول
التقديم العام للمهمة

المحور الأول: التقديم العام للمهمة

1. تقديم استراتيجية القطاع والمهمة

تضطلع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بإعداد الاستراتيجيات والمخططات التنموية والموازن الاقتصادية وتساهم في إعداد واقتراح السياسات والآليات لدفع التعاون الدولي بين البلاد التونسية والبلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية كما تضطلع أيضا بالنهوض بالشراكة ودعم وتنمية الاستثمار. وعلى هذا الأساس تتمحور مشمولات الوزارة أساسا حول:

- ضبط التقديرات الاقتصادية ومتابعة وتقييم تطورات الظرف الاقتصادي.
- إعداد استراتيجيات وسياسات التنمية في إطار المخططات والموازن الاقتصادية بالتنسيق مع الوزارات والهيكل المعنية.
- ضبط السياسات القطاعية وبرامج البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية بالتنسيق مع الهيكل المعنية.
- متابعة مشاريع التنمية والمشاركة في وضع ميزانية الدولة وتقييم البرامج المنجزة.
- إعداد سياسات واستراتيجيات التنمية الجهوية والقطاعية بالتعاون مع كل الهيكل المتدخلة كالوزارات والمجالس الجهوية والهيكل الجهوية المعنية.
- تنفيذ ومتابعة توجهات الحكومة في الميادين التي لها علاقة بالتنمية القطاعية والجهوية.

- تصور وإعداد ومتابعة تنفيذ برامج التنمية الجهوية الداعمة لمقومات التنمية بكل مناطق البلاد.
- التصرف في البرامج الجهوية للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة بما في ذلك برنامج الحضائر الجهوية.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والقطاعية اللازمة لدفع التنمية القطاعية; الجهوية ومساندة الاستثمارات القطاعية والجهوية الخاصة والعامة.
- النهوض بالمعلومات الاحصائية.
- إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تقديم ملفات التعاون الدولي مع الخارج على المستوى الاقتصادي والمالي والفني.
- إعداد المفاوضات في مجال التعاون الدولي والاستثمار الخارجي بالتعاون مع الوزارات المعنية.
- المشاركة في المفاوضات الثنائية في الميادين الراجعة بالنظر للوزارة.
- الإشراف على تسيير المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال التعاون الدولي والاستثمار الخارجي وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات المتولدة عنها.
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات في مجالي التعاون الدولي والاستثمار الخارجي والداخلي.

- تنمية عمليات النهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي من خلال مساندة ومساعدة عمليات الاستثمار الخارجي بالبلاد التونسية والعمل على تكثيف فرص العمل بالخارج للخبرات والقدرات التونسية
- تمثيل البلاد التونسية في الاجتماعات الدورية للهيئات الدولية والإقليمية ذات الصبغة المالية وفي الندوات الدولية والإقليمية ذات الصبغة الاقتصادية والمالية والفنية وذلك بالتعاون مع الوزارات الأخرى.

1-1 إستراتيجية القطاع

اعتمدت وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي عند إعداد ميزانية 2020 تمشيا بأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية وخاصة فيما يتعلق بدفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتطوير الإدارة والرفع من أدائها ودعم التعاون الدولي على مستويين المالي والفني ودعم التنمية الجهوية والحد من التفاوت الجهوي بالإضافة إلى تطوير المنظومة الإحصائية الوطنية لجعلها قادرة على توفير المعلومة الاقتصادية والاجتماعية الموثوقة وطنيا وجهويا.

فعلى مستوى دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال تعتبر سنة 2020 سنة الشروع في وضع وإتمام الإطار المؤسسي الذي جاءت به مجلة تشجيع الاستثمارات الجديدة حيث ستشهد سنة 2020 توسيع الهيئة التونسية للاستثمار وفروعها بمختلف الجهات لتقريب الخدمات من المستثمرين وتوفير الإحاطة الضرورية بهم وكذلك بعث الصندوق التونسي للإستثمار.

ولدفع التنمية الجهوية والحد من التفاوت الجهوي وترسيخ مبدأ التمييز الإيجابي الذي جاء به الدستور أولت وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي أهمية بالغة لعملية اختيار

المشاريع الجهوية وتصويب الاستثمارات العمومية وتحقيق الأهداف المرسومة بالمخطط وذلك عند إعداد ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة

اما فيما يتعلق بتطوير منظومة الاحصائية واعتبارا لأهمية المعلومة الإحصائية التي تمثل رافدا أساسيا في إعداد الدراسات والبحوث في شتى المجالات وكذلك في رسم ومتابعة الاستراتيجيات والسياسات التنموية وفي صنع القرار الصائب، تهدف الاستراتيجية الوطنية للإحصاء بالخصوص إلى تطوير الإنتاج الإحصائي حسب المعايير الدولية ومزيد الانفتاح على مستعملي الإحصائيات والإعلام وتأمين النشر حسب التصانيف الوطنية والدولية. وفي هذا السياق ستركز الجهود خلال سنة 2020 بالخصوص على مواصلة تطوير المعهد الوطني للإحصاء باعتباره الركيزة الأساسية للمنظومة الإحصائية وانجاز المسوحات والاستبيانات الدورية وتوسيع خارطة الإحصائيات المتوفرة لتطوير الإحصائيات الجهوية وتفعيلها وتطوير إحصائيات الحسابات القومية والمؤشرات الظرفية (مؤشر النقل ومؤشر أسعار العقارات وتكلفة البناء...)

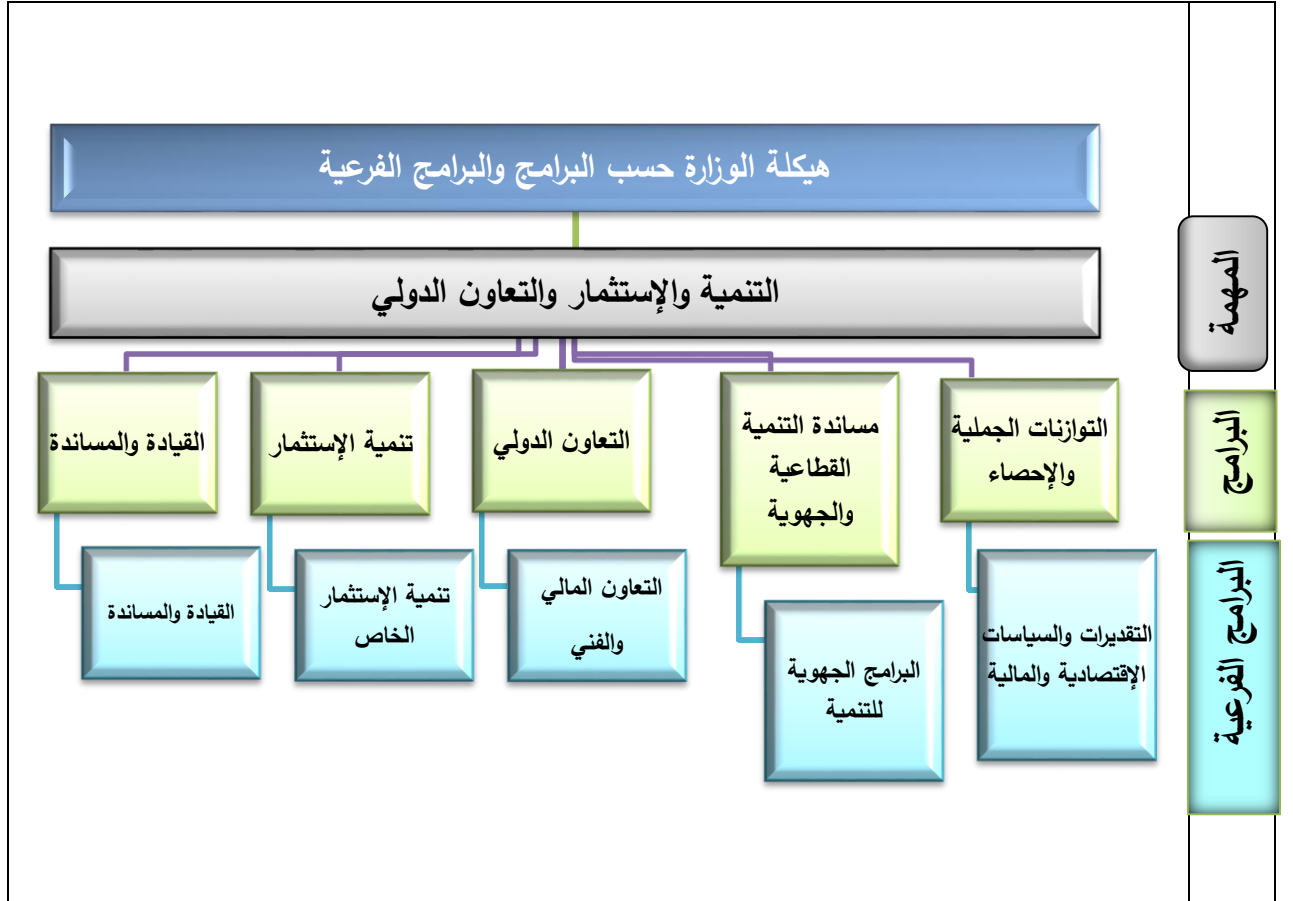
الفاعلون العموميون

- المعهد الوطني للإحصاء،
- المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية،
- المندوبية العامة للتنمية الجهوية،
- ديوان تنمية الشمال الغربي،
- ديوان تنمية الوسط الغربي،
- ديوان تنمية الجنوب،
- الوكالة التونسية للتعاون الفني،
- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي،
- الهيئة التونسية للاستثمار.

2. تقديم برامج المهمة

سعيًا لضمان التصور الأمثل لهيكله برامج مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي تم تشريك كل إدارات الوزارة في محاولة للإلمام بالموضوع من جميع جوانبه ومراعاة خصوصيات الوزارة. وقد استأثرت، بحيز كبير من الحوار والتحليل في البحث عن الخيط الناظم لتحديد قائمة برامج مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، وقد تم الاتفاق على اعتماد التقسيم الوظيفي لتحديد برامج الوزارة والمقصود به برنامج لكل وظيفة رئيسية من الوظائف التي تقوم بها الوزارة وتغطي كامل مجال تدخلاتها على غرار "التنمية الجهوية والقطاعية - "الاستثمار" -التعاون الدولي (...). وفي هذا السياق تم تفريع مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي إلى (05) برامج تتوزع كالتالي:

- البرنامج عدد 1: التوازنات الجمالية والإحصاء.
- البرنامج عدد 2: مساندة التنمية القطاعية والجهوية.
- البرنامج عدد 3: التعاون الدولي.
- البرنامج عدد 4: تنمية الاستثمار.
- البرنامج عدد 5: القيادة والمساندة.



3. تقديم أهداف ومؤشرات أداء المهمة

تم بالنسبة إلى كل برنامج تحديد أهداف ومؤشرات قيس الأداء لتقييم النتائج التي يمكن تحقيقها موزعة كما يلي:

جدول عدد 1:

حوصلة أهداف المهمة ومؤشرات الأداء

مؤشرات قياس الأداء	الأهداف	عدد البرامج الفرعية	البرامج
8	الهدف 1.1 تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية	01	البرنامج 1: التوازنات الجمالية والإحصاء
	الهدف 2.1 المساهمة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي		
	الهدف 3.1 تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي		
	الهدف 4.1 تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة		
9	الهدف 1-2 إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	01	البرنامج 2: مساندة التنمية القطاعية والجهوية
	الهدف 2-2 متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط		
	الهدف 3-2 التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة		
	الهدف 4-2 المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص		
	الهدف 5-2 متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية		
4	الهدف 1.3 دفع التعاون المالي	01	البرنامج 3: التعاون الدولي
	الهدف 1.3 دفع التعاون الفني		
9	الهدف 1.4: تطوير سياسات الاستثمار ومناخ الاعمال	01	البرنامج 4: تنمية الإستثمار

	الهدف 2.4: دعم المشاريع الكبرى		
	الهدف 3.4: الإحاطة بالمستثمرين		
	الهدف 4.4: الترويج للاستثمار		
3	الهدف 1.9: تنمية كفاءة الموارد البشرية. الهدف 2.9: تطوير المنظومة المعلوماتية الهدف 3.9: إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.	01	البرنامج 5: القيادة والمساندة
33	18	05	المجموع

4. الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط

1.4 تقديم ميزانية المهمة لسنة 2020

ينصهر مشروع ميزانية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي لسنة 2020 في إطار الأهداف والمقتضيات الواردة في منشور السيد رئيس الحكومة عدد 09 المؤرخ في 29 مارس 2019 خاصة منها مواصلة التقليل في نسبة عجز ميزانية الدولة بما يمكن من مزيد التحكم في مستوى التداين العمومي هذا إلى جانب تسريع نسق النمو وتطوير الخدمات الأساسية وبرامج الإحاطة الإجتماعية من خلال احكام تمويل منظومات الإنتاج وتسريع نسق الإصلاحات التي تمكن من تطوير مناخ الأعمال ودعم نجاعة الإستثمار العمومي وذلك بوضع الآليات الكفيلة بضمان تنفيذ المشاريع في الآجال.

كما تم إعداد مشروع ميزانية الوزارة وفق المنهجية الجديدة طبقا لأحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

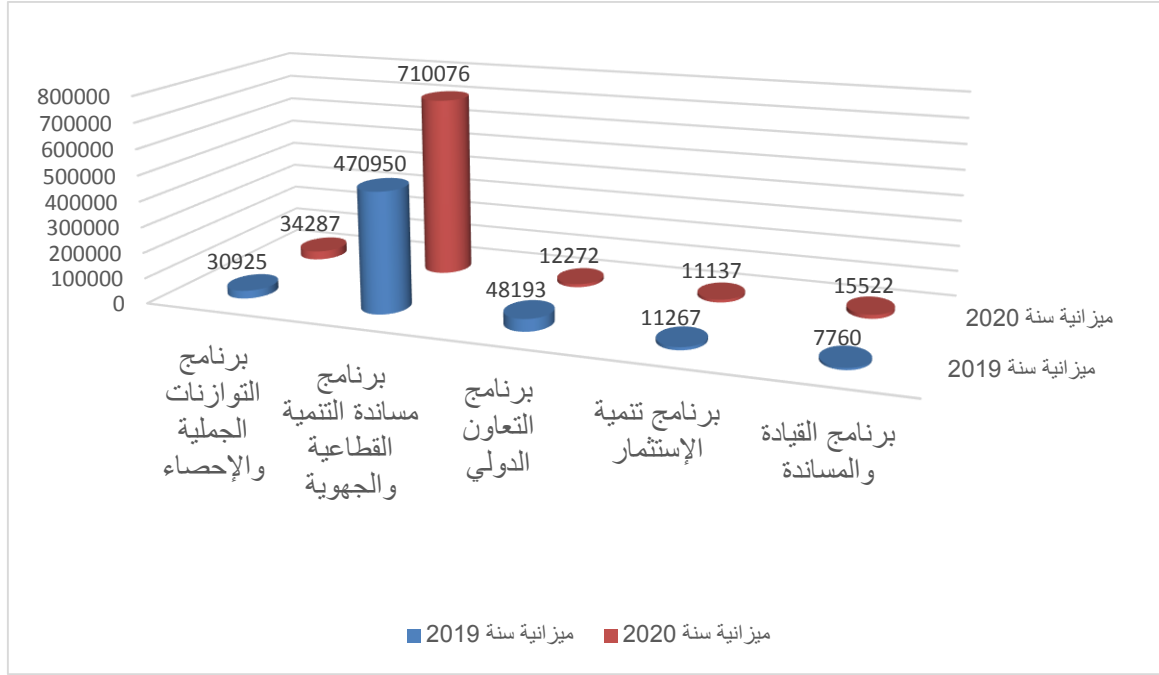
وبناء على ما تقدم تم ضبط ميزانية وزارة التنمية والتعاون الدولي بالنسبة لسنة 2020 بمبلغ جملي قدره 924.771 م د مقابل 783.287 م د لسنة 2018 بزيادة تقدر بـ 141.477 م د أي بنسبة 18.1% موزعة كما يلي:

- نفقات التأجير: **67.595** م د مقابل **60.237** م د سنة 2019 أي بزيادة تقدر بـ **7.358** م د وتطابق نسبة **12.2%**.
 - نفقات التسيير: **12.179** م د مقابل **9.494** م د سنة 2019 أي بزيادة تقدر بـ **2.685** م د وتطابق نسبة **28.3%**.
 - نفقات التدخلات: **781.616** م د مقابل **700.483** م د سنة 2019 أي بزيادة قدرها **81.133** م د ونسبة **11.6%**.
 - نفقات الإستثمار: **0.230** م د مقابل **8.048** م د سنة 2019 أي بنقص قدره **7.818** م د ونسبة **-3399%**.
 - نفقات العمليات المالية: **63.151** م د مقابل **5.032** م د سنة 2019 أي بزيادة تقدر بـ **58.119** م د ونسبة **1155%**.
- وترجع هذه الزيادة بالأساس إلى:

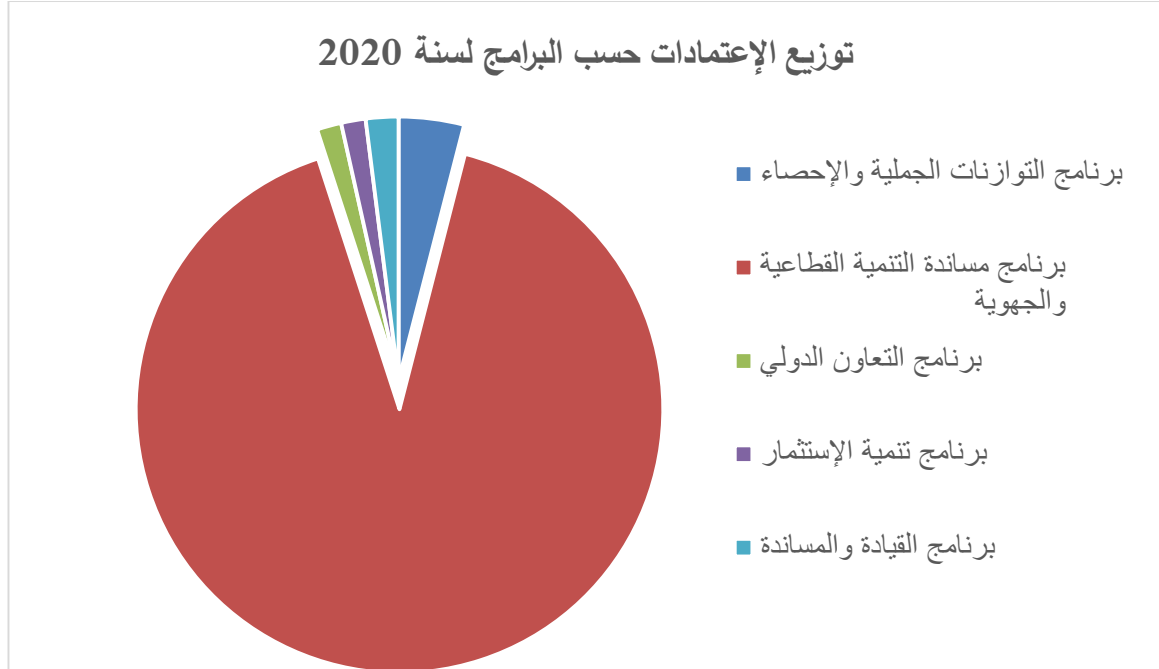
- زيادة بـ **7.358** م د نفقات التأجير (60.595 م د سنة 2019 مقابل 67.595 م د سنة 2020) لتغطية الزيادات في الأجور.
- زيادة في الإعتمادات المقترحة بعنوان المساهمات الدولية بعنوان 2020 بما يتجاوز **58.119** م د **63.151** م د سنة 2020 مقابل **5.032** م د سنة 2019 منها **45** م د لفائدة البنك الإفريقي للتنمية و **4.660** م د لفائدة المؤسسة المالية الدولية و **3.025** م د لفائدة البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية

رسم بياني عدد 1:

تطور ميزانية المهمة لسنتي 2019 2020 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)



توزيع الإعتمادات حسب البرامج لسنة 2020



- تقديم ميزانية الوزارة حسب البرامج والبرامج الفرعية طبقاً للجدول عدد 3 والرسم البياني عدد 2:

جدول عدد 3:

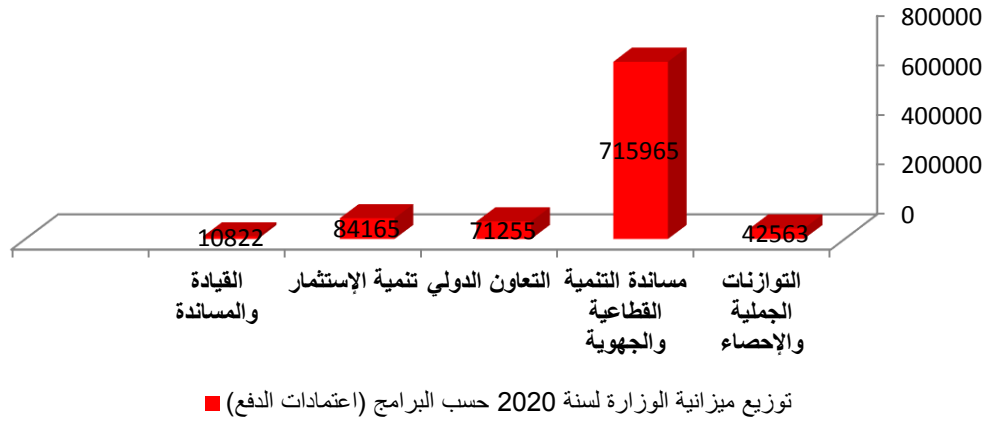
توزيع ميزانية المهمة * لسنة 2020 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

المجموع	نفقات العمليات المالية	نفقات الإستثمار	نفقات التدخلات	نفقات التسيير	نفقات التأجير	الأقسام البرامج
42563			10969	2618	28967	البرنامج 1
715965			695719	1695	18551	البرنامج 2
71255	63151		630	654	6820	البرنامج 3
84165			73884	2283	7998	البرنامج 4
10822		230	414	4229	5249	القيادة والمساندة
924771	63151	230	781616	12179	67595	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2020 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)



4. 2 تقديم إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 للوزارة

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة: التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
76025	73472	67795	60237	60237	56883	51611	نفقات التأجير
12920	12544	12179	9494	9494	7950	8937	نفقات التسيير
955783	880081	781616	700483	700483	496899	453717	نفقات التدخلات
230	230	230	8048	8048	7470	20056	نفقات الإستثمار
72305	73515	63151	5032	5032	47621	47621	نفقات العمليات المالية
							بقية النفقات
1117263	1039842	924771	783294	783294	609290	581943	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة:

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق م 2019	إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
48536	47660	42563	34287	30535	34101	التوازنات الجملية والإحصاء
959964	883804	715965	710076	508756	469024	مساندة التنمية القطاعية والجهوية
81865	82515	71255	12272	46630	44244	التعاون الدولي
16076	15041	84165	11137	9252	6101	تنمية الإستثمار
10822	10822	10822	15522	14116	15116	القيادة والمساندة
1117263	1039842	924771	783294	609290	581943	المجموع

المحور الثاني
تقديم برامج المهمة

برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء

رئيس البرنامج: السيد لطفي الفرادي رئيس هيئة التوازنات الجمالية والإحصاء

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته

يمثل برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء من المهام الأساسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حيث يعنى البرنامج بجانب هام من مشمولات الوزارة باعتبار دورها الأفقي في بلورة منوال التنمية لا سيما فيما يتعلق بضبط التقديرات الجمالية ورسم التوازنات الجمالية والمساهمة في إعداد الإصلاحات الهيكلية وتحسين التنافسية مناخ الأعمال وذلك ضمن الميزان الاقتصادي السنوي وعلى المدى المتوسط في إطار مخطط التنمية.

وتبعاً لذلك يضمّ هذا البرنامج الإدارة العامة للتقديرات والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية والمعهد الوطني للإحصاء.

وقد تم ضبط استراتيجية البرنامج بالنسبة لسنة 2020 على ضوء التوجهات العامة للسياسات التنموية للبلاد والتي تندرج ضمن مشمولات الوزارة في هذا المجال، وتتمحور استراتيجية البرنامج بالأساس حول:

- إعداد الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والمالية الاقتصادية واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية.
- رسم تقديرات منوال النموّ في إطار الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية،
- متابعة وتحليل تطور الوضع الاقتصادي على المستوى الوطني والدولي،
- متابعة وتحليل واستشراف القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي وبلورة الإجراءات الإصلاحية لتطوير التنافسية ومناخ الأعمال،

- الإشراف على تطوير المنظومة الإحصائية وتعزيز الدور المحوري للمعهد الوطني للإحصاء في إنتاج ونشر الإحصائيات وتوسيع مجالاتها حسب المعايير المعمول بها.

ويهدف برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء إلى:

1. تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية والمالية،
2. توفير الدراسات والتحليل المناسبة لدعم نجاعة القرار في المجال الاقتصادي والاجتماعي،
3. تطوير إنتاج ونشر الإحصائيات وجودتها،

ويتكون برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء من برنامج فرعي وفاعلين عموميين:



2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير منظومة التقديرات والتحليل المتعلقة بإعداد الاستراتيجيات التنموية ومخططات التنمية والميزان الاقتصادي والتحليل الطرفية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. كما يرمي البرنامج إلى تطوير الدراسات والتحليل لدعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بالعلاقة مع التوجهات العامة للدولة وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وبالتوازي يشمل البرنامج تدعيم إنتاج ونشر الإحصائيات بغرض توفير المعطيات الموثوقة والمحينة للأعوان الاقتصاديين طبقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها.

الاهداف	الهيكل المكلف بالتنفيذ	
احكام منظومة التقديرات الاقتصادية والمالية	✓ الإدارة العامة للتقديرات ✓ الإدارة العامة لتمويل الاقتصاد	هدف فرعي 1
الهدف 2: النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	✓ المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية	الفاعل العمومي الأول
الهدف 3: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي	✓ المعهد الوطني للإحصاء (والمجلس الوطني للإحصاء)	الفاعل العمومي الثاني
الهدف 4: تطوير جودة المعطيات الاحصائية المنتجة		

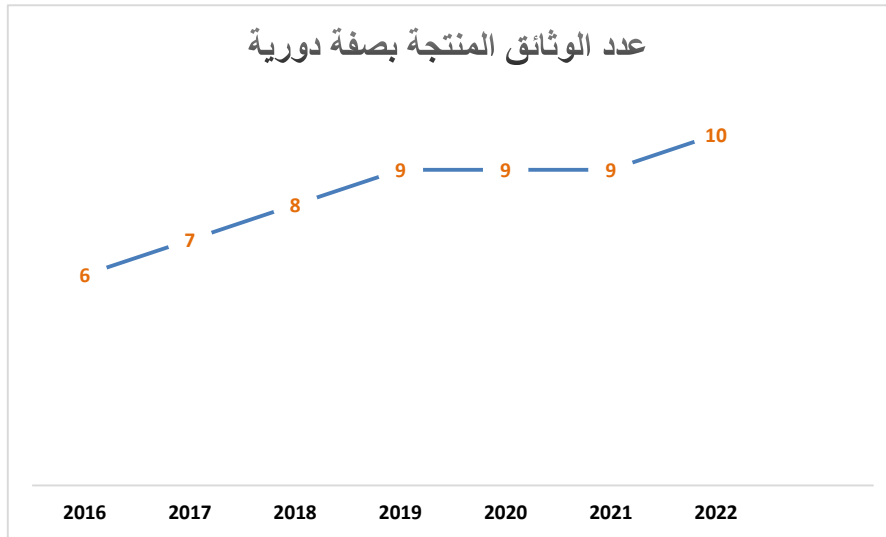
1-2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

الهدف 1: تطوير منظومة التقديرات الاقتصادية والمالية

- تقديم الهدف: تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادية والمالية وإعداد الاستراتيجيات والسياسات والإصلاحات الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية بعلاقة مع تحسين مناهج إعداد الميزان الاقتصادي والتحليل الطرفية والمتابعة والتقييم.

- مرجع الهدف: الإدارة العامة للتقديرات والإدارة العامة لتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي.
- مبررات اعتماد المؤشرات: قياس حجم الأعمال الدورية المنجزة في مجالات إعداد التقديرات والتحليل المتعلقة بالميزان الاقتصادي وتدقيق متابعة الوضع الاقتصادي وتقييمه وكذلك متابعة تنفيذ مخطط التنمية.

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
10	9	9	9	8	7	6	العدد	المؤشر 1-1-1: عدد وثائق المنتجة بصفة دورية



الفاعل العمومي الاول: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

الهدف 2: النجاعة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

- تقديم الهدف: دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنجاز الدراسات والتحليل الاقتصادية والاجتماعية المندرجة ضمن التوجهات العامة للدولة والمستجيبة لمشاكل

التممية في القطاعين العام والخاص بالإضافة الى تطوير جودتها من خلال الرقي بالموارد البشرية.

- مرجع الهدف: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية،
- مبررات اعتماد المؤشرات: عدد الدراسات المنجزة ونوعيتها تساهم في إنارة صانعي القرار وتوفير السند لاتخاذ الإجراءات المناسبة بالإضافة إلى ضرورة تبليغ نتائجها إلى المعنيين وتطوير جودتها من خلال الرقي بالموارد البشرية وتحسين مناخ العمل.

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
27	27	27	27	26	20	25	العدد	عدد الدراسات والمذكرات
19	19	19	18.5	16.2	17.1	-	العدد بالألف	النفوذ إلى موقع المعهد
32	32	32	31	31	26	72	العدد	عمليات الإتصال
10	10	10	9	8.6	6.0	6.3	معدل أيام النشاط	التكوين وتنمية الكفاءات

(*) يتم احتساب الدراسات والمذكرات التي لها قيمة علمية مرضية والقابلة إلى أن تساهم في دعم القرار
(**) يتم احتساب عدد الأنشطة الإعلامية والاتصالية والتشاركية الأخرى

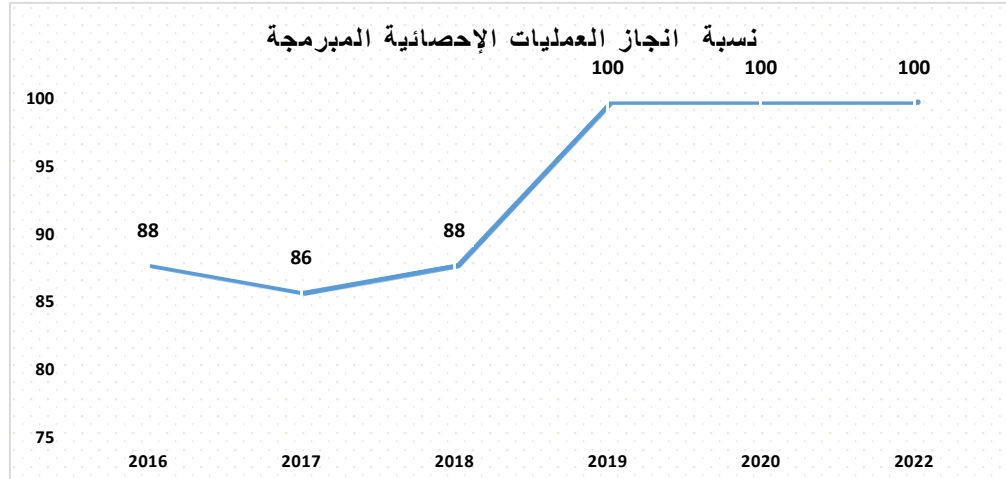
الفاعل العمومي الثاني: المعهد الوطني للإحصاء

يشمل البرنامج الفرعي الثاني الاحصاء هدفين وثلاث مؤشرات لقياس الاداء تم اختيارهما بالاعتماد على مشمولات الوزارة والمعهد الوطني للإحصاء والمجلس الوطني للإحصاء وتأخذ هذه المنهجية بعين الاعتبار ضرورة إرساء مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الاعتمادات حسب البرامج والأنشطة.

الهدف 3: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي

- **تقديم الهدف:** إنجاز المسوحات المبرمجة والنهوض بالإحصائيات الجهوية: يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى التزام المعهد بإنجاز البرنامج السنوي للمسوحات وذلك في إطار تحسين الجودة وطرق وأساليب العمل الإحصائي خاصة على مستوى الجهات.
- **مرجع الهدف:** المعهد الوطني للإحصاء.
- **مبررات اعتماد المؤشرات:** قياس مدى إنجاز برنامج عمل المعهد.

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
100	100	100	100	88	86	88	نسبة	المؤشر 1-1-2: <u>انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة</u>

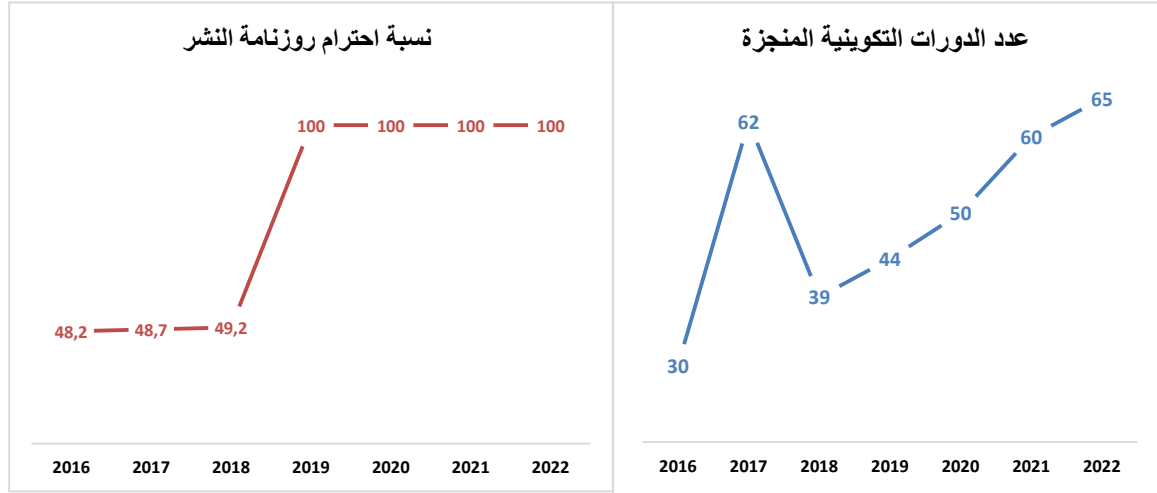


الهدف 4: تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة

- **تقديم الهدف:** العمل على تحسين جودة المعلومة الإحصائية واستغلالها.
- **مرجع الهدف:** المعهد الوطني للإحصاء.
- **مبررات اعتماد المؤشرات:** لقياس مدى إحترام رزنامة النشر وتطوير المؤهلات البشرية.

تقديرات	2019	انجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
---------	------	---------	--------	------------------------

2022	2021	2020		2018	2017	2016		
100	100	100	100	49.2	48.7	48.2	نسبة	المؤشر 1-2-2: احترام رزمة النشر
65	60	50	44	39	62	30	عدد	المؤشر 2-2-2: الدورات التكوينية المنجزة:



2-2 تقديم أنشطة البرنامج

يحوصل الجدول التالي مختلف الأنشطة التي تساهم في تحقيق القيمة المنشودة للمؤشرات لسنة 2020 مع بيان تأثيرها المالي.

الاعتمادات (أ د)	الأنشطة	تقديرات 2020	المؤشرات	الأهداف
668	إعداد مذكرات متابعة الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي	8	عدد وثائق المنتجة بصفة دورية	تطوير منظومة التقديرات والتحليلات الاقتصادية
	الوثيقة الاطارية لإعداد ميزانية الدولة (أعدادها في جويلية وتحيينها في أفريل)			
	إعداد الميزان الاقتصادي (مشروع أولي في جويلية ومشروع نهائي في أكتوبر)			
	مذكرات تحليلية (الاقتصاد الكلي، تمويل الاقتصاد، متابعة القطاع المالي، تنفيذ ميزانية الدولة)			
3253	إنجاز دراسات ضمن المجالات التالية:	27		

	<p>التنمية المستدامة التشغيل ورأس المال البشري المالية العمومية الابتكار والتكنولوجيات الحديثة السياسات الاجتماعية التنمية الجهوية التنافسية ومناخ الأعمال الاستثمار والنمو والاستشراف السياسات العامة الدراسات المالية والنقدية</p>		1- عدد الدراسات والمذكرات	المساهمة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
	الاستجابة لطلبات العرضية الواردة من وزارة الإشراف أو الهيكل الوطنية والدولية الأخرى			
66.1	<p>تطوير موقع المعهد تتويج منتوجات المعهد ووضعها بالموقع</p>	19 ألف زيارة	2-النفاذ إلى موقع المعهد	
562	<p>إعداد وتنفيذ مخطط اتصال تكثيف الأنشطة الإعلامية والاتصالية والتشاركية الأخرى</p>	32	3-عمليات الاتصال	
705	<p>إنجاز عمليات تكوين وتأهيل المشاركة الندوات والملتقيات الدراسية</p>	10 يوم/للإطار	4-التكوين وتنمية الكفاءات	
29578	<p>توفير كل المستلزمات المادية والبشرية للإنجاز المسوحات إعداد الملفات الفنية لمختلف المسوحات إنجاز عمليات التكوين بخصوص العمل الميداني وكذلك العمل المكتبي إنجاز كل العمليات المتعلقة بالمعالجة الإحصائية للبحوث نشر النتائج ووضعها على ذمة المستعملين</p>	100	انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة	تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي

	استغلال المصادر الإدارية والتنسيق مع الشركاء في هذا الباب			
2885	إنجاز الأشغال الميدانية في أجالها والقيام بالمعالجة الإحصائية حسب برنامج العمل والجذاذات الفنية للمسح	100	احترام رزنامة النشر	تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة
	التنسيق بين كل المتدخلين بالمعهد للإيفاء بالتعهدات			
3966	إعداد البرنامج السنوي للتكوين بالتنسيق مع كل الإدارات المعنية وتنفيذه	50	الدورات التكوينية المنجزة	
	توفير الموارد المادية والبشرية الضرورية لتنفيذ البرنامج			
	تقييم البرنامج وتعديله عند الاقتضاء			

3. نفقات البرنامج

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج التوازنات الجمالية والإحصاء وتتوزع كما يلي:

1.3 - ميزانية البرنامج

جدول عدد 7:

ميزانية برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء حسب طبيعة النفقة*

الوحدة: ألف دينار

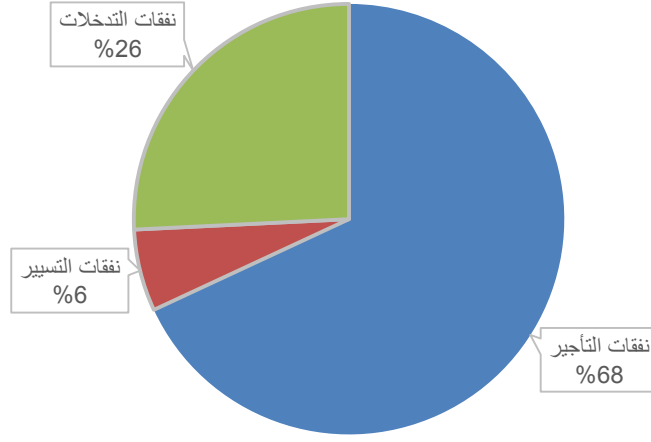
النسبة %	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019		انجازات 2018	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم		
14,08	3577	28976	25399	25399	24074	نفقات التأجير
3,0	76	2618	2542	2542	2341	نفقات التسيير
72,9	4623	10969	6346	6346	4120	نفقات التدخلات
						نفقات الإستثمار
						نفقات العمليات المالية
						بقية النفقات

24,13	8276	42563	34287	34287	30535	المجموع
-------	------	-------	-------	-------	-------	---------

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء لسنة 2020
حسب طبيعة النفقة



جدول عدد 8:

ميزانية برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء حسب مآل النفقة
" حسب البرامج الفرعية والأنشطة "

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2020-2019		تقديرات 2020 (2)	قانون المالية 2019 (1)	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(1)-(2)	المبلغ (2) (1)					
					الأنشطة المركزية	البرامج الفرعية المركزية
10.8%	27	277	250	230	النشاط 1 : رسم بصفة دورية التقديرات الكلية وتحليل السياسات الاقتصادية المتعلقة بمخطط التنمية والميزان الاقتصادي (إطار متوسط المدى وسنوي)	برنامج فرعي: التقديرات والسياسات الاقتصادية والمالية
5.6%	16	300	284	252	النشاط 2: إنجاز التحليل والدراسات المتعلقة بتمويل الاقتصاد ومتابعة القطاع المالي	
28.35%	7987	36154	28167	25166	النشاط 3: إنتاج الإحصائيات الوطنية ونشرها وتحسين جودتها	
4.4%	246	5832	5586	4887	النشاط 4: إنجاز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وتقارير التنافسية	
24.1%	8276	42563	34287	30535		مجموع البرنامج

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج التوازنات الجمالية والإحصاء :

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى 2020 - 2022 لبرنامج التوازنات الجملية والإحصاء

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			محين 2019	ق م 2019	إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
2022	2021	2020					
30 299	29 956	28976	26 933	25 819	24 074	23 349	نفقات التأجير
3 084	2 972	2618	2 758	2 758	2 341	2 803	نفقات التسيير
12150	12008	10969	6410	6410	4120	7202	نفقات التدخلات
0	0	0	0	0	0	0	نفقات الاستثمار
0	0	0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
0	0	0	0	0	0	0	بقية النفقات
45 533	44 936	42563	35 401	34 287	30 535	26 548	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية
45 533	44 936	43 574	36 101	34 987	31 512	33 355	المجموع باعتبار الموارد الذاتية

** تقدر ميزانية الاستثمار لسنة 2020 بـ 490 ألف دينار ستخصص لتمويل المسح السنوي للقدرة التنافسية ومناخ الأعمال وميزانية الإعلامية وتعويض بعض التجهيزات واقتناء سيارة وظيفية وبذلك تسجل ميزانية التنمية ارتفاعا بالنسبة لسنة 2019 بـ 20 ألف دينار أي بنسبة 4,3 %، بينما تسجل مساهمة الدولة تراجعاً بـ 38 % (293 ألف دينار مقابل 470 ألف دينار في 2019)

*** سيتم توسيع المسح حول مناخ الأعمال في 2022 ليشمل مؤشرات حول مخزون رأس المال

تتضمن نفقات التدخلات مساهمة الودادية الخاصة بأعوان المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية التي تتولى القيام بأنشطة إجتماعية وترفيهية وثقافية وكذلك مساهمة الجمعية الرياضية

قدر التمويل الذاتي (فواضل ميزانيات سابقة) لتمويل ميزانية المعهد لسنة 2020 بـ 753 ألف دينار مقابل 700 ألف دينار في 2019

تعود نسبة تطور ميزانية المعهد 2019/2020 البالغة 7.4 % أساساً إلى إرتفاع الأجور إثر الزيادات إذ أن نفقات التأجير تمثل 77% من مجموع النفقات

قدر تطور ميزانية المعهد للفترة 2020-2022 بـ 14.8%

¹ تم احتساب الأجور لسنة 2019 بالاعتماد على ما تم خلاصه إلى موفى شهر جويلية والزيادة المقررة في الاجور.

² باعتبار الزيادات المقررة في الأجور

³ إضافة ميزانية المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر سنة

2020 (3555 أد) وسنة 2021 (3413 أد)

³ احتساب كلفة دراسة وبناء مركز للتكوين والأرشيف والتوثيقي بوشوشة ومركز خاص

بالنفاذ إلى المعلومة (مبلغ أولي 400 أد)

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

1- بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التوازنات الجملية والإحصاء

بطاقة مؤشر قيس أداء -1-

1 / 1 / 1 / 1	1. رمز المؤشر:
عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية	2. تسمية المؤشر:
سنوي	3. تاريخ تحيين المؤشر:
I. الخصائص العامة للمؤشر	

التوازنات الجملية والإحصاء	4. البرنامج:
التخطيط والتوازنات الجملية والدراسات	5. البرنامج الفرعي:
تطوير منظومة التقديرات والتحليل الاقتصادي والاجتماعية	6. الهدف:
إبراز الوثائق	7. تعريف المؤشر:
مؤشر نشاط	8. نوع المؤشر:
مؤشر نجاعة	9. طبيعة المؤشر:

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

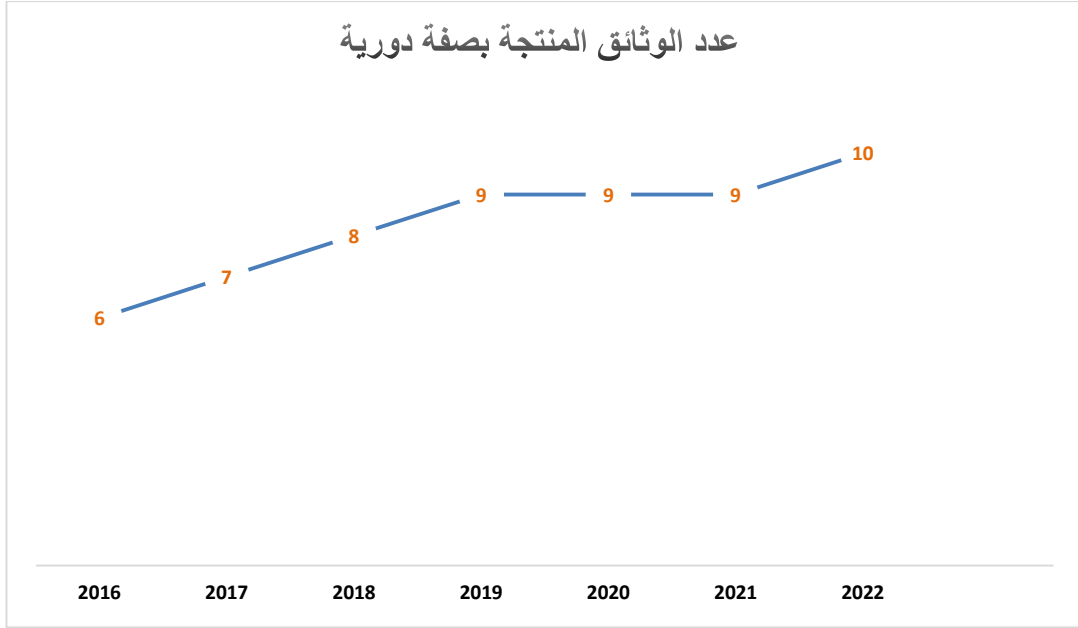
	1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
عدد	2. وحدة المؤشر:
وثائق	3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
وثائق	4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):
المعهد الوطني للإحصاء، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، البنك المركزي التونسي، وزارة المالية، الوزارات القطاعية المعنية	5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
سنوي	6. تاريخ توفر المؤشر.
8	7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):
السيد رئيس هيئة التوازنات الجملية والإحصاء.	8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر
--

التقديرات				الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
10	9	9	9	8	7	6	عدد الوثائق المنتجة بصفة دورية	

1. رسم بياني لتطور المؤشر



<ul style="list-style-type: none"> - إعداد وثيقة الظرف لاقتصادي الوطني والعالمي - وثيقة تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي (إعدادها في جويلية وتحيينها في مارس وأفريل) - استشارة للتعريف بالميزان الاقتصادي - إعداد الميزان الاقتصادي 	<p>2. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:</p>
	<p>3. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر</p>

2. بطاقات مؤشرات قياس الأداء للفاعل العمومي 1: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

بطاقة مؤشر قياس أداء -1-	
رمز المؤشر:	1/3/1/1
تسمية المؤشر:	عدد الدراسات والمذكرات
تاريخ تحيين المؤشر:	2019-05-24

IV. الخصائص العامة للمؤشر

التوازنات الجمالية والاحصاء	10. البرنامج:
التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات	11. البرنامج الفرعي:
المساهمة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	12. الهدف:
عدد الدراسات والمذكرات المنتجة	13. تعريف المؤشر:
مؤشر نشاط (Indicateur d'activité)	14. نوع المؤشر:
مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)	15. طبيعة المؤشر:

V. التفاصيل الفنية للمؤشر

يتم احتساب الدراسات والمذكرات التي لها قيمة علمية مرضية والقابلة إلى أن تساهم في دعم القرار.	9. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
العدد	10. وحدة المؤشر:
الدراسات والمذكرات المنشورة، بما فيها المساهمات التي تقوم بها الإطارات العليا بالمعهد في إطار التعاون مع الهياكل والمنظمات الوطنية والدولية.	11. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
تقرير.	12. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):
الإدارات المركزية للدراسات.	13. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
كل نهاية ثلاثية.	14. تاريخ توفر المؤشر:
27	15. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):
الإدارات المركزية للدراسات ووحدة الرقابة على التصرف.	16. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

VI. قراءة في نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات				الإنجازات	الوحدة	المؤشر:
2022	2021	2020	2019	2018		
27	27	27	27	26	العدد	عدد الدراسات والمذكرات -1/1/2/1

يتأثر المؤشر بالإمكانيات البشرية المتاحة وبحجم الطلبات الإضافية وتوفر المعطيات

5. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

6. رسم بياني لتطور المؤشر

عدد الدراسات



2022 2021 2020 2019 2018

القيام بمتابعة مستمرة من خلال الهيئة المديرية. عدم توفر آلية تمكن من المصادقة على الدراسات المنجزة والتأكد من توفرها على حد أدنى من الاستقلالية والموضوعية بما يضمن الجودة.

7. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

8. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قياس أداء -2-

رمز المؤشر:	2/3/1/1
تسمية المؤشر:	النفوذ إلى موقع المعهد
تاريخ تحيين المؤشر:	2019-05-24

أ. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج:	التوازنات الجمالية والاحصاء
2. البرنامج الفرعي:	التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات
3. الهدف:	المساهمة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
4. تعريف المؤشر:	النفوذ إلى الموقع الإلكتروني للمعهد
5. نوع المؤشر:	مؤشر نشاط (Indicateur d'activité)
6. طبيعة المؤشر:	مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)

ب. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):	عدد النافذين إلى الموقع الإلكتروني للمعهد.
2. وحدة المؤشر:	العدد بالألف
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	الموقع الإلكتروني للمعهد.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):	تقرير.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:	موقع المعهد على الانترنت.
6. تاريخ توفر المؤشر:	كل نهاية ثلاثية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):	19
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:	إدارة الإعلامية ووحدة الرقابة على التصرف.

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

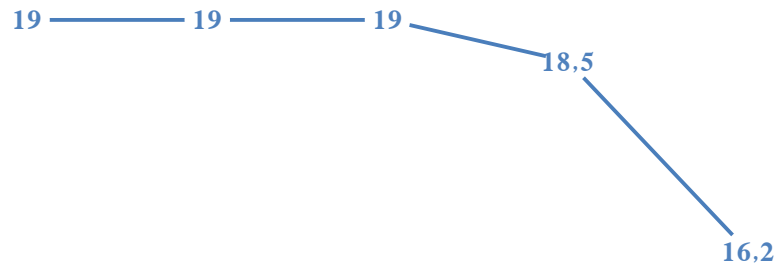
التقديرات				الإنجازات	الوحدة	المؤشر:
2022	2021	2020	2019	2018		
19	19	19	18.5	16.2	العدد (الألف)	-2/3/1/1 النفاز إلى موقع المعهد

يتواصل العمل على تطوير عمليات النشر والاتصال

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

2. رسم بياني لتطور المؤشر

النفاز إلى موقع المعهد



2022 2021 2020 2019 2018

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

تطوير موقع المعهد
تنويع منتوجات المعهد ووضعها بالموقع.
عدم توفر آلية تمكن من التعرف على عدد الدارسات التي
وقع تحميلها من الموقع.

بطاقة مؤشر قيس أداء -3-

3/3/1/1	رمز المؤشر :
عمليات الاتصال	تسمية المؤشر :
2019-05-24	تاريخ تحيين المؤشر :

IV. الخصائص العامة للمؤشر

التوازنات الجمالية والاحصاء	7. البرنامج :
التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات	8. البرنامج الفرعي :
المساهمة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	9. الهدف:
عمليات الاتصال	10. تعريف المؤشر:
مؤشر نشاط (Indicateur d'activité)	11. نوع المؤشر:
مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)	12. طبيعة المؤشر:

V. التفاصيل الفنية للمؤشر

عدد الأنشطة الإعلامية والإتصالية والتشاركية الأخرى .	9. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
العدد	10. وحدة المؤشر:
الملتقيات الإعلامية، العمليات الإتصالية.	11. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
تقرير .	12. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):
الإدارات المركزية، الإدارة العامة وموقع المعهد على الانترنت.	13. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
كل نهاية ثلاثية.	14. تاريخ توفر المؤشر:
32	15. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):
إدارة النشر ووحدة الرقابة على التصرف.	16. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

VI. قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

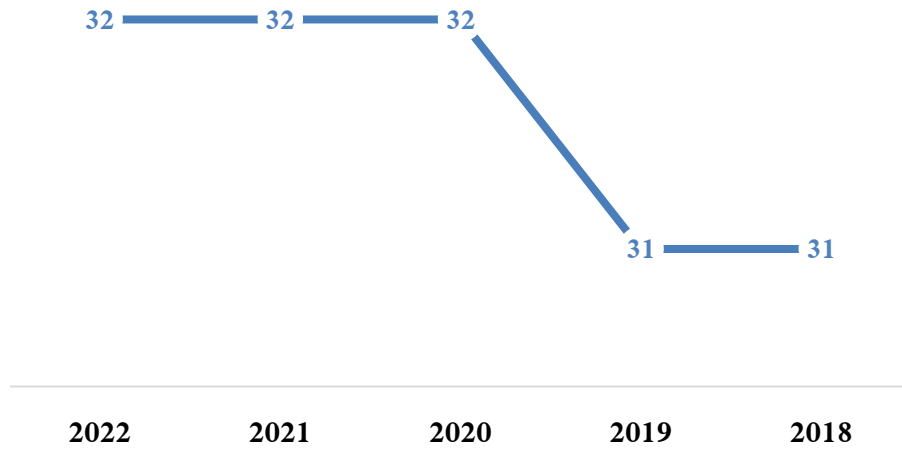
التقديرات				الإنجازات	الوحدة	المؤشر:
2022	2021	2020	2019	2018		
32	32	32	31	31	العدد	-3/3/1/1 عمليات الإتصال

يتواصل العمل على تطوير عمليات النشر والاتصال

5. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

6. رسم بياني لتطور المؤشر

عمليات الإتصال



إعداد مخطط اتصال
القيام بمتابعة مستمرة من خلال الهيئة المديرية
افتقار لمخطط اتصال (Plan de communication).

7. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

8. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قيس أداء -4-

4/3/1/1	رمز المؤشر :
التكوين وتنمية الكفاءات	تسمية المؤشر :
2019-05-24	تاريخ تحيين المؤشر :

1. الخصائص العامة للمؤشر

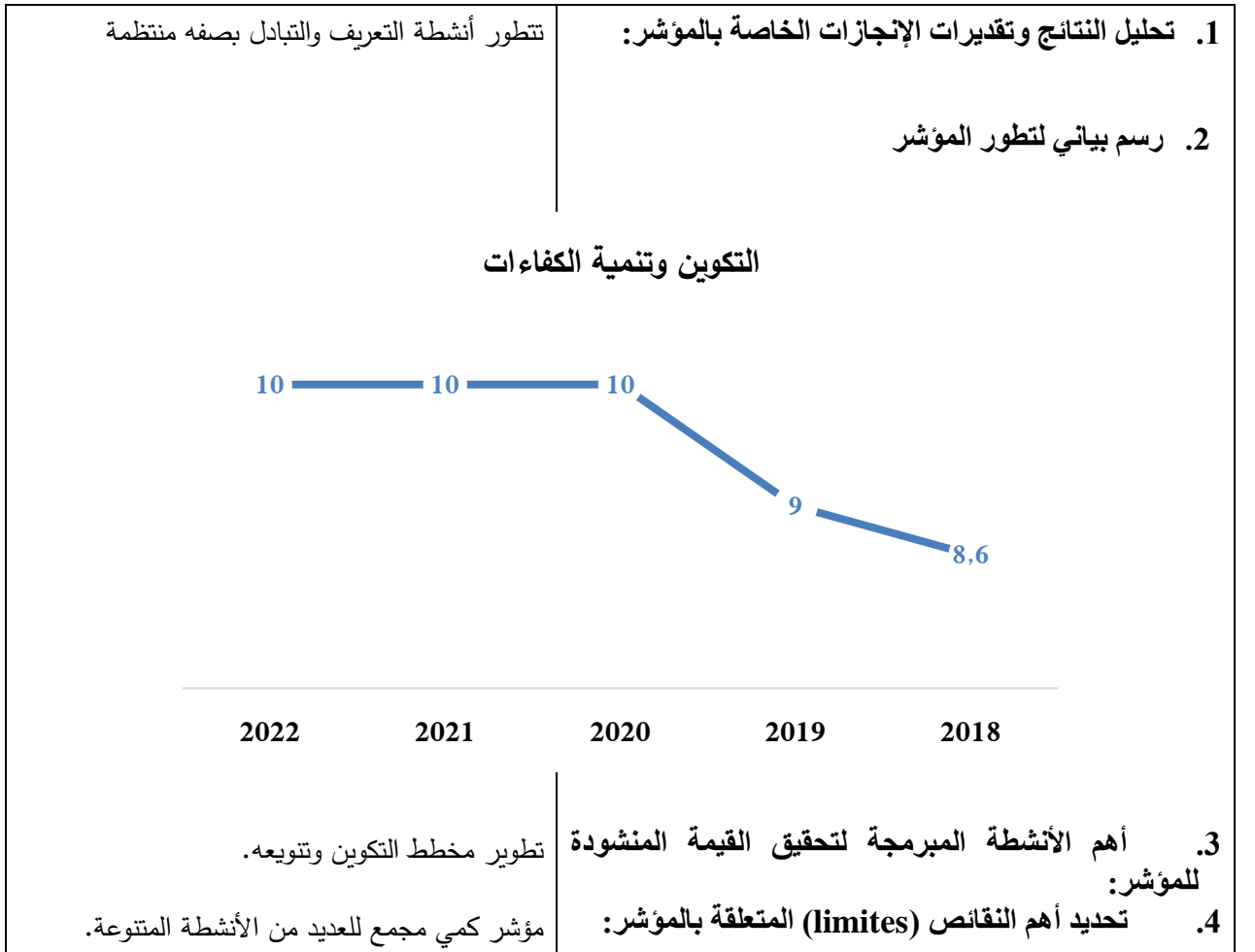
التوازنات الجمالية والاحصاء	1. البرنامج :
التخطيط والتوازنات الجمالية والدراسات	2. البرنامج الفرعي :
المساهمة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	3. الهدف:
التكوين وتنمية الكفاءات	4. تعريف المؤشر:
مؤشر نشاط (Indicateur d'activité)	5. نوع المؤشر:
مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)	6. طبيعة المؤشر:

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

معدل عدد أيام التكوين بالنسبة لكل إطار.	1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
أيام التكوين.	2. وحدة المؤشر:
تقارير الدورات والورشات التكوينية داخل وخارج تونس.	3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
تقارير الدورات التكوينية.	4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...):
الإدارات المركزية.	5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
كل نهاية ثلاثية.	6. تاريخ توفر المؤشر:
10 أيام/للإطار	7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):
إدارة التكوين ووحدة الرقابة على التصرف.	8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات				الإنجازات	الوحدة	المؤشر:
2022	2021	2020	2019	2018		
10	10	10	9	8.6	معدل أيام التكوين	-4/3/1/1 التكوين وتنمية الكفاءات



3. بطاقات مؤشرات قياس الأداء للفاعل العمومي2: المعهد الوطني للإحصاء

بطاقة المؤشر: انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

رمز المؤشر: 1 / 1 / 2 / 2

تسمية المؤشر: نسبة انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

تاريخ تحيين المؤشر: 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التوازنات الجمالية والإحصاء.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإحصاء.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي.
4. تعريف المؤشر: آلية لقياس مدى تقدم إنجاز المسوحات المبرمجة.
5. نوعية المؤشر: مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفرعات: على مستوى جميع الإدارات التابعة للمعهد

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد العمليات الإحصائية المنجزة في السنة الجارية / (على) عدد العمليات المضمنة في البرنامج السنوي لنشاط المعهد.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المسوحات المنجزة والمبرمجة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي لنشاط المعهد.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقديم كل المديريات المركزية للإحصائيات جدولاً مفصلاً للأشغال المنجزة طيلة السنة وأهم الملاحظات التي تهم الأشغال التي هي في طور الإنجاز.
6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2020.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%.

8. المسؤول عن المؤشر: المعهد الوطني للإحصاء.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
100	100	100	100	88	86	88	نسبة	المؤشر 1: <u>انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة</u>

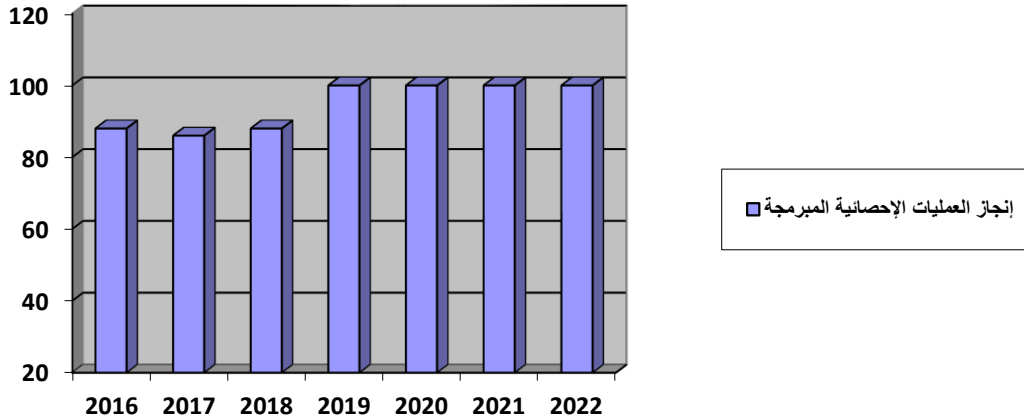
2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يعمل المعهد على الارتقاء بنسبة انجاز المسوحات المبرمجة في المجالات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. ويحاول أن ينجح في إنجاز عدد من المسوحات سنويا بطلب من الهياكل العمومية والمؤسسات الدولية، على غرار المسح الوطني حول الشباب لفائدة المرصد الوطني للشباب والمسح الوطني حول تحديد المخاطر المهنية لفائدة وزارة الشؤون الاجتماعية وكذلك المسح العنقودي متعدد الأهداف لفائدة منظمة اليونيسيف.

ويحرص المعهد على مزيد احكام البرمجة الإحصائية والاستجابة قدر الإمكان الى الطلبات المتزايدة لإنجاز مسوح لفائدة بعض القطاعات والمنظمات الدولية ويعمل على تجاوز العوائق والصعوبات التي يواجهها عند إنجاز أعماله

وخاصة منها ضعف العنصر البشري المختص والافتقار لمهندسين في الإحصاء، وهو ما يسعى المعهد لتداركه من خلال تطعيم رصيده البشري بانتدابات جديدة تمكن من إنجاز برنامجه كاملا وكذلك الاستجابة للطلبات الخارجية ذات الأهمية وطنيا، ما يتوجب معه توفير الاعتمادات اللازمة حتى يتسنى ضمان تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي وتنفيذ كل أنشطة المعهد الموكولة له، إلى جانب الأعمال الأخرى غير المبرمجة التي تطالب بها المؤسسات الوطنية والدولية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات 2020 المؤشر	
29355	<ul style="list-style-type: none"> • توفير كل المستلزمات المادية والبشرية لإنجاز المسوحات. • إعداد الملفات الفنية لمختلف المسوحات • تكوين أعوان العمل الميداني وكذلك العمل المكتبي الخاصة بالمسوحات. • إنجاز الأعمال المتعلقة ببرمجة المسوحات والإعداد لها وتنفيذها من خلال تجميع البيانات الإحصائية، ثم معالجتها وصولاً إلى إنتاج المؤشرات. • استغلال المصادر الإدارية و التنسيق مع الشركاء في هذا الباب. 		100	انجاز العمليات الإحصائية المبرمجة

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

يواجه المعهد العديد من الصعوبات عند إنجازه لبرنامج السنوي، وتتمثل أهمها بالأساس في صعوبة العمل الميداني وضعف الثقافة الإحصائية التي يعمل المعهد ضمن استراتيجية الاتصال على تداركها والحرص على مزيد نشرها، حيث أضحى التعامل مع الأسر والمؤسسات صعباً بالنظر إلى رفضها التفاعل إيجابياً مع أعوان الإحصاء، ويبرز هذا الاشكال أساساً في المسوح لدى المؤسسات. كما يشكو المعهد من جهة أخرى من النقص الحاد في عدد المهندسين في الإحصاء والإعلامية وفي سلك التقنيين،

خاصة بعد التحاق العديد منهم للعمل في إطار برامج التعاون الفني وإحالة عدد آخر على شرف المهنة، مما أثار على سير العملية الإحصائية برمتها، على غرار عدم انجاز المسح السنوي للاستثمار. كما أن النقص في الاعتمادات المخصصة للمسح الوطني حول ثقة المستهلك أجبر المعهد على إنجازة بدورية سداسية عوضا عن الدورية الثلاثية.

بطاقة المؤشر: احترام روزنامة النشر

رمز المؤشر: 1 / 2 / 2 / 2

تسمية المؤشر: نسبة احترام روزنامة النشر

تاريخ تحيين المؤشر: 2019

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التوازنات الجمالية والإحصاء
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإحصاء.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة.
4. تعريف المؤشر: آلية لقياس مدى احترام روزنامة نشر المعلومة الإحصائية.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات: المديرية المركزية.

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الإصدارات المحترمة لآجال للنشر/ عدد الإصدارات المبرمجة للنشر
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ إصدار المؤشر.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: متابعة تنفيذ روزنامة النشر من قبل المديرية المركزية للنشر والإعلامية وإعداد تقرير في الغرض.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المديرية المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق.
6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2020.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%
8. المسؤول عن المؤشر: المديرية المركزية للنشر والإعلامية والتنسيق.

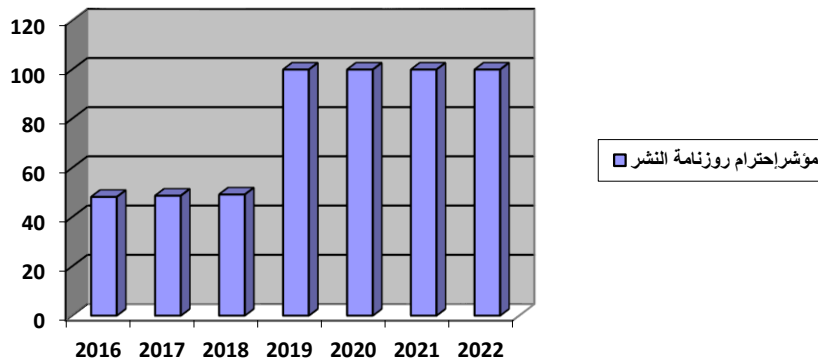
1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
100	100	100	100	49.2	48.7	48.2	نسبة	المؤشر 1: <u>احترام</u> <u>روزنامة النشر</u>

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يندرج هذا المؤشر ضمن متابعة جودة العمل الإحصائي، حيث يشكل نشر الإحصائيات في الآجال وفق المعايير الدولية أحد أهم عناصر تقييم جودة عمل المعهد. ويحتسب مؤشر "احترام روزنامة النشر" باحتساب عدد الاصدارات المحترمة للآجال على (/) عدد الإصدارات المبرمجة للنشر بعد أن كان هذا المؤشر يحتسب على قاعدة عدد الأيام الفعلية للنشر على (/) عدد الأيام المبرمجة للنشر. وتعدّ هذه الطريقة الجديدة للاحتساب أكثر نجاعة على مستوى المتابعة وتحقيق الهدف. ونظرا لتعدد آجال النشر، وتتوعها (شهرية، ثلاثية و سنوية)، فإن عدد الإصدارات يحتسب على أساس مجموع الدوريات لكل مؤشر، علما بأن المعهد لم يسجل أي تأخير في اصدار المؤشرات الحساسة وذات الاستعمال المرتفع على غرار نسبة النمو والبطالة والتجارة الخارجية والأسعار. ويعمل المعهد على إحكام سلسلة الإنتاج الإحصائي (تجميع ومعالجة المعطيات) وفقا للمعايير الدولية قصد تكريس احترام روزنامة النشر وذلك رغم النقص المسجل على مستوى الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.

رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات 2020 المؤشر	
2863	<ul style="list-style-type: none"> • التدقيق في جودة الإحصائيات وتأمين الاستجابة التامة للمواصفات والمعايير الدولية وضمان موثوقية البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية وفقا للطرق العلمية المعتمدة • استغلال التقنيات الحديثة في كامل السلسلة الإحصائية • احترام روزنامة نشر نتائج الأعمال الإحصائية المبرمجة • التنسيق بين كل المتدخلين بالمعهد للإيفاء بالتعهدات. 		100	احترام روزنامة النشر

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

تعزى أهم النقائص المتعلقة بهذا المؤشر في الإشكاليات الفنية المسجلة على مستوى ضعف التنسيق مع منتجي الإحصائيات صلب الهياكل الإحصائية العمومية التي تتوفر لديها المعلومة، حيث تم تسجيل ضعف على مستوى استخدام المصادر الإدارية للأغراض الإحصائية وصعوبة الحصول عليها، بالإضافة إلى النقص الملاحظ في جودتها. ويسعى المعهد جاهدا إلى الحصول على البيانات اللازمة من الوزارات والمؤسسات القطاعية الأخرى لنشرها وفقا للروزنامة السنوية المعدة للغرض. كما يحرص على تدارك هذه التأخيرات من خلال إبرام اتفاقيات تبادل معطيات وتوفير كل السبل التقنية واللوجستية الممكنة لذلك.

بطاقة المؤشر: الدورات التكوينية المنجزة

رمز المؤشر: 2 / 2 / 2 / 2

تسمية المؤشر: نسبة الدورات التكوينية المنجزة

تاريخ تحيين المؤشر: 2019

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التوازنات الجمالية والإحصاء،
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الإحصاء،
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة،
4. تعريف المؤشر: آلية احتساب عدد الدورات التكوينية المنجزة لفائدة أعوان المعهد،
5. نوع المؤشر: نشاط،
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة،
7. التقريعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية المنجزة فعليا،
2. وحدة المؤشر: عدد،
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البرنامج السنوي للتكوين،
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات المركزية المعنية،
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية المنجزة والبرنامج السنوي للتكوين،
6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر 2020،
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 50،
8. المسؤول عن المؤشر: المديرية المركزية للإحصائيات الجهوية.

III - قراءة في نتائج المؤشر

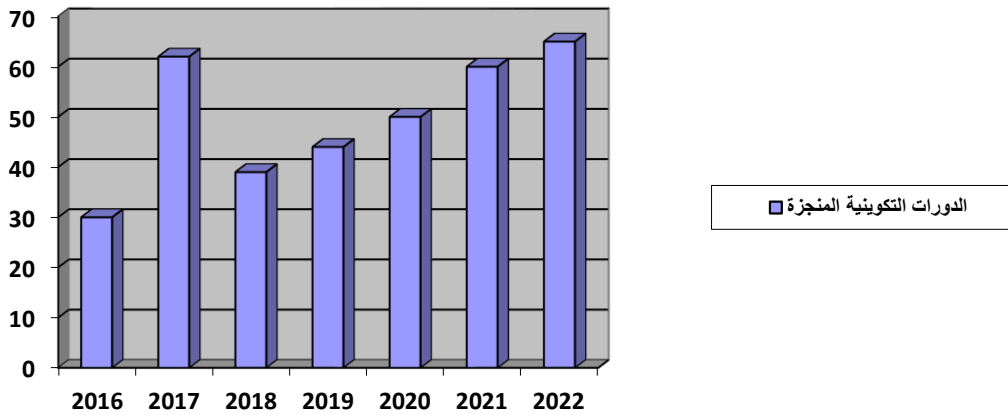
1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			201 9	انجازات			الوح دة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		201 8	201 7	201 6		
65	60	50	44	39	62	30	عدد المؤشر 2: الدورات التكوينية المنجزة:	

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يعتمد احتساب هذا المؤشر على عدد الدورات التكوينية المنجزة سنويا، حيث تم انجاز 39 دورة تكوينية من جملة 47 دورة مبرمجة، أي ما يعادل نسبة انجاز بـ 83% منها 11 دورة تكوينية في إطار برنامج التوأمة مع الاتحاد الأوروبي حول تحديث النظام الإحصائي التونسي. وقد شارك في هذه الدورات قرابة 112 متدربا.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات 2020 المؤشر	نسبة الدورات التكوينية المنجزة
3936	• إعداد البرنامج السنوي للتكوين بالتنسيق مع كل الإدارات المعنية وتنفيذه.		50	

	<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ البرنامج ومتابعته. • تقييم البرنامج و تعديله عند الاقتضاء.. 			
--	--	--	--	--

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

تعزى الصعوبات المتعلقة بهذا المؤشر إلى:

- ضعف الاعتمادات المخصصة لإنجاز برنامج التكوين،
- عدم وجود هيكل مختص في التكوين صلب المعهد،
- عدم توفر مركز تكوين خاص بالمعهد مما يطرح عديد الإشكاليات التنظيمية ويؤثر على النفقات المستجوبة للتكوين.

برنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية

رئيس البرنامج: السيد رئيس الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته

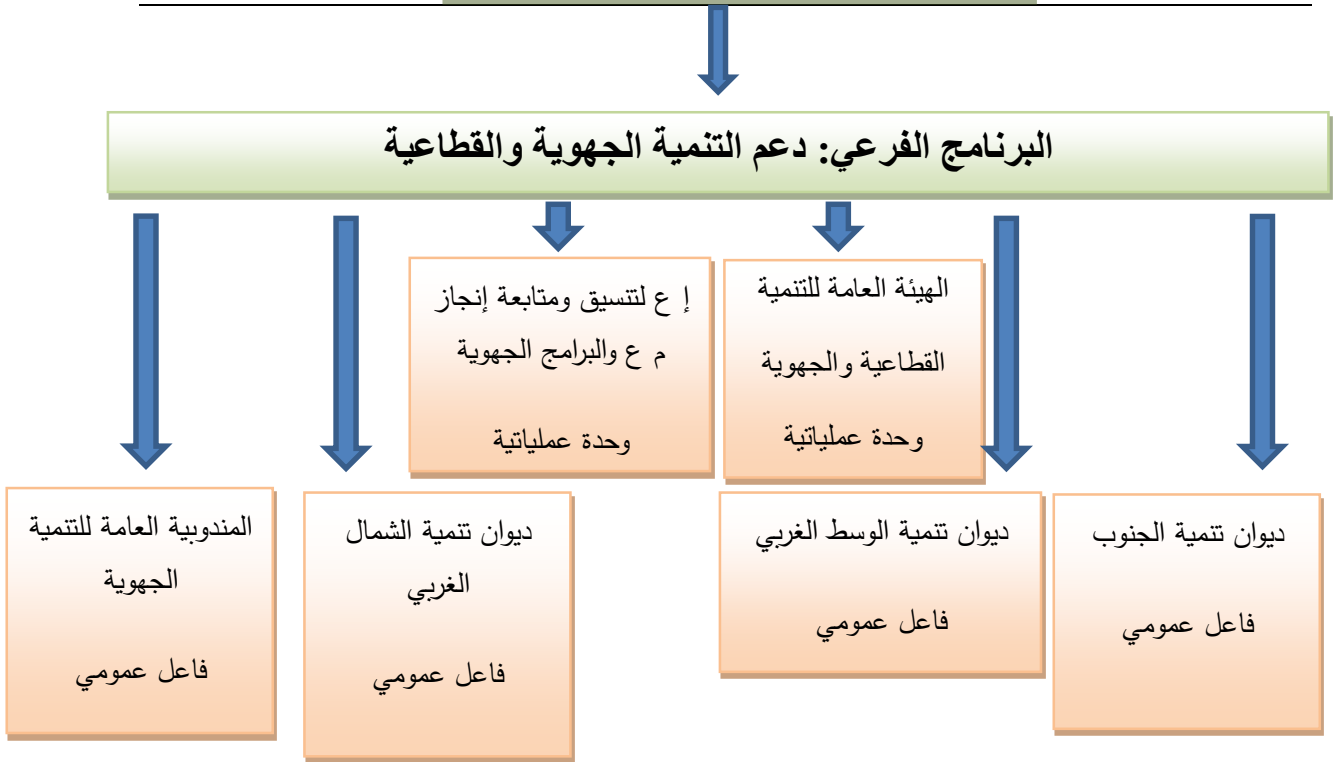
يعتبر دعم التنمية القطاعية والجهوية ركيزة من الركائز الأساسية لعمل الوزارة حيث تشكل محورا أساسيا في تحديد مشمولاتها، باعتبار أن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي تضطلع بمهمة التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي نظرا لدورها الأفقي ، وعلى هذا الأساس تم ضبط برنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية الذي يضم كل من الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية والإدارة العامة للقطاعات الاقتصادية والإدارة العامة للتعليم والمواطنة والإدارة العامة للخدمات الاجتماعية علاوة على المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية بكل من الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب.

ويهدف برنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية بالأساس إلى:

- ✓ مساندة التنمية القطاعية والجهوية والنهوض بالاستثمار ،
- ✓ تحسين التصرف في البرامج الجهوية للتنمية ومتابعة تنفيذها،
- ✓ تطوير عملية التخطيط والتقييم والمتابعة.

وعلى هذا الأساس تم تحديد برنامج فرعي واحد لبرنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية يتضمن 5 أهداف و6 أنشطة حدد لها 9 مؤشرات لقيس الأداء.

برنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية



البرنامج الفرعي: دعم التنمية الجهوية والقطاعية

يهدف البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية إلى:

- برمجة مشاريع تهدف لتحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص عبر فتح الاعتمادات لفائدة المجالس الجهوية ضمن البرنامج الجهوي للتنمية،
- بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المشمولة ببرنامج التنمية المندمجة (PDI) وبرنامج التنمية الحضرية المتكاملة،
- مساندة الاستثمار القطاعي والجهوي من خلال تقديم المساعدة الفنية لمختلف المتدخلين العموميين والخواص على المستوى الوطني والجهوي بما يسهم في تنشيط التنمية والتي تتضمن بالخصوص متابعة انجاز الدراسات القطاعية والاستراتيجية ووضع نتائجها على ذمة طالبها والتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى القطاعي لدفع الاستثمار

- وتنظيم الندوات والتظاهرات والورشات وإعداد محامل للتسويق الجهوي وعقد اتفاقيات تعاون ضمن آلية التعاون الدولي اللامركزي،
- قيادة عملية التخطيط على المستوى المحلي والجهوي والوطني وتطوير تقنيات التخطيط،
- متابعة تنفيذ مخطط التنمية والمشاريع العمومية،
- المساهمة في تطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية،
- ضبط مناهج إعداد الاستراتيجيات التنموية وتركيز المتابعة الدورية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات، علاوة على التحليل الموضوعي للإشكاليات المعترضة وللآفاق والإمكانات المتوفرة لدعم التنمية القطاعية والجهوية،
- تفعيل الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية،
- متابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية لتجسيم أهداف التنمية المستدامة Agenda 2030 ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية.

البرنامج الجهوي للتنمية (PRD):

يمثل البرنامج الجهوي للتنمية آلية لإستحداث نسق التنمية بالمناطق الريفية والمناطق الحضرية الأقل نموا وذلك من خلال المساهمة في إنجاز مشاريع لتحسين ظروف العيش، إحداث وتدعيم مواطن الشغل، المساهمة في إعادة تهيئة المناطق الصناعية الموجودة خارج مناطق التنمية الجهوية، تغطية التمويل الذاتي لبعض المشاريع الممولة من قبل البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ويمول البرنامج عن طريق ميزانية الدولة ويحظى باعتمادات متزايدة أصبحت موارد ذاتية للمجالس الجهوية. وتقدر الاعتمادات المقترحة لسنة 2020 للبرنامج الجهوي للتنمية والراجع بالنظر لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي (الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية). 609 مليون دينار دفعا مقابل اعتمادات مرسمة ضمن ميزانية التنمية لسنة 2019 بما قدره 648 مليون دينار دفعا. وتتوزع الاعتمادات المرسمة لسنة 2019 والمقترحة لسنة 2020 حسب عناصر التدخل كما يلي:

عناصر التدخل	قانون مالية 2019 (م. د.)		تقديرات سنة 2020 (م. د.)
	التعهد	الدفع	الدفع
. تحسين ظروف العيش		365	330
. حضائر عادية وظرفية		225	230
. عمولات لفائدة الديوان الوطني للبريد		2.711	
. احداث وتدعيم مواطن شغل		7	
. المساهمة في التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن (اعتماد الانطلاق 1)		29	29
. المساهمة في تمويل مشاريع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (اعتماد الانطلاق 2)		15	15
. إعادة تهيئة مناطق صناعية خارج مناطق التنمية الجهوية		2	2
. التكوين المهني		2	2
. تدعيم لسعر شراء الحلفاء		1	1
المجموع		648.711	609

برنامج التنمية المندمجة:

يهدف برنامج التنمية المندمجة إلى:

- بعث حركية اقتصادية محلية بتثمين أنشطة تعتمد على الخصوصيات المحلية والجهوية بما يسمح بتثبيت المتساكنين في مناطقهم من خلال توفير فرص شغل وتحقيق التنمية المستدامة،
 - دعم التشغيل بالجهات عبر النهوض بالتشغيل المحلي باستحداث نسق إحداث المشاريع والتشجيع على العمل المستقل انطلاقا من الخصوصيات المحلية والجهوية،
 - تعزيز مؤشرات التنمية البشرية لتحسين نوعية حياة الفرد والمحافظة على المحيط بإنجاز التجهيزات الجماعية ودعم البنية الأساسية وفقا للحاجيات المحلية.
- ويشمل برنامج التنمية المندمجة إنجاز 90 مشروعا بتكلفة جملية قدرها 520 م. د وذلك على قسطين (القسط الأول 54 مشروعا والقسط الثاني 36 مشروعا).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اعطاء الأولوية المطلقة للجهات الداخلية للبلاد حيث تم تخصيص 68,5% من مشاريع القسط الأول للبرنامج و100% من مشاريع القسط الثاني لفائدة هذه الجهات.

وستشهد سنة 2020 تخصيص اعتمادات بعنوان برنامج التنمية المندمجة بقيمة 84.600 مليون دينار منها 60 مليون دينار موارد خارجية موظفة.

وتتمثل أهم الأنشطة المبرمجة ضمن برنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية في:

- بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بالمعتمديات المشمولة ببرنامج التنمية المندمجة (PDI) وبرنامج التنمية الحضرية المتكاملة،
- مساندة الاستثمار القطاعي والجهوي من خلال تقديم المساعدة الفنية لمختلف المتدخلين العموميين والخواص على المستوى الوطني والجهوي بما يسهم في تنشيط التنمية والتي تتضمن بالخصوص متابعة انجاز الدراسات القطاعية والاستراتيجية ووضع نتائجها على ذمة طالبها والتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى القطاعي لدفع الاستثمار وتنظيم الندوات والتظاهرات والورشات وإعداد محامل للتسويق الجهوي وعقد اتفاقيات تعاون ضمن آلية التعاون الدولي اللامركزي.
- قيادة عملية التخطيط على المستوى المحلي والجهوي والوطني وتطوير تقنيات التخطيط،
- متابعة تنفيذ مخطط التنمية والمشاريع العمومية،
- المساهمة في تطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية.
- ضبط مناهج إعداد الاستراتيجيات التنموية وتركيز المتابعة الدورية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهات، علاوة على التحليل الموضوعي للإشكاليات المعترضة وللآفاق والإمكانيات المتوفرة لدعم التنمية القطاعية والجهوية.
- تفعيل الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية

- متابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية لتجسيم أهداف التنمية المستدامة Agenda 2030

2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج

الوحدة العملية	مؤشرات قياس الأداء	الأهداف
الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية	1 إعداد الوثيقة التوجيهية - صياغة وثيقة المخطط	1- إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية	- إعداد تقرير سنوي للمتابعة	2- متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط
الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية	- إعداد قائمة المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للمواقفة على المشاريع العمومية.	3- التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة
الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية	- إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية - عدد مواطن الشغل المحدثه ضمن البرامج الخصوصية للتنمية - عدد المشاريع الخاصة المنجزة - عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	4- المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص
الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية	- إعداد تقرير سنوي	5- متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية

البرامج	الأهداف	علاقة الهدف باستراتيجية البرنامج
دعم التنمية الجهوية والقطاعية:	إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	تجسيم الدور الأفقي لمهام الوزارة والهيكل الراجعة لها بالنظر في المسار الاستراتيجي والتنموي
	متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بمخطط	متابعة تنفيذ المخطط القطاعي والجهوي من خلال تقييم انجاز المشاريع التي تم إقرارها بالمخطط واقتراح الحلول والتدابير الممكنة للتسريع في تنفيذ المشاريع والبرامج ذات المردودية العالية ومشاريع البنية التحتية التي تساهم في دفع التنمية.
	التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع التي سيتم ادراجها بميزانية الدولة	مواصلة تفعيل وتعميم الإطار الموحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية بصفة تشاركية مع مختلف المتدخلين والذي يهدف الى تصويب الاعتمادات المرصودة بالعنوان الثاني لميزانية الدولة لإعطاء الأولوية لمشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية الجاهزة للتنفيذ وذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية.
	المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص	تساهم المشاريع الخصوصية للتنمية (PRD+PDI) في تعزيز مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية ودعم التشغيل بمناطق التدخل.
	متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية	المتابعة الدورية لتجسيم الأهداف التي تعهدت تونس على المستوى الدولي للوقوف على مدى انصهار هذه الأهداف ضمن الاستراتيجيات ومخططات التنمية.

2-1 أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج

الهدف 1. إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تقديم الهدف:

تجسيم الدور الأفقي لمهام الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر في المسار الاستراتيجي والتنموي

مرجع الهدف:

مهام الوزارة

مبررات اعتماد المؤشرات:

يقتضي إعداد المخطط التنموي اعتماد مقاربة تشاركية أفقيا وعموديا. وتتم حوصلة مختلف الأشغال القطاعية والجهوية في إطار وثيقة موحدة.

مؤشرات قياس أداء الهدف

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
		1					- إعداد الوثيقة التوجيهية	
		1					- صياغة وثيقة المخطط	

الهدف 2 متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط:

تقديم الهدف: الوقوف على مدى التقدم في انجاز المشاريع المدرجة بالمخطط

مرجع الهدف: مهام الوزارة

مبررات اعتماد المؤشرات: ضمان تنفيذ المشاريع في آجالها من خلال تحقيق أكبر نسبة استهلاك فعلي للاعتمادات لبلوغ الأهداف المرسومة بالمخطط.

مؤشرات قياس أداء الهدف

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2018	2017	2016		2018	2017	2016		
1	1	1	1	1	1	1	تقرير متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط	

الهدف 3 التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع المدرجة بميزانية الدولة

تقديم الهدف: تحسين مردودية الاستثمارات العمومية من خلال حسن انتقاء المشاريع من القطاعات قبل إدراجها بالميزانية باعتماد درجة التقدم في الدراسات والتصنيفية العقارية

مرجع الهدف: الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 مؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية

مبررات اعتماد المؤشرات: قائمة المشاريع التي وافقت عليها اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية وإحالتها لرئاسة الحكومة ووزارة المالية.

مؤشرات قياس أداء الهدف

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
1	1	1	1	1	1	قائمة	قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	

الهدف 4 المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص

تقديم الهدف: برمجة مشاريع ضمن البرامج الخصوصية لدفع التنمية بالجهات

مرجع الهدف: مشمولات الوزارة

مبررات اعتماد المؤشرات: مساهمة مختلف البرامج والمشاريع الجهوية في تحسين مؤشرات البنية الأساسية والبشرية

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		

1	1	1	1	1	1	1	إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية
	1820	1650	1400	1368	688	1667	عدد مواطن الشغل المحدثة ضمن البرامج الخصوصية للتنمية
							عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق
							عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها

الهدف 5 متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030 ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية

تقديم الهدف: صادقت تونس مع باقي دول العالم على اعتماد أهداف التنمية المستدامة 2030 وتعهدت بالعمل على ادراج هذه الأجندة ضمن استراتيجياتها التنموية ووضع إطار لمتابعة وقيس مؤشرات بلوغ هذه الأهداف.

ويستوجب التزام تونس إزاء المنظومة الدولية إعداد تقارير متابعة طوعية سنوية تتم مناقشتها خلال الملتقى السياسي الرفيع المستوى خلال اجتماعاته الدورية بنيويورك شهر جويلية من كل سنة.

مرجع الهدف: مصادقة الأمم المتحدة يوم 25 سبتمبر 2015 خلال القمة الخاصة بالتنمية المستدامة على اعتماد مقاربة جديدة تتمثل في اعتماد أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة.

مبررات اعتماد المؤشرات: القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وادراجها ضمن الاستراتيجيات التنموية.

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
تقرير وطني حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	تقرير				1	1	1	1

2-2 تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد 6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية

الاعتمادات م د	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	الأهداف	البرنامج	
2110	تخطيط التنمية	- صياغة وثيقة أولية على مستوى الوزارة وعرضها للنقاش والإثراء على كل الأطراف في إطار جلسات وملتقيات	1	إعداد الوثيقة التوجيهية	الهدف 1: إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	دعم التنمية الجهوية والقطاعية
		- صياغة الوثيقة النهائية وعرضها على الحكومة وتنظيم ملتقى وطني حولها.	1	صياغة وثيقة المخطط		
	متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية	- مراسلة مختلف الوزارات والمجالس الجهوية لإعداد تقارير المتابعة طبقا لمنوال يعد في الغرض - عقد جلسات عمل - حوصلة التقارير القطاعية والجهوية وإعداد تقرير تأليفي	1	تقرير سنوي للمتابعة	الهدف 2: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط:	

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	الاعتمادات م د
	الهدف3: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع المدرجة بميزانية الدولة	إعداد قائمة المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	1	- عقد اجتماعات اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية ودراسة كل المشاريع المقترحة للإدراج بميزانية الدولة والمؤسسات العمومية	-إدارة وتقييم الاستثمارات العمومية
	الهدف4: المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص	إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية عدد مواطن الشغل المحدثة عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها	1 1650	- عقد جلسات مع مختلف الهياكل المتدخلة - احداث مشاريع فردية منتجة في إطار برنامج التنمية المندمجة - فتح الاعتمادات للمؤسسات المالية المتصرفة في إطار اعتماد الانطلاق - إعداد دراسات جدوى لفائدة الباعثين	609000 86000 18855 -إدارة وتمويل البرنامج الجهوي للتنمية -إدارة وتمويل برنامج التنمية المندمجة -مساندة التنمية الجهوية والمحلية
	الهدف5 متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030 ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية	تقرير وطني حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	1	- وضع قاعدة بيانات - تصنيف أهداف التنمية المستدامة حسب الأولويات - تكوين فرق عمل حسب الأهداف - صياغة التقرير الوطني	-

3. نفقات البرنامج

1.3- ميزانية البرنامج

جدول عدد 7:

ميزانية برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية حسب طبيعة النفقة*

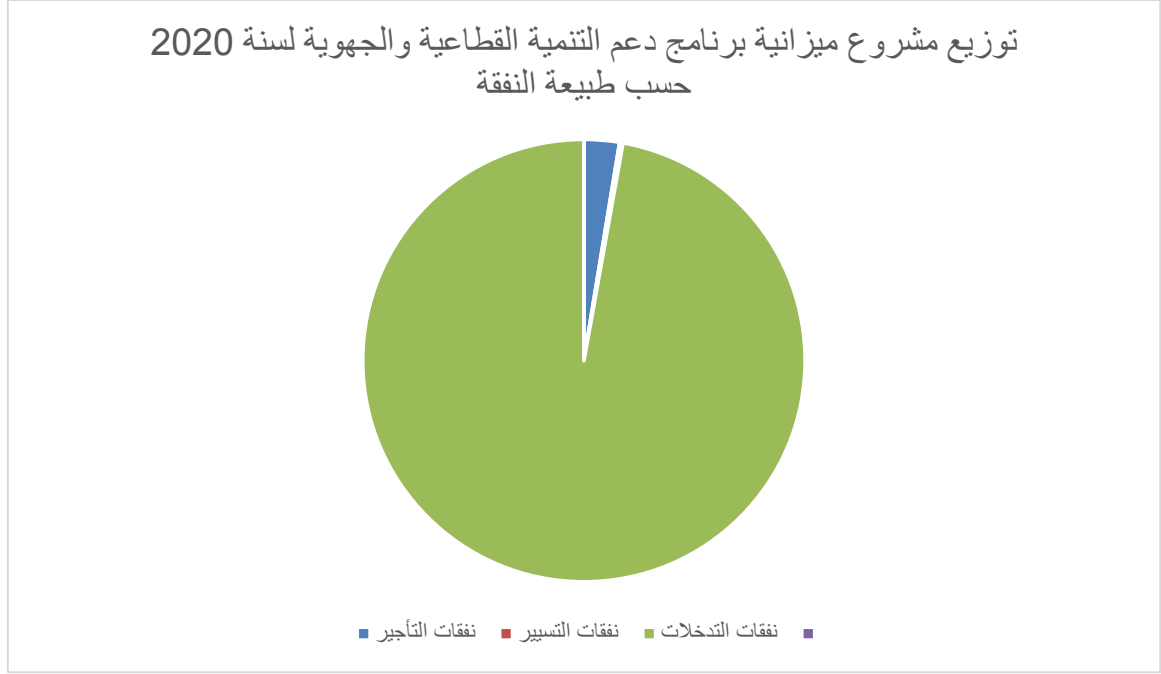
الوحدة : ألف دينار

النسبة %	الفارق	تقديرات 2020	قانون	انجازات 2018	بيان البرنامج
			المالية 2019 دفع		
11.1%	1860	18551	16691	16530	نفقات التأجير
3.0%	49	1695	1646	1596	نفقات التسيير
0.6%	3980	695719	691739	490630	نفقات التدخلات
					نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
					بقية النفقات
0.8%	5890	715965	710076	508756	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة



جدول عدد 8

ميزانية برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2020-2019		تقديرات 2020 (2)	قانون المالية 2019 (1)	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(1)-(2)	المبلغ (2) (1)					
					الأنشطة المركزية	البرامج الفرعية المركزية: دعم التنمية الجهوية والقطاعية
8%	156	2110	1954	1744	النشاط 1: تخطيط التنمية النشاط 2: متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج العمومية النشاط 3: إدارة وتقييم الاستثمارات العمومية	برنامج فرعي: التقديرات والسياسات الاقتصادية والمالية
-6.12%	-39711	609000	648711	452130	النشاط 4: إدارة وتمويل البرنامج الجهوي للتنمية	
104%	44000	86000	42000	38000	النشاط 5: إدارة وتمويل برنامج التنمية المندمجة	
8.3%	1444	18855	17411	16882	النشاط 6: مساندة التنمية الجهوية والمحلية	
0.8%	5890	715965	710076	508756	715965	مجموع البرنامج

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج التنمية القطاعية والجهوية:

عملا بأحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية وبمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 09 بتاريخ 29 مارس 2019 حول إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2020 خاصة منها المتعلقة ببرمجة الميزانية على مدى متوسط، وفي إطار تنفيذ إستراتيجية ومحاور التنمية والبرامج المدرجة بالمخطط التنموي 2016-2020، وإستنادا إلى المهام المناطة بعهدة الإدارات والمؤسسات تحت الاشراف المعنية ببرنامج دعم التنمية الجهوية والمحلية، تم ضبط مشروع إطار النفقات متوسط المدى للفترة 2020-2022 بتوحي المنهجية التالية:

➤ نفقات التأجير

- التقيد بعدم إقرار أي إنتدابات بعنوان سنة 2020 مع اقتراح تدعيم مختلف الإدارات المعنية بالبرنامج عبر الترخيص في اعتماد آليتي اللاحق والتعاقد وذلك لتجاوز النقص الكبير المسجل على مستوى الموارد البشرية في بعض الإختصاصات ذات الأولوية باعتبار عدم القيام بانتدابات جديدة منذ سنوات وحتى يتسنى تحقيق الأهداف المرجوة،
- اقتراح إنتدابات جديدة بداية من سنة 2021 تستجيب للنقص المسجل على مستوى الموارد البشرية في بعض المهام والاختصاصات ذات الأولوية.
- الأخذ بعين الاعتبار الإنعكاس المالي للزيادة في الأجر المقررة في الغرض بعنوان سنوات 2018 و 2019 و 2020.
- احتساب الانعكاس المالي لتفعيل القانون عدد 37 لسنة 2019 المتعلق بالتمديد في سن التقاعد والترفيغ في نسبة المساهمة الراجعة للوزارة والمؤسسات.
- الانعكاس المالي لتطور الحياة المهنية للأعوان ولبرنامج الترقيات السنوية والتسميات في الخطط الوظيفية.

➤ نفقات التسيير

- الأخذ بعين الاعتبار الإنجازات الفعلية لميزانية سنة 2018 وتوقعات تنفيذ ميزانية سنة 2019.
- برمجة الحاجيات الفعلية للوزارة والمؤسسات تحت الاشراف المعنية ببرنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية وضمان تغطية النفقات المترتبة عن نشاطها بالأخذ بعين الاعتبار التوجهات المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة وإحكام التصرف في أسطول السيارات.

- الحرص على التقيد بمقتضيات المنشور عدد 09 بتاريخ 29 مارس 2019 وذلك بمزيد التحكم في نفقات التسيير وترشيدها وإحكام توزيعها على ألا تتجاوز نسبة التطور 3%.

➤ نفقات التدخلات

✓ الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية

• البرنامج الجهوي للتنمية

- الحرص على تسوية وضعية عملة الحضائر وفق آليات واضحة بما يتلاءم مع مختلف التزامات الحكومة بخصوص التحكم في كتلة الأجور وذلك من خلال:
 - ✓ تفعيل الاجراء المتعلق بالخروج الطوعي للعملة المنتمين للشريحة العمرية بين 55 و59 سنة وتمتعهم ب50% من كلفة البقاء.
 - ✓ تسوية ملفات العملة الذين تجاوز سنهم الـ60 سنة بتمكينهم من منحة تعادل منحة العائلات المعوزة وبطاقة العلاج المجاني وتكفل وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بخلاص هذه المنح.
- الأخذ بعين الاعتبار لقرار السيد رئيس الحكومة المتعلق بالترفيغ في الأجر الأدنى الصناعي المضمون وسحب ذلك على المنح المسندة لعملة الحضائر مع تمتيعهم بالتغطية الاجتماعية.
- إقتراح الترفيع في اعتمادات الدفع المخصصة لعنصر تحسين ظروف العيش واحداث وتدعيم مواطن شغل بمعدل 10% سنويا وذلك في إطار الحرص على تغطية مستحقات المجالس الجهوية من اعتمادات الدفع بعنوان التعهدات السابقة،
- العمل على دفع نسق إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة والحرص على مزيد الإحاطة بالراغبين في بعث مؤسسات لحسابهم الخاص ومساعدتهم على تجاوز بعض الصعوبات التي من شأنها أن تعرقل عملية انجاز مشاريعهم من خلال مقترح الترفيع في الاعتمادات المخصصة لآلية اعتماد الانطلاق 1 و2.

✓ المندوبية العامة للتنمية الجهوية

• الدراسات

- مواصلة إنجاز الدراسات المقررة والتي بصدد الإنجاز واقتراح إدراج إعداد الدراسة الإستراتيجية لتنمية ولاية نابل سنة 2021 وبالتالي تعميم الدراسات الإستراتيجية على كل ولايات إقليمي الشمال الشرقي والوسط الشرقي بما يساعد المجالس الجهوية على إحكام إعداد المخططات.
- إعداد دراسة إستراتيجية لتنمية السياحة البديلة بولاية زغوان في إطار التوجهات الصادرة عن الدراسة الإستراتيجية لتنمية الولاية إلى غاية سنة 2030 المنجزة.
- إعداد دراسة استراتيجية لتنمية الإقتصاد الإجتماعي والتضامني بالوسط الشرقي خلال سنة 2021.

• البناءات

إقتراح بناء مقرات لإدارات التنمية الجهوية على مراحل بما يمكن من تحسين وتعصير ظروف العمل وتعزيز دورها ومكانتها والتقليص التدريجي في نفقات التسويغ، مع الإنطلاق بالولايات التي تم بشأنها التخصيص العقاري اللازم من طرف مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

- بناء مقر لفائدة إدارة التنمية الجهوية بالمهدية.
- بناء مقر لفائدة إدارة التنمية الجهوية ببزرت.
- الشروع في إنجاز الدراسات الفنية لبناء مقر إدارة التنمية الجهوية بولاية بن عروس.

• التجهيزات

- إقتناء 6 سيارات (عدد 2 سيارات وظيفية و 4 سيارات مصلحة) لسنوات 2020 و 2021 و 2022 بمعدل سيارتين لكل سنة.

• برنامج التنمية المندمجة

- إستكمال إنجاز القسطين الأول والثاني المتوقع لسنة 2021.
- الإنتهاء من تنفيذ مشروع التنمية الحضرية المتكاملة المتوقعة لسنة 2021.
- تنفيذ القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة (2018-2023) علما وأن هذا القسط شهد تأخيرا نسبيا في الإنطلاق حيث تم إبرام العقود يوم 17 أفريل 2018 والإنطلاق الفعلي في التنفيذ بداية من شهر سبتمبر 2018 وذلك بعد إستكمال إعداد ملاحق العقود. وعليه فإن سنة 2019 تعتبر سنة إعداد الدراسات بالنسبة للعناصر الجماعية وسنة الإنطلاق في تشخيص المنتفعين المحتملين للمشاريع الفردية المنتجة. وأنه بداية

من سنة 2020 ينطلق في تنفيذ صفقات الأشغال وإنجاز المشاريع الفردية طبق
الروزنامات المدرجة بالعقود.

✓ ديوان تنمية الوسط الغربي

- برمجة إنجاز دراستين لمنظومتين اقتصاديتين خلال سنتي 2021 و 2022.
- إنجاز مستودع بالمقر الجديد لديوان تنمية الوسط الغربي سنة 2020.
- إنجاز دراسة لبناء الإدارة الجهوية للتنمية بالقصرين سنة 2021.
- بناء المقر الجديد للإدارة الجهوية للتنمية بالقيروان سنة 2021.
- إقتناء سيارتين نفيعتين لسنة 2021 وسيارتي مصلحة سنة 2022 نظرا لتقادم الأسطول.
- تركيز منظومات إعلامية لتطوير النظام الإعلامي بالديوان.

✓ ديوان تنمية الشمال الغربي

- اعداد دراسة حول واقع التزود بالماء الصالح للشرب بولاية الكاف
- إقتناء سيارة وظيفية

✓ ديوان تنمية الجنوب

- إقتناء 3 سيارات مصلحة لسنة 2020 وسيارتي مصلحة لسنتي 2021 و 2022 نظرا
لتقادم الأسطول.
- إرساء برنامج سلامة النظام المعلوماتي والاتصالي للديوان على مدى ثلاث سنوات بداية
من سنة 2020

إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 (برنامج دعم التنمية الجهوية والقطاعية)

تقديرات			قانون المالية لسنة 2019		إنجازات		البيان
2022	2021	2020	التبويب الجديد	التبويب القديم	2018	2017	
20089	19204	18551	16691	16691	16530	15248	نفقات التأجير
2179	2050	1695	1646	1646	1596	1766	نفقات التسيير

935740	860595	695719	691739	691739	490630	460327	نفقات التدخلات
							نفقات الاستثمار
							نفقات العمليات المالية
							بقية النفقات
957424	881254	715965	710076	710076	508756	475841	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسس ات
958009,1 23	881849,9 73	835279,7 73	739375,9 21	18704,9 21	487231, 600	477341	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسس ات

**بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج دعم التنمية القطاعية
والجهوية**

مؤشر قيس أداء -1-

رمز المؤشر : 1-1-1-2

تسمية المؤشر: 1-1-2 - إعداد الوثيقة التوجيهية

تاريخ تحيين المؤشر: كل 5 سنوات

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 1-1-2 - إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
4. تعريف المؤشر: تمثل الوثيقة التوجيهية إطارا مرجعيا تمكن من ضبط الأهداف والإستراتيجيات التنموية للمخطط التنموي
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات و الإدارات الجهوية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): إعداد تقرير
2. وحدة المؤشر: تقرير
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الأهداف والإستراتيجيات التنموية للمخطط التنموي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الوزارات والهيكل الإدارية
6. تاريخ توفر المؤشر: قبل إعداد المخطط
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): تقرير

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي لتراجع عدد العملة

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
		1					المؤشر 1-1-1-2 - إعداد الوثيقة التوجيهية	

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- صياغة وثيقة أولية على مستوى الوزارة وعرضها للنقاش والإثراء على كل الأطراف في إطار جلسات وملتقيات
- صياغة الوثيقة النهائية وعرضها على الحكومة وتنظيم ملتقى وطني حولها.

4. تحديد أهم النقااص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر قياس أداء -2-

3-1-1-2 رمز المؤشر :

تسمية المؤشر: صياغة وثيقة المخطط
تاريخ تحيين المؤشر: خماسي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: - إعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
4. تعريف المؤشر: تحديد السياسات العامة التي سيتم اتباعها خلال فترة المخطط
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الأدوات الجهوية...): حسب الجهات والوزارات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): وثيقة المخطط

1. وحدة المؤشر: تقرير
2. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير مختلف الوزارات والجهات
3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير مختلف الوزارات والجهات
4. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الوزارات والجهات
5. تاريخ توفر المؤشر: فترة إعداد المخطط
6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): وثيقة المخطط

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
		1					تقرير	المؤشر 2-1-1-1-2 صياغة وثيقة المخطط

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد منشور للانطلاق في عملية التخطيط يضبط كل مراحل الاعداد والهيكل المتدخلة
- إعداد أدلة قطاعية و جهوية حول كيفية إعداد التقارير لتيسير اعمال اللجان القطاعية والجهوية

مؤشر قياس أداء -3-

14- رمز المؤشر: 2-1-1-3

تسمية المؤشر: تقرير سنوي للمتابعة
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

8. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: دعم التنمية الجهوية والقطاعية
1. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط
3. تعريف المؤشر: الوقوف على مدى التقدم في انجاز المشاريع المدرجة بالمخطط
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
5. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
6. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات والوزارات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): حوصلة التقارير المنجزة من قبل مختلف الوزارات و الجهات
2. وحدة المؤشر: تقرير
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: التقارير المنجزة حول تقدم الانجازات المالية والمادية للمشاريع الواردة بالمخطط
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: التقارير الواردة من الولايات والوزارات
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المجالس الجهوية/الوزارات
6. تاريخ توفر المؤشر: سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): تقرير سنوي

III- قراءة في نتائج المؤشر

3. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: متابعة تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
1	1	1	1	1	1	1	تقرير	المؤشر 2 - 1 - 2 - 2 - إعداد تقارير متابعة سداسية

5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مراسلة مختلف الوزارات والمجالس الجهوية لإعداد تقارير المتابعة طبقا لمنوال يعد في الغرض
- عقد جلسات عمل
- حوصلة التقارير القطاعية والجهوية وإعداد تقرير تأليفي
- تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر:
- تأخر ورود تقرير متابعة الانجازات المادية والمالية من طرف الولايات والوزارات
- عدم مدنا بتقارير المتابعة طبقا للمعطيات المطلوبة

— تضارب المعطيات الواردة من الولايات مع المعطيات المتوفرة بالوزارة

مؤشر قياس أداء -4-

رمز المؤشر: 4-2-1-2

تسمية المؤشر: إعداد قائمة المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية
تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التوظيف الأمثل للاستثمارات وتحسين عملية انتقاء المشاريع المدرجة بميزانية الدولة
4. تعريف المؤشر: تحسين مردودية الاستثمارات العمومية من خلال حسن انتقاء المشاريع من القطاعات قبل إدراجها بالميزانية باعتماد درجة التقدم في الدراسات والتصنيفية العقارية
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الأدوات الجهوية...): حسب الوزارات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية
2. وحدة المؤشر: قائمة
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...): تقارير
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: مختلف الوزارات
6. تاريخ توفر المؤشر: سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية بالنسبة لسنة 2021

III- قراءة في نتائج المؤشر

- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قياس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2018	2017	2016		2022	2021	2020
4-1-1-2 قائمة المشاريع التي حظيت بموافقة اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية	قائمة	1	1	1	1	1	1	

- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: عقد اجتماعات اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية ودراسة كل المشاريع المقترحة للإدراج بميزانية الدولة والمؤسسات العمومية

مؤشر قياس أداء -5-

رمز المؤشر : 5-1-1-2

تسمية المؤشر : 1 إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية

تاريخ تحيين المؤشر : سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص
4. تعريف المؤشر : برمجة مشاريع ضمن البرامج الخصوصية لدفع التنمية بالجهات
5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule): تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية
2. وحدة المؤشر :تقرير
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المتابعة الواردة من الجهات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...): تقارير متابعة
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : المجالس الجهوية للولايات المنتقعة بالبرنامج
6. تاريخ توفر المؤشر :كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية سنة 2020

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قياس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2018	2017	2016		2022	2021	2020
1 إعداد تقرير سنوي حول مؤشرات البنية الأساسية والاجتماعية	النسبة (%)	تقرير	1	1	1	1	1	1

الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر : عقد جلسات مع مختلف الهياكل المتخلدة

مؤشر قياس أداء -6-

رمز المؤشر : 6-1-1-2

تسمية المؤشر: عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص
4. تعريف المؤشر: يُمكن المؤشر من معرفة عدد مواطن الشغل المحدثة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الجهات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

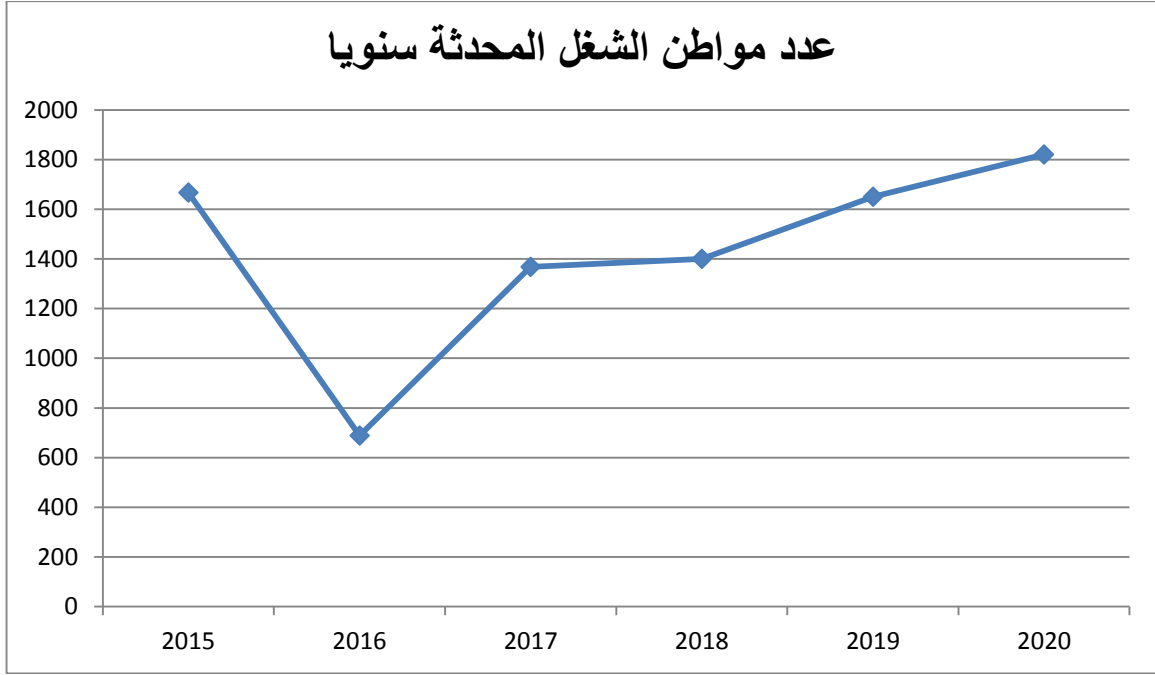
1. طريقة إحتساب المؤشر (Formule):
عدد مواطن الشغل المحدثة في إطار إحداث مشاريع فردية منتجة باعتماد معايير تقديرية تختلف باختلاف النشاط الإقتصادي.
عدد مواطن الشغل المحدثة في إطار إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المؤسسات والمشاريع المحدثة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...): تقارير
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية والجهة
6. تاريخ توفر المؤشر: آني
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1820 مواطن شغل سنة 2020

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نسق تراكمي وتصادفي في عدد مواطن الشغل المحدثة
2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قياس الأداء	الوحدة	الإنجازات			التقديرات			
		2018	2017	2016	2019	2020	2021	2022
عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا	عدد	1368	688	1667	1400	1650	1820	

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إبرام اتفاقيات مع البنوك لتمويل المشاريع الفردية المنتجة المدرجة في إطار برنامج التنمية المندمجة.
- بعث دورات تكوينية لفائدة الباعثين الشبان
- إعطاء الأولوية في إسناد اعتماد الانطلاق لباعثي المشاريع الفردية المنتجة المدرجة ضمن برنامج التنمية المندمجة

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- ضعف المبادرة الذاتية لبعث المشاريع الفردية
- عدم توفر التمويل اللازم لبعث المشاريع الفردية
- بعث مشاريع فردية ذات طاقة تشغيلية ضعيفة

مؤشر قياس أداء -7-

رمز المؤشر: 7-1-1-2

تسمية المؤشر: عدد المشاريع الخاصة التي تم تمويلها في إطار اعتماد الانطلاق

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص
4. تعريف المؤشر تعريف المؤشر: عدد الباعثين المتحصلين على الموافقة المبدئية لتمويل مشاريعهم من قبل البنك التونسي للتضامن والذين تعوزهم الامكانيات لتوفير المساهمة الذاتية المطلوبة ب.
5. نوعية المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفرعات: حسب تقسيم الوحدات الإدارية (إقليم، ولاية، معتمدية، عمادة).

I- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة إحتساب المؤشر: عدد الباعثين المتحصلين على الموافقة لتمويل مشاريعهم ضمن آلية "اعتماد الانطلاق" بالنسبة لسنة 2020
- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد المشاريع المتحصلة على موافقة البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير.
 - مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
 - تاريخ توفر المؤشر: كل سنة.
 - القيمة المستهدفة للمؤشر: 4000 مشروع سنة 2021.
 - المسؤول عن المؤشر: الإدارة العامة لتنسيق ومتابعة انجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية ودواوين التنمية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية.

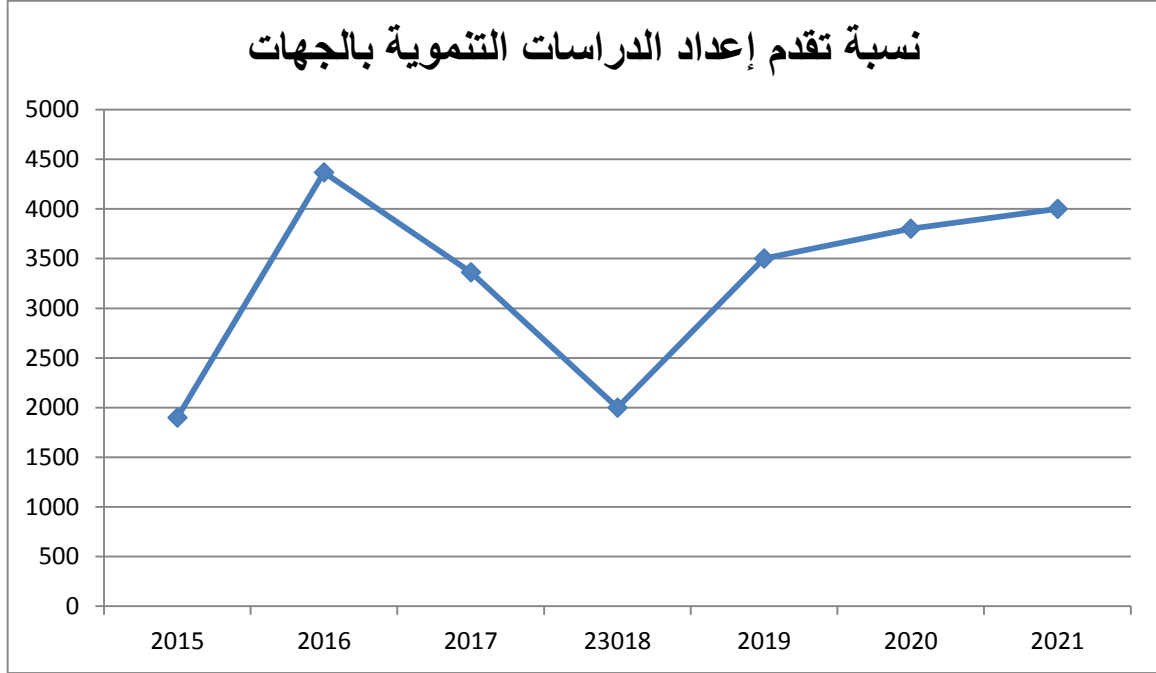
II- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قياس الأداء	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2018	2017	2016		2022	2021	2020
المؤشر 7.1.1.2 عدد المشاريع التي تم تمويلها	عدد	3364	4369	1898	2000	3800	3500	4000

								ضمن آلية "اعتماد الانطلاق"
--	--	--	--	--	--	--	--	-------------------------------

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر .

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-التعريف بالآلية لدى الباعثين الشبان

-دراسة ملفات مطالب الباعثين الراغبين في الانتفاع بآلية اعتماد الانطلاق

المصادقة على المشاريع القابلة للتمويل ضمن هذه الآلية في إطار اللجان الجهوية التي يرأسها المدير الجهوي للتنمية

4. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

-ارتفاع عدد مصادقات البنك في تمويل المشاريع الصغرى

- ارتفاع معدل الاعتماد نتيجة ارتفاع كلفة المشاريع الممولة نظرا لارتفاع أسعار عناصر ووسائل الإنتاج من تجهيزات،

ووسائل النقل...

مؤشر قياس أداء - 8 -

رمز المؤشر : 8.1.1-2

تسمية المؤشر : عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها

تاريخ تحيين المؤشر : سنة

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المساهمة في تحسين ظروف العيش ودعم موارد الرزق ودفع الاستثمار الخاص
4. تعريف المؤشر : قياس عدد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع الخاصة المنجزة لفائدة باعثن خواص
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر : نجاعة
7. التفريعات : عدد الدراسات المنجزة حسب الولاية والقطاع.

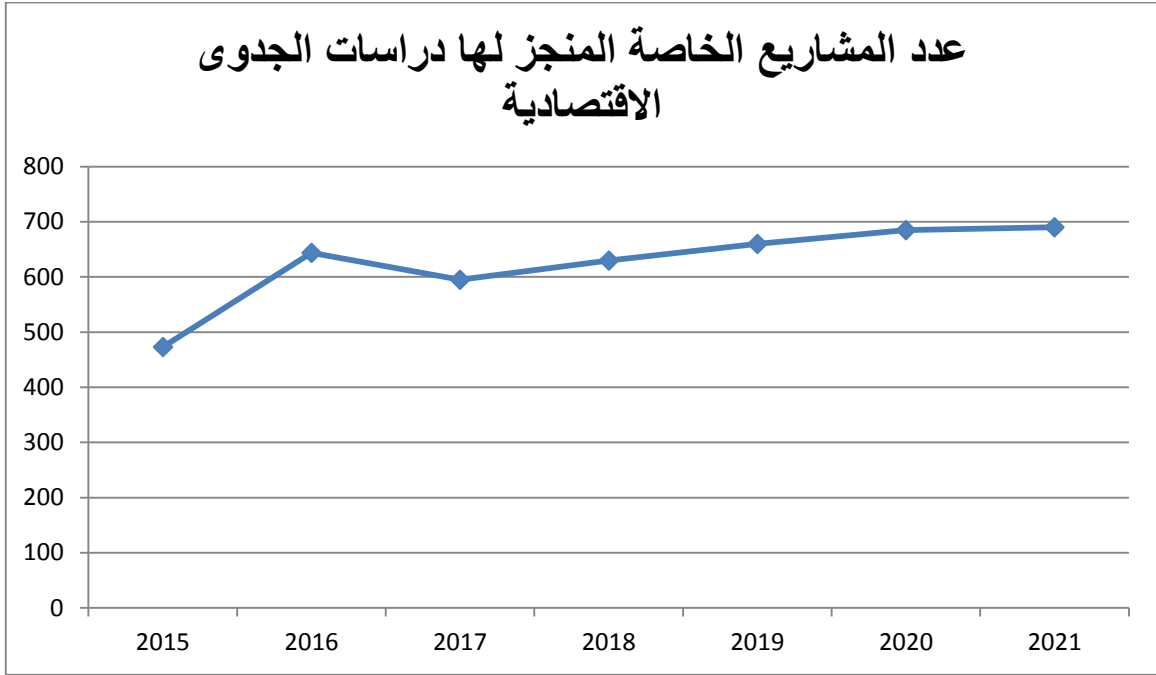
التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر : مجموع دراسات الجدوى المنجزة بالمندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية.
2. وحدة المؤشر : عدد
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : عدد الدراسات المنجزة في كل إدارة جهوية للتنمية بمختلف الولايات / سنة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير نشاط قاعدة البيانات الخاصة بالمشاريع
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الإدارات الجهوية للتنمية
6. تاريخ توفر المؤشر : سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 690 مشروع سنة 2021
8. المسؤول عن المؤشر : إدارات النهوض بالإستثمار الخاص بدواوين التنمية.

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء :
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
690	685	660	630	595	644	473	عدد	المؤشر 2 . 8.1.1 . عدد المشاريع الخاصة التي تمت دراستها



1- الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

- دراسة المشاريع الخاصة والبحث عن التمويل والمتابعة
- تنظيم أيام تحسيسية
- المشاركة في المعارض
- إعداد دراسات أولية لأفكار المشاريع الواعدة والمتجددة.
- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**
- غياب قاعدة بيانات.
- تعدد المتدخلين وضعف التنسيق بينهم.
- ضعف المبادرة الخاصة

مؤشر قياس أداء -9-

رمز المؤشر: 9.1.1.2

تسمية المؤشر: تقرير وطني حول تحقيق اهداف التنمية المستدامة

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: : دعم التنمية الجهوية والقطاعية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي دعم التنمية الجهوية والقطاعية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: متابعة تجسيم أهداف التنمية المستدامة 2030 ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية
4. تعريف المؤشر: القدرة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة وادراجها ضمن الاستراتيجيات التنموية.
5. نوع المؤشر: مؤشر أداء
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفرعات : مؤشر جهوي إقليمي و وطني.

التفاصيل الفنية للمؤشر

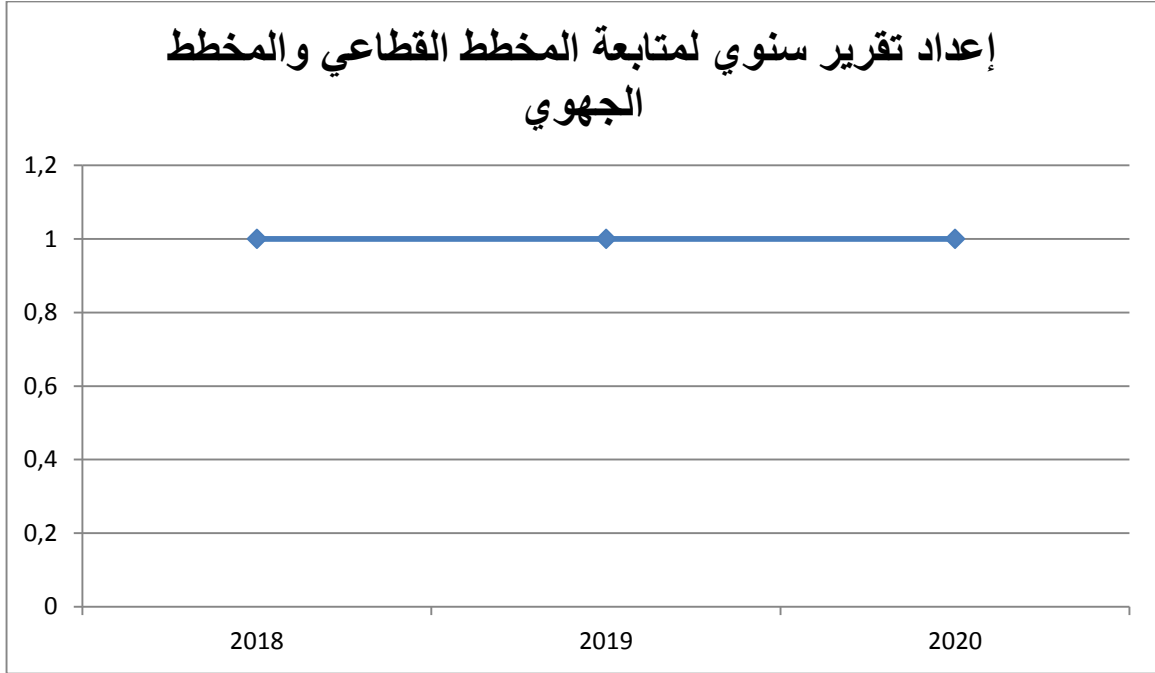
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): إعداد تقرير
2. وحدة المؤشر: تقرير .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات حول القطاعات المعنية بأهداف التنمية المستدامة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير قطاعية - احصائيات محلية و جهوية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: اعمال اللجان الجهوية للتنمية والمجالس الجهوية والمصالح الجهوية والمصالح القطاعية.
6. تاريخ توفر المؤشر : سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1.

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
1	1	1	1	-	-	-	تقرير	إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط القطاعي والمخطط الجهوي

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- وضع قاعدة بيانية
- تصنيف اهداف التنمية المستدامة حسب الأولويات الوطنية
- تكوين فرق عمل حسب الاهداف
- صياغة التقرير الوطني.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- غياب أو محدودية الإحصائيات الجهوية المتعلقة بنسب النمو والاستهلاك والتصدير (قطاعيا) والتشغيل حسب القطاع.
- دقة ومصداقية المعطيات الإحصائية المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في القطاع الخاص.
- عدم تبني الهياكل الإدارية لأهداف التنمية المستدامة

برنامج التعاون الدولي

رئيس البرنامج: السيدة مفيدة جبالله رئيسة هيئة التعاون الدولي

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته

يمثل برنامج التعاون الدولي أحد أهم البرامج التي تضطلع بها وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، من خلال :

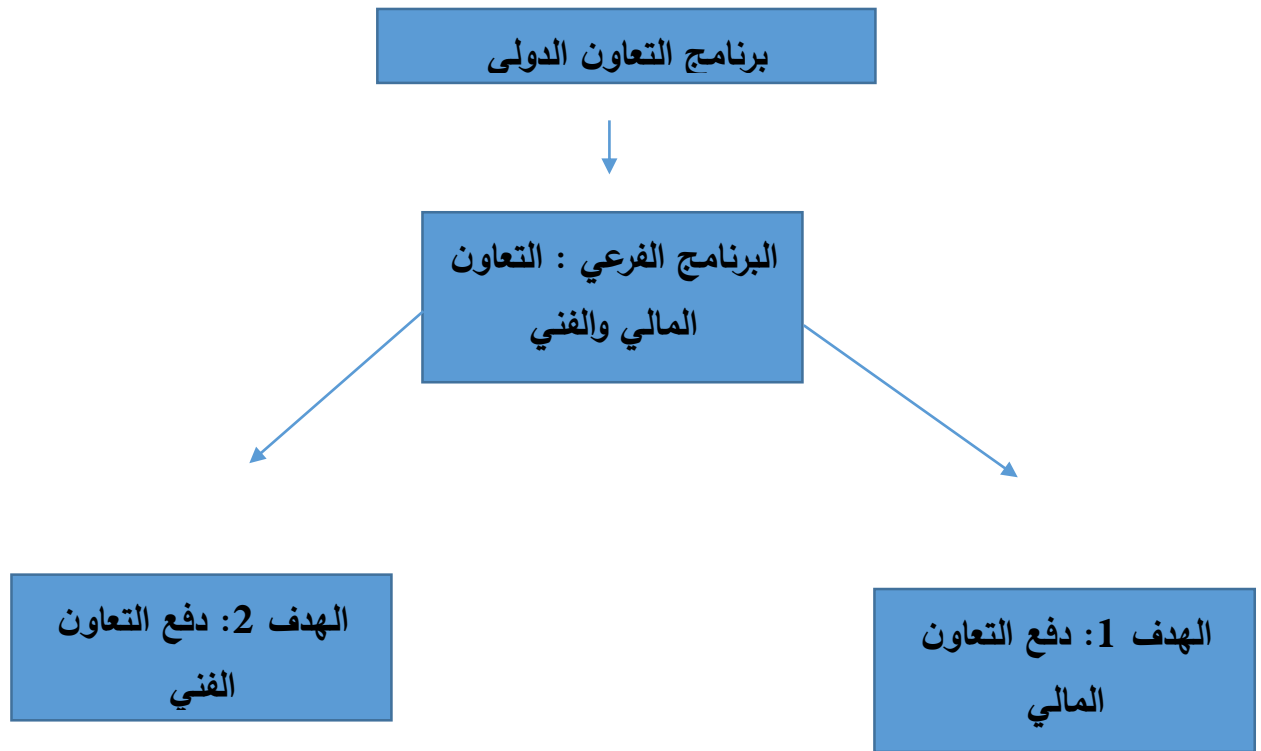
- إعداد واقتراح والمشاركة في تنفيذ استراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون بين الجمهورية التونسية والدول الأجنبية والمؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية وغيرها من الميادين ذات العلاقة بالتنمية.
- المشاركة في الاجتماعات والندوات والتظاهرات التي تنظمها الدول والمؤسسات والهيئات والمنظمات لتمثيل الجمهورية التونسية والدفاع عن مصالحها في المجالات المندرجة ضمن مشمولات وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.
- السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني من خلال الوكالة التونسية للتعاون الفني.

ويتضمن برنامج التعاون الدولي، حسب التنزيل العملياتي الجديد، على برنامج فرعي وحيد وهو التعاون المالي والفني، وهدفين اثنين هما دفع التعاون المالي ودفع التعاون الفني.

بخصوص الهدف الأول، يعهد إلى 5 وحدات عملياتية (UO) وهي:

- الإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف
- الإدارة العامة للتعاون الأوروبي
- الإدارة العامة للتعاون العربي والإسلامي
- الإدارة العامة للتعاون الإفريقي والآسيوي و الأمريكي

أما في ما يتعلق بالهدف الثاني، فيعهد للوكالة التونسية للتعاون الفني (opérateur)



التعاون المالي:

في إطار تغطية الحاجيات المالية الخارجية التي يتم تحديدها بالميزان الاقتصادي وتوازنات المالية العمومية لسنة 2019، ستواصل هياكل التعاون الدولي عملها على تعبئة الموارد اللازمة عبر تقديم طلبات التمويل سواء لدعم ميزانية الدولة أو لتمويل المشاريع والبرامج وذلك في إطار المخطط التنموي للفترة 2016-2020.

وترتكز استراتيجية التعاون المالي الدولي على العمل على تنويع مصادر التمويل لترشيد التداين الخارجي خاصة من حيث كلفة الدين ومزيد العمل على تخفيضها بالحصول على موارد بنسب فائدة غير مرتفعة مع تحسين وترشيد استعمال موارد الاقتراض.

كما ستعمل هياكل التعاون المالي الدولي على مزيد تعبئة الموارد في شكل هبات للتخفيض في أعباء الاقتراض على ميزانية الدولة، وسيواصل خلال سنة 2020 متابعة طلبات التمويل التي تم تقديمها خلال سنة 2019 للتفاوض بشأنها وإبرام اتفاقيات التمويل الخاصة بها.

التعاون الفني

يلعب التعاون الفني دورا فاعلا في الخطة التنموية للبلاد باعتبار ما يوفره من فرص توظيف بالخارج تدعم المجهود الوطني لتشغيل حملة الشهادات ومساهمته في النهوض بتصدير الخدمات الفنية وخاصة منها خدمات مكاتب الخبرة العمومية والخاصة في اطار التعاون الثلاثي و التعاون جنوب-جنوب. كما يمثل أداة هامة لإشعاع تونس في الخارج وتدعيم علاقات التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة وتنويع أساليبها وفق منهج التضامن والمصلحة المشتركة إضافة إلى رفع الموارد المالية بالعملة الصعبة من تحويلات المتعاونين بالخارج.

أهم الأولويات والأهداف:

في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني تسعى الوكالة إلى النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال تحقيق هدفين أساسيين هما:

- تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج : يتعلق هذا الهدف بأحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج ، ومن أنشطة خاصة باستقبال وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا الهدف .

- تنمية نشاط التعاون جنوب جنوب: يتعلق هذا الهدف بثاني الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستوى النهوض بالتعاون جنوب- جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف

البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب 2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج التعاون الدولي:

2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج

الهدف 1 : دعم التعاون المالي :

- تقديم الهدف: تطوير التعاون المالي من خلال العمل على دعم القيمة الجمالية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة وتحسين حجم السحوبات.

- مرجع الهدف: التعاون المالي

- مبررات اعتماد المؤشرات: توفر المعطيات من جهة والاستدلال على قيمة الاستثمارات المبرمجة من جهة أخرى

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
8376.2	8263.9	10399.7	8467.5	7538.5	7787.7	4746	1-1-1-3 المؤشر 1: حجم التعهدات المالية المبرمة مليون دينار	
7044.9	7570.7	7491.4	6152.4	4760.6	5152	2505	حجم السحوبات مليون دينار	
84.1	91.6	72.0	72.7	63.1	66.2	52.8	2-1-1-3 المؤشر 2: حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة %	

الهدف 2 : دعم التعاون الفني

تقديم الهدف: يتعلق هذا الهدف بـ:

■ **تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج :**

وهو من أحد الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستويات عدة من إثراء لبنك المعطيات الخاصة بالمرشحين للعمل بالخارج، ومن أنشطة استكشاف واتصال وترويج، ومن أنشطة خاصة باستقبال وتسهيل عمل لجان الانتداب الأجنبية وغيرها من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع هذا المؤشر.

■ **تنمية نشاط التعاون جنوب - جنوب:**

وهو ثاني الأنشطة الرئيسية للوكالة وهو يعكس العمل الذي تقوم به مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج على مستوى النهوض بالتعاون جنوب- جنوب من خلال استكشاف حاجيات مختلف البلدان والبحث عن شركاء للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع وكذلك على مستوى دعم صورة تونس في الخارج كبلد محوري في مجال التعاون جنوب جنوب .

المؤشر 1 : تطور عدد المتعاونين المنتدبين :

● **مبررات اعتماد المؤشر:** تم الاختيار على هذا المؤشر لقياس الأداء الفعلي لجميع مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج وذلك عبر احتساب تطور عدد المنتدبين من سنة إلى أخرى، إذ يعكس هذا المؤشر القدرة على الاستجابة لطلبات العروض الواردة على الوكالة وكذلك القدرة على استكشاف أسواق جديدة في هذا المجال وتطوير بنك الترشيحات طريقة احتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة / عدد المتعاونين بالسنة السابقة.

● وحدة المؤشر: نسبة مئوية

● المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة و عدد المتعاونين بالسنة السابقة.

● طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.

● مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة انتداب المتعاونين.

- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب3 %

قياس المؤشر 1

تقديرات			إنجازات					الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020	تقديرات 2019	2018	2017	2016	2015		
% 3	% 3	% 3	% 3	% 41	11.57	41-	4.8 -	%	المؤشر 1: تطور عدد المتعاونين المنتدبين
3360	3262	3167	3075	2985	2120	1900	3218	عدد	(حجم الانتدابات)

المؤشر 2 : تنمية نشاط التعاون جنوب - جنوب:

• مبررات اعتماد المؤشرات: تتعلق برامج ومشاريع التعاون جنوب جنوب أساسا بنشاطين اثنين لهما دورا كبيرا في المساهمة في تنمية القدرات الفردية والمؤسسية لعدد من البلدان المستفيدة خاصة منها العربية والإفريقية في المجالات التنموية التي تحظى بدعم الجهات المانحة. ولقياس الأداء الخاص بهذين النشاطين تم الاختيار على تطور عدد مشاريع المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى من جهة وعلى تطور عدد مشاريع الدورات التدريبية والزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منها إطارات البلدان الشقيقة والصديقة من جهة أخرى.

- طريقة احتساب المؤشر: تطور عدد المشاريع المنجزة في مجالي مهمات المعونة الفنية وتنفيذ برامج تنمية القدرات.
- وحدة المؤشر: نسبة مائوية.

- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية ومشاريع تنمية القدرات المنجزة لفائدة مختلف البلدان
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة البرامج والمشاريع.
- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب10 %.

قياس مؤشر 2

تقديرات			إنجازات					الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2022	2021	2020	تقديرات 2019	2018	2017	2016	2015		
% 10	% 10	% 10	% 10	% 48.27	48.27%	81.25 %	-44.8%	%	المؤشر 2: تطور عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب
79	72	65	60	54	43	29	16	عدد	(حجم المشاريع)

2.2 تقديم أنشطة البرنامج

الإعتمادات	الأنشطة	المؤشرات	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> - تقديم طلبات التمويل للأطراف الممولة بعد دراسة الأولوية التي يحظى بها المشروع أو البرنامج موضوع طلب التمويل والتشاور المسبق مع جميع الهياكل المعنية. - متابعة طلبات التمويل بتوفير المعلومات المستوجبة لدراسته من طرف الممول في الآجال المطلوبة - متابعة مهمات الخبراء المتعلقة بتقييم وتشخيص مكونات المشاريع والبرامج والعمل على التوافق بين كافة المتدخلين في المشروع حول الهيكلة النهائية - الإشراف على تسيير المفاوضات حول إبرام اتفاقيات التمويل والعمل على التأكد من جميع الالتزامات والشروط المالية والإدارية - التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تعبئة الموارد المالية وحسن استعمالها - التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تمويل المشروع أو البرنامج من طرف أكثر من ممول أجنبي. 	<p>المؤشر 3-1-1-1: حجم التعهدات المالية المبرمة.</p>	<p>الهدف 1: دعم التعاون المالي</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - العمل على إتمام الشروط الأولية للاتفاقيات المالية حيز التنمية (إعداد ملف المصادقة على الاتفاقية وملف طلبات السحب) - متابعة نسق انجاز المشاريع مع التنسيق بين كافة المتدخلين لتقادي التأخير في انجازه وبالتالي عدم سحب الموارد المخصصة له. - الاتصال المتواصل مع الهياكل الإدارية والفنية للممولين لمدهم بكافة الملفات والمعلومات التي من شأنها ان تدفع نسق السحب. - تقديم طلبات تأخير آخر آجال السحب على الموارد الخارجية لتقادي إلغاء المبالغ الغير مستعملة. - حضور جميع الاجتماعات والتظاهرات المنظمة حول كل ما يتعلق بالمشروع والمشاركة في لزيارات الميدانية لمواقع المشروع. 	<p>المؤشر 3-1-1-2: حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة</p>	

الإعتمادات	الأنشطة	المؤشرات	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> - عقد اجتماعات دورية لمتابعة نسق السحوبات مع الهياكل المستفيدة. - العمل على ايجاد الحلول للإشكاليات التي تعيق تقدّم بعض المشاريع وبالتالي الرّفح من نسق السحوبات. - ضبط قائمة المشاريع التي تشكو صعوبات في الانجاز وإيجاد الحلول لتجاوزها. 		
	<ul style="list-style-type: none"> - تكثيف عمليات الاستكشاف والترويج في الأسواق الجديدة والأسواق التقليدية، - مزيد تفعيل الاتفاقيات التي أبرمت مع مؤسسات كندية متخصصة في التنمية الاقتصادية وتوفير الكفاءات الأجنبية للمؤسسات الاقتصادية المحلية مع مزيد العمل على إبرام اتفاقيات جديدة وربط الصلة مع مكاتب التوظيف بكندا وخاصة بمقاطعة كيبيك إضافة إلى بعض المؤسسات الاقتصادية. - العمل على فتح ممثلية للتعاون الفني بمقاطعة كيبيك بكندا قصد تسهيل عملية الاستكشاف والترويج من ناحية والإحاطة بالمتعاونين الموجودين حاليا بكندا. - تنظيم يوم إعلامي بالتنسيق مع البعثة الدبلوماسية التونسية بكندا يتم خلاله التعريف بخدمات الوكالة واستعراض أهم مخرجات التعليم التقني والعالي في تونس. - استغلال الإمكانيات الكبيرة التي سيوفرها الموقع الجديد للوكالة، الذي من دخل حيّز الاستغلال الفعلي بداية من أفريل 2019 ، - تجهيز فضاءات داخل الوكالة بالوسائل والمعدات الضرورية لتمكين المشغلين الأجانب من إجراءات مقابلات فنية مع المرشحين عن بعد في أحسن الظروف وذلك اعتمادا على وسائل الاتصال الحديثة، - العمل على استكشاف السوق الأوروبي (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا...) والبحث عن فرص توظيف 	<p>المؤشر 3-2-1-1: تطور عدد المتعاونين سنويا</p>	<p>الهدف 2: دعم التعاون الفني</p>

الإعتمادات	الأنشطة	المؤشرات	الأهداف
	<p>الإطارات التونسية طبقا للإجراءات المنصوص عليها بالاتفاقيات الممضاة بين تونس وهذه البلدان في مجال الهجرة المنظمة خاصة وأن أغلب الدول الأوربية تشكو تهرما سكانيا تسبب في نقص في اليد العاملة الناشطة.</p> <p>- المشاركة في بعض الزيارات التي تنظمها الهياكل الأخرى بمزيد التنسيق بين الهياكل المختصة خاصة بعد إحداث كتابة دولة للدبلوماسية الاقتصادية</p> <p>- المشاركة في الملتقيات الوطنية والدولية الخاص بالتوظيف.</p>		
	<p>- مشاركة الوكالة في الاجتماعات الخاصة بالتعاون جنوب-جنوب التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية وأجهزة التعاون الدولي لبعض البلدان.</p> <p>- تنظيم زيارات لاستكشاف احتياجات بعض البلدان المستهدفة بإفريقيا ومساعدتها على اعداد طلباتها وعلى ايجاد الدعم المالي لها في إطار التعاون الثلاثي أو متعدد الأطراف ،</p> <p>- تنظيم أيام إعلامية - بالاشتراك مع المؤسسات التونسية الأخرى كمرکز النهوض بالصادرات - ببعض البلدان المستهدفة للتعريف بنشاط الوكالة في مجال التعاون جنوب -جنوب وخاصة في مجال تقديم المعونة الفنية وتنمية القدرات ،</p> <p>- مواصلة العمل وفقا لآلية تبادل المعارف والخبرات بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ المشاريع التالية:</p> <p>✓ تنفيذ مشروع دعم تعليم اللغة العربية بجمهورية التشاد،</p> <p>✓ مشروع تطوير سلسلة القيمة للمواد الفلاحية لفائدة غينيا،</p> <p>✓ مشروع دعم قدرات البريد الموريتاني في مجال الدفع عبر الهاتف الجوال.</p> <p>- تطوير موقع الوكالة على المستوى الدولي في مجال التعاون جنوب - جنوب في اطار التعاون مع الوكالة البرازيلية للتعاون ABC و البنك الاسلامي للتنمية BID و ذلك في إطار برنامج لتنمية قدرات الوكالة انطلق مارس 2019</p>	<p>المؤشر 3-2-1-2:</p> <p>عدد المشاريع المنجزة في اطار التعاون جنوب-جنوب</p> <p>10%</p>	

3. نفقات البرنامج :

1.3-ميزانية البرنامج :

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج التعاون الدولي 71.255 م د لسنة 2020 وتتوزع كما يلي:

جدول عدد 7:

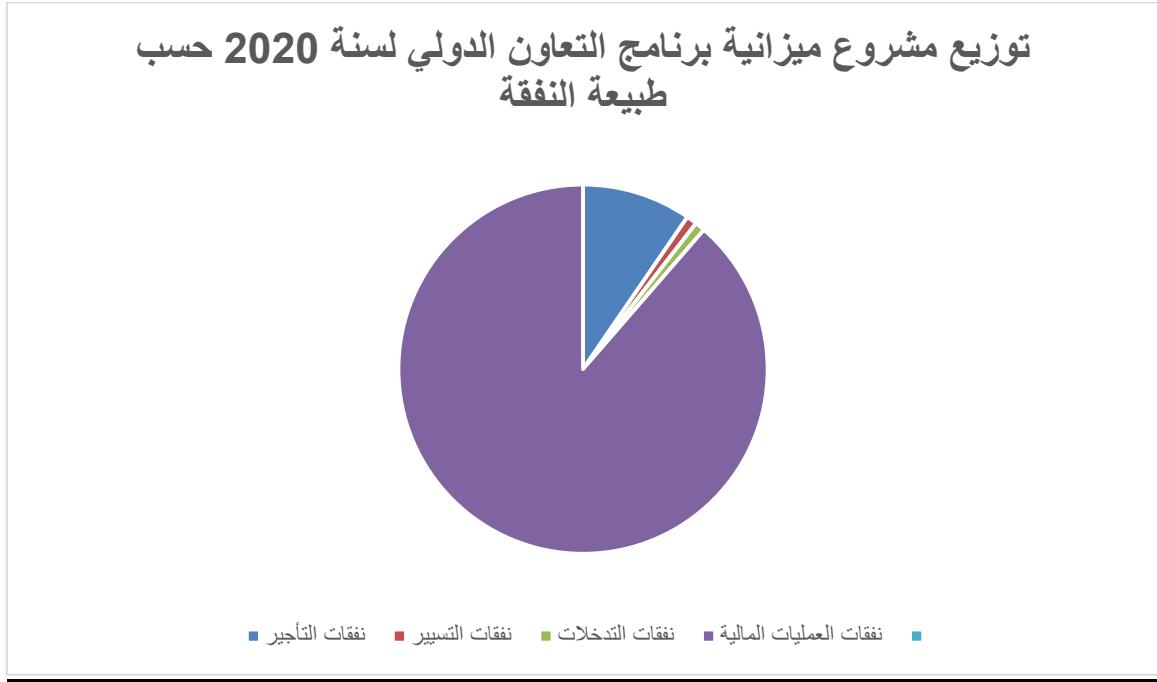
ميزانية برنامج التعاون الدولي حسب طبيعة النفقة*

(إعتمادات الدفع)

النسبة %	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019		انجازات 2018	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم		
12,10	735	6820	6085	6085	5507	نفقات التأجير
3	19	654	635	635	538	نفقات التسيير
21,15	110	630	520	520	315	نفقات التدخلات
						نفقات الإستثمار
1155	58119	63151	5032	5032	40270	نفقات العمليات المالية
						بقية النفقات
480,7	58983	71255	12272	12272	46630	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 2



جدول عدد 8:

ميزانية برنامج التعاون الدولي حسب مآل النفقة

" حسب البرامج الفرعية والأنشطة "

نسبة التطور 2020-2019		تقديرات 2020 (2)	قانون المالية 2019 (1)	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(1)-(2)	المبلغ (1)-(2)					
					الأنشطة المركزية	البرامج الفرعية المركزية
85.7%	58260	65059	6799	41705	النشاط 1: التعاون المالي	برنامج فرعي: التعاون المالي والفني
13.2%	723	6196	5473	4925	النشاط 2: التعاون الفني	
480.7%	58983	71255	12272	46630		مجموع البرنامج

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج التعاون الدولي:

تقديم إطار النفقات متوسط المدى الخاص بالبرنامج حسب طبيعة النفقة:

بحساب الألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	انجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
8 010	7 520	6820	6085	6085	5507	4 993	نفقات التأجير
760	720	654	635	635	538	564	نفقات التسيير
790	760	630	520	520	315	30	نفقات التدخلات
							نفقات الاستثمار
72 305	73 515	63151	5032	5032	40270	47 621	نفقات العمليات المالية
							بقية النفقات
81 865	82 515	71255	12 272	12 272	46 630	53 629	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
81 865	82 515	71255	12 272	12 272	46 734	53 629	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التعاون الدولي

بطاقة مؤشر 1: حجم التعهدات المالية المبرمة

رمز المؤشر: 1/ 1 / 3

تسمية المؤشر: حجم التعهدات المالية المبرمة.

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الدولي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم التعاون المالي والتعاون الفني
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم التعاون المالي
4. تعريف المؤشر: القيمة الجملية للتمويلات الخارجية المبرمة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف الممولة خلال السنة الجارية لتمويل البرامج الإصلاحية والمشاريع التنموية.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الإدارات المركزية التابعة للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: جملة التمويلات التي تم إبرام اتفاقيات بشأنها
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مبلغ القروض أو الهبات المبرمة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: اتفاقيات التمويل الممضاة
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مفيدة جاء بالله الصراري

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
8376.2	8263.9	10399.7	8467.5	7538.5	7787.7	4746	مليون دينار	
1-1-1-3								
المؤشر 1: حجم التعهدات المالية المبرمة								

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يحافظ حجم التعهدات على النسق المعتاد نظرا لكثافة المشاريع والبرامج التي تواجه حاجيات تمويل لا يمكن توفيرها في إطار ميزانية الدولة ونظرا للطابع الاستعجالي لتنفيذها، كما تتضمن هذه التعهدات موارد هامة تتم تعبئتها في شكل دعم مباشر لميزانية الدولة لمساندة الاصلاحات التي انطلقت الحكومة في تنفيذها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تقديم طلبات التمويل على الأطراف الممولة بعد دراسة الأولوية التي يحظى بها المشروع أو البرنامج موضوع طلب التمويل والتشاور المسبق مع جميع الهياكل المعنية.
- متابعة طلبات التمويل بتوفير المعلومات المستوجبة لدراسته من طرف الممول في الآجال المطلوبة.
- متابعة مهمّات الخبراء المتعلقة بتقييم وتشخيص مكونات المشاريع والبرامج والعمل على التوافق بين كافة المتدخلين في المشروع حول الهيكل النهائية.
- الإشراف على تسيير المفاوضات حول إبرام اتفاقيات التمويل والعمل على التأكد من جميع الالتزامات والشروط المالية والإدارية
- التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تعبئة الموارد المالية وحسن استعمالها.
- التنسيق بين جميع الإدارات العامة لحسن تمويل المشروع أو البرنامج من طرف أكثر من ممول أجنبي.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة ضبط التقديرات بدقة نظرا لتنوع مصادر التمويل وخصوصية البرمجة مع كل طرف.

بطاقة مؤشر 2: نسبة السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

رمز المؤشر: 2/ 1 / 1 / 3

تسمية المؤشر: حجم السحوبات السنوية

تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الدولي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم التعاون المالي والتعاون الفني
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم التعاون المالي
4. تعريف المؤشر: مدى استهلاك الموارد بعنوان التعهدات المالية المبرمة.
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الإدارات المركزية التابعة للوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: جملة السحوبات السنوية
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مبلغ السحوبات الجملي خلال السنة الجارية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول متابعة السحوبات
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 1579 مليون دينار
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة مفيدة جاء بالله الصرارفي

III- قراءة في نتائج المؤشر

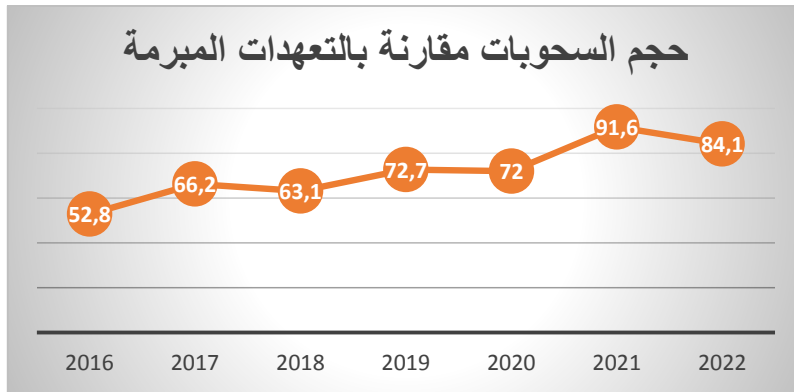
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
84.1	91.6	72.0	72.7	63.1	66.2	52.8	%	2-1-1-3 المؤشر 2: حجم السحوبات مقارنة بالتعهدات المبرمة

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يشهد نسق استعمال الموارد الخارجية المتاحة نسفا مرضيا رغم بعض الصعوبات المتعلقة وطول الإجراءات المتعلقة بدخول الاتفاقيات حيز التنفيذ (المصادقة، الفتوى القانونية...)، من خلال العمل على تكثيف المتابعة وحل الاشكاليات التي تعترض المشاريع المعنية والحرص المتواصل على تمويل المشاريع الجاهزة للانطلاق (غياب مشاكل عقارية،).

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على إتمام الشروط الأولية للاتفاقيات المالية حيز التنمية (إعداد ملف المصادقة على الاتفاقية وملف طلبات السحب)
- متابعة نسق انجاز المشاريع مع التنسيق بين كافة المتدخلين لتقادي التأخير في انجازه وبالتالي عدم سحب الموارد المخصصة له.
- الاتصال المتواصل مع الهياكل الإدارية والفنية للممولين لمدهم بكافة الملفات والمعلومات التي من شأنها ان تدفع نسق السحب.
- تقديم طلبات تأخير آخر آجال السحب على الموارد الخارجية لتقادي إلغاء المبالغ الغير مستعملة.
- حضور جميع الاجتماعات والتظاهرات المنظمة حول كل ما يتعلق بالمشروع والمشاركة في لزيارات الميدانية لمواقع المشروع.
- عقد اجتماعات دورية لمتابعة نسق السحوبات مع الهياكل المستفيدة.
- العمل على ايجاد الحلول للإشكاليات التي تعيق تقدّم بعض المشاريع وبالتالي الرّفح من نسق السحوبات.
- ضبط قائمة المشاريع التي تشكو صعوبات في الانجاز وإيجاد الحلول لتجاوزها.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة المتعلقة خاصة بالتقديرات.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1 / 2 / 1

تسمية المؤشر: تطور عدد المتعاونين سنويا

تاريخ تحيين المؤشر: 2015/12/31

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الدولي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم التعاون المالي والتعاون الفني
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : دعم التعاون الفني
4. تعريف المؤشر: مستوى التطور السنوي للتوظيف بالخارج
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفرعات: الوكالة التونسية للتعاون الفني

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة / عدد المتعاونين بالسنة السابقة
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المتعاونون الذين تم انتدابهم خلال السنة و عدد المتعاونين بالسنة السابقة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة انتداب المتعاونين
6. تاريخ توفر المؤشر : في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب 3%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد البليدي

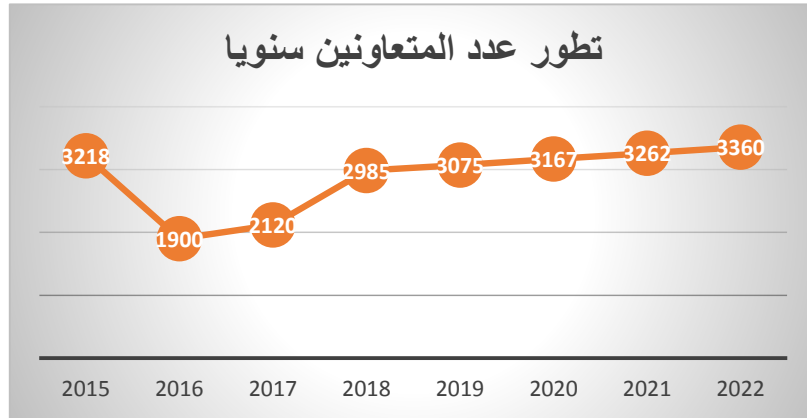
III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			إنجازات					الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020	تقديرات 2019	2018	2017	2016	2015		
% 3	% 3	% 3	% 3	% 41	11.57	41-	4.8 -	%	المؤشر 1: تطور عدد المتعاونين المنتدبين
3360	3262	3167	3075	2985	2120	1900	3218	عدد	(حجم الانتدابات)

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنظيم أيام إعلامية بإحدى دول الخليج للتعريف بالكفاءات التونسية في هذه المجالات،
- تنظيم زيارات استكشافية لكل من البحرين والنيجر لمزيد تطوير التعاون مع المشغلين الأجانب بهذه البلدان،

- دعوة بعض المسؤولين من البلدان الخليجية لزيارات عمل لتونس للإطلاع على الكفاءات التونسية وبرامج تكوينها،
- المشاركة في بعض الزيارات التي تنظمها الهياكل الأخرى على غرار الزيارات متعددة الاختصاصات التي ينظمها مركز النهوض بالصادرات (mission multisectorielle)، أو اللجان المشتركة.
- متابعة لفرص الانتداب بالمنظمات الدولية والإقليمية وخاصة منها التي لها برامج خصوصية كبرامج المساعدة الفنية أو البرامج التطوعية أو غيرها،
- تكثيف الحملات التحسيسية لتسجيل أصحاب الاختصاصات المطلوبة ببنك معطيات الوكالة من خلال المشاركة في المعارض والملتقيات المختصة، تنظيم ايام اعلامية بالمراكز المختصة وغيرها ،
- تنظيم دورات تأهيلية خاصة في الانقليزية والانقليزية الطبية وصيغة السيرة الذاتية و تقنيات النجاح في المقابلة،
- تسهيل عمليات التسجيل وتفعيل مشروع إعداد مصمم السيرة الذاتية على الخط.
- تأمين المقابلات عن بعد بين المشغلين الأجانب والمترشحين من خلال تركيز قاعة مجهزة بتقنيات الاتصال الحديثة.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- رغم أهميته لقياس أداء مصالح الوكالة فإن هذا المؤشر يخضع لعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها على مستوى الوكالة والتي يمكن أن تؤثر فيه كالموضع الاقتصادي والأمني بدول الانتداب وكذلك بتونس، كعدم قبول جهات الانتداب لأنواع معينة من الشهادات الجامعية التونسية وغيرها (الاجازة بالنسبة للأساتذة ، شهادة الفني السامي...).
- هذا المؤشر هو مؤشر كمي لا يأخذ بعين الاعتبار النتائج الكيفية (qualitative) التي تحققها الوكالة والتي تعكس أداء فعليا كالقيام بانتدابات نوعية لها مردودية كبيرة على المستوى الاقتصادي (التحويلات بالعملة الصعبة) أو على مستوى الاشعاع والقرب من مراكز القرار ببلدان الانتداب والتي تهم الفئة العليا من الاطارات (أساتذة جامعيين، أطباء إختصاص، مهندسين، خبراء استشاريين، قضاة...).

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1/ 2 /2 /1

تسمية المؤشر: عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب

تاريخ تحيين المؤشر: 2015/12/31

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التعاون الدولي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: دعم التعاون المالي والتعاون الفني
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : دعم التعاون الفني
4. تعريف المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية وعدد مشاريع تنمية القدرات المنجزة
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الوكالة التونسية للتعاون الفني

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية وعدد مشاريع تنمية القدرات المنجزة
2. وحدة المؤشر: عدد كمي
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مهمات المعونة الفنية + عدد مشاريع تنمية القدرات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة البرامج والمشاريع
6. تاريخ توفر المؤشر : في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: زيادة سنوية ب 10%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد البليدي

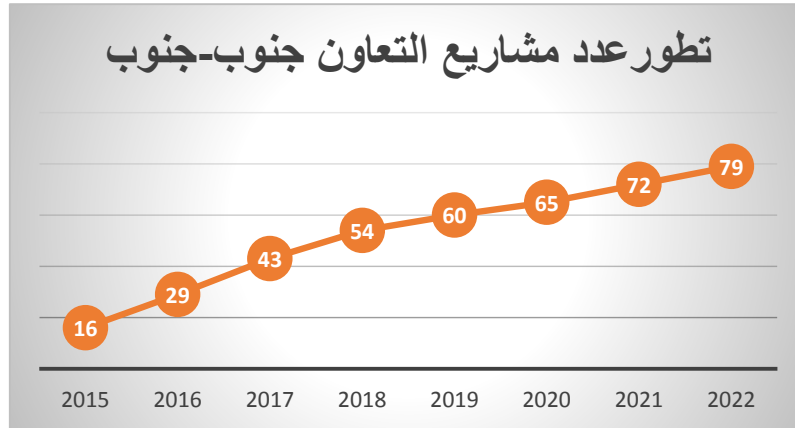
III - قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			إنجازات					الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020	تقديرات 2019	2018	2017	2016	2015		
% 10	% 10	% 10	%10	% 48.27	48.27%	81.25 %	-44.8%	%	المؤشر 2: تطور عدد مشاريع التعاون جنوب-جنوب
79	72	65	60	54	43	29	16	عدد	(حجم المشاريع)

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- رسم بياني لتطور المؤشر:



- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

– مشاركة الوكالة في الاجتماعات الخاصة بالتعاون جنوب-جنوب التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية وأجهزة التعاون الدولي لبعض البلدان : مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب-جنوب، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية.

- إعداد مشاريع تعاون جنوب-جنوب في القطاعات التي تحظى بدعم الجهات المانحة كالحكومة الرشيدة والتصرف في المديونية والتصرف في المياه وتمويل المؤسسات الصغرى والصحة الأساسية ومقاومة التصحر.
- تنظيم زيارات لاستكشاف احتياجات بعض البلدان المستهدفة بإفريقيا ومساعدتها على اعداد طلباتها وعلى ايجاد الدعم المالي لها في إطار التعاون الثلاثي أو متعدد الأطراف : الكوت ديفوار والسودان.
- تنظيم أيام إعلامية - بالاشتراك مع المؤسسات التونسية الأخرى كمركز النهوض بالصادرات - ببعض البلدان المستهدفة للتعريف بنشاط الوكالة في مجال التعاون جنوب-جنوب وخاصة في مجال تقديم المعونة الفنية وتنمية القدرات ،
- تنظيم ملتقيات مع مراكز الخبرة التونسية لمزيد ربط الصلة معها في مجال إنجاز برامج المعونة الفنية وتنمية القدرات،
- اثناء قاعدة بيانات خاصة للمتريشحين للعمل في مجال المعونة الفنية في الاختصاصات المطلوبة.
- متابعة لفرص المعونة الفنية التي تتيحها المنظمات الدولية والاقليمية وخاصة منها التي لها برامج خصوصية كبرامج المساعدة الفنية أو البرامج التطوعية أو غيرها.
- دعوة مسؤولين للإطلاع على التجربة التونسية في مجال التعاون جنوب-جنوب: الصحة، الفلاحة ، التصرف في الموارد المائية ، التكوين المهني، البيئة.
- العمل على تطوير آليات الشراكة مع بعض الجهات المانحة كالبنك الاسلامي للتنمية ومنظمة الايسسكو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- **تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :**
- رغم أهميته لقياس أداء مصالح الوكالة في مجال التعاون جنوب - جنوب فإن هذا المؤشر يخضع في جانب منه لعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها على مستوى الوكالة والتي يمكن أن تؤثر فيه كالوضع الاقتصادي والأمني بالدول المعنية وكذلك بتونس، وكذلك تغير سياسات بعض الشركاء الداعمين لهذا النوع من التعاون .
- هذا المؤشر هو مؤشر كمي لا يأخذ بعين الاعتبار النتائج الكيفية (qualitative) التي تحققها الوكالة في مجال الترويج للخبرة التونسية في مختلف الملتقيات الدولية والاقليمية وانضمامها للعديد من المبادرات التي تطلقها بعض المنظمات الدولية والاقليمية كمبادرة التعريف بالنجاحات التونسية في مجالات التنمية (SUCCESS STORY) على موقع

واب مكتب الأمم المتحدة لتنمية التعاون جنوب-جنوب أو مبادرة التعاون جنوب-جنوب في مجال التنمية الزراعية التي أطلقها هذا المكتب بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرها من الأنشطة الهامة على مستوى دعم موقع تونس كبلد محوري في مجال التعاون جنوب-جنوب.

برنامج تنمية الاستثمار

رئيس البرنامج: السيد عبد المجيد مبارك

تاريخ تولي المهمة : 28 فيفري 2019

1. تقديم البرنامج واستراتيجيته

يعتبر تعزيز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية من المهام الرئيسية لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والهيكل الراجعة لها بالنظر باعتبار مساهمتها في تحقيق الاهداف التنموية الكبرى المرسومة على المستوى الوطني على مستوى الاستثمار والتنمية الجهوية والتصدير ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد.

ويهدف النشاط في هذا الإطار إلى المساهمة في ضبط أولويات واستراتيجيات الاستثمار وتحسين المناخ العام للأعمال ودعم الاستثمار الخاص. كما يهدف أيضا إلى دعم نشاط الترويج لتحسين صورة تونس كموقع متميز للاستثمار لدى أوساط الأعمال العالمية واستهداف القطاعات ذات الأولوية والأنشطة التي توفر فيها بلادنا مزايا تفاضلية بالإضافة إلى العناية بالمشاريع الاستثمارية الكبرى ذات الأهمية الوطنية والإحاطة بالمؤسسات ومساندة المستثمرين.

وتبدو الافاق ايجابية بالنسبة لسنة 2020 خاصة من خلال :

- تعزيز نشاط الهيئة التونسية للاستثمار ودورها المتنامي خاصة عبر تركيز المخاطب الوحيد والمنظومة الجديدة الالكترونية للتواصل مع المستثمرين
- تثمين المنظومة الجديدة للاستثمار وما يوفره قانون الاستثمار والامر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 المتعلق بالتراخيص
- التسهيلات المنتظرة التي يوفرها القانون الافقي الجديد المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار.

هيكلة البرنامج

تسمية البرنامج: تنمية الاستثمار

رئيس البرنامج: عبد المجيد مبارك

يشمل نشاط هذا البرنامج الهياكل التالية :

- الهيئة العامة للإحاطة بالاستثمار على مستوى الوزارة
- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي
- الهيئة التونسية للاستثمار
- الصندوق التونسي للاستثمار باعتبار إمكانية الشروع في تركيز هذا الهيكل انطلاقا من سنة 2020 ,

انطلاقا من توصيات مكتب الخبرة واعتبارا لما ورد ومنشور السيد رئيس الحكومة بتاريخ 29 مارس 2019 خاصة على مستوى الهيئة الموحدة للمشروع السنوي للأداء خاصة على مستوى الهيئة الموحدة لمشروع السنوي للأداء لسنة 2020، تم إقرار توجه جديد لهيكل هذا البرنامج بحيث يصبح انطلاقا من سنة 2020 على النحو التالي:

البرنامج: تنمية الاستثمار

البرنامج الفرعي (برنامج فرعي وحيد): تنمية الاستثمار الخاص

الأهداف: يتضمن برنامج تنمية الاستثمار 4 أهداف:

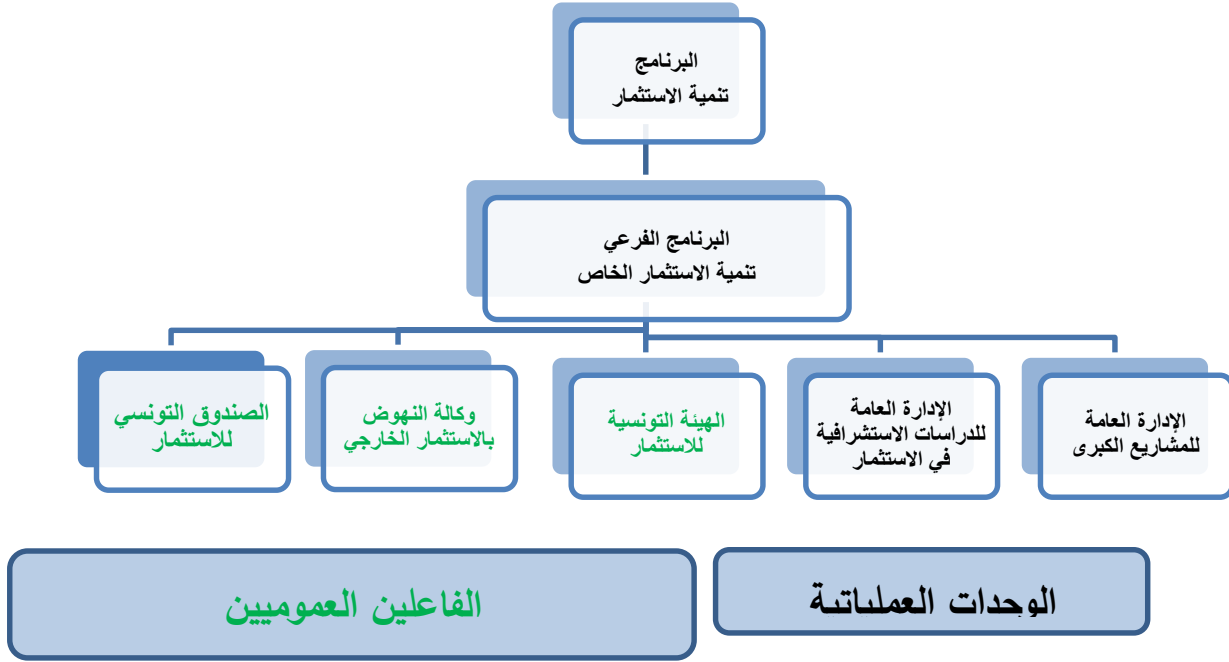
✓ الهدف 1: تطوير سياسات الاستثمار ومناخ الاعمال

✓ الهدف 2: دعم المشاريع الكبرى

✓ الهدف 3: الإحاطة بالمستثمرين

✓ الهدف 4: الترويج للاستثمار

مخطط التنزيل العملي:



اعتباراً لذلك تضمنت الهيكلية الجديدة للبرنامج 5 أنشطة مبنية على النحو التالي:

- ضبط سياسات الاستثمار وتنمية التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص
- متابعة المشاريع الكبرى المبرمة بشأنها اتفاقيات استثمار
- الإحاطة بالمستثمرين
- صرف المنح والاكتتاب في صناديق الاستثمار.
- الترويج للاستثمار الخارجي

وتم للغرض ضبط مجموعة من المؤشرات تتعلق ب:

- الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات الاستثمار الخاص
- الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
- ملفات التأطير والتوجيه والإحاطة الواردة

- عدد الاجتماعات التنسيقية التي تمّ عقدها لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار
- الإشكاليات التي تمّ التوصل إلى فضاها مقارنة بالطلبات المعروضة.
- نسبة المقترحات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار المصادق عليها من المجلس الأعلى للاستثمار
- نسبة الإشكاليات التي تمّ حلّها من قبل المخاطب الوحيد
- نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار
- نسبة احترام آجال دراسة مطالب الانتفاع بالحوافز
- نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس اداء البرنامج:

الهدف 1.1.4: تطوير سياسات الاستثمار ومناخ الاعمال.

تقديم الهدف: يترجم هذا الهدف اجمالاً تدخلات الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر بخصوص مساهمتها في دعم مساهمة الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي في المجهود التنموي وذلك من خلال العمل على تطوير سياسات الاستثمار وتطوير مناخ الاعمال وفقاً لحاجيات الاستثمار الخاص والتحديات والممارسات العالمية الفضلى في هذا المجال.

مرجع الهدف: المهام الموكلة للإدارة العامة للدراسات الاستشرافية.

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
200	200	170	150				عدد 4-1-1-1: الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات الاستثمار	
20	20	15	10				عدد 4-1-1-2: الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار	

الهدف 2.1.4: دعم المشاريع الكبرى.

تقديم الهدف: يتمثل الهدف في خاصة في متابعة المشاريع الكبرى المبرمة بشأنها اتفاقيات استثمار مع مجموعات استثمارية للعمل على تسريع إنجازها وفقا لأحكام الاتفاقيات المبرمة والالتزامات

مرجع الهدف: المهام الموكلة للإدارة العامة للمشاريع الكبرى.

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
10	10	10	10	9	20	عدد	4-1-2-1: عدد الاجتماعات التنسيقية التي تم عقدها لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار	
80	70	60	50	45		نسبة	4-1-2-2: الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضاها مقارنة بالطلبات المعروضة.	

الهدف 3.1.4: الإحاطة بالمستثمرين.

تقديم الهدف: يترجم هذا الهدف في نشاط الوزارة ومصالحها المعنية في علاقة مباشرة بالإحاطة بالمستثمرين ومتابعة الاستثمارات من أجل تيسير أعمالهم وذلك خاصة من خلال الخدمات المسداة عبر المخاطب الوحيد للمستثمرين وفقا لمقتضيات القانون الجديد للاستثمار

مرجع الهدف: المهام الموكلة للهيئة التونسية للاستثمار.

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
70	65	60					نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد 1-3-1-4 نسبة	
100	100	100					نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالاستثمار 2-3-1-4 نسبة	
100	100	100					نسبة احترام آجال دراسة مطالب الانتفاع بالحوافز 3-3-1-4 نسبة	
80	70	50					نسبة المقترحات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار المصادق عليها من المجلس الأعلى للاستثمار 4-3-1-4: نسبة	

الهدف 4.1.4: الترويج للاستثمار.

- **تقديم الهدف:** يترجم الهدف المجهودات المبذولة على المستوى الوطني والعالمي للتعريف بتونس كموقع متميز وجذاب للاستثمار ومن خلال أنشطة تتعلق بالترويج العام وأخرى تتعلق بالترويج القطاعي وذلك خاصة من خلال مصالح وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي المركزية ومكاتبها المتواجدة بالخارج
 - **مرجع الهدف:** المهام الموكلة مصالح وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي.
- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
75	70	70	65	83.4	51.7	44	نسبة	1-4-1-4 نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب (*)

(*) تعريف الاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة وذلك بمناسبة:

- إجراء أول اتصال مع المستثمر الأجنبي خلال التنظيم أو المشاركة في الصالونات أو الملتقيات الإعلامية وعبر المستثمر على إثره عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية وتم هذا الطلب بصفة رسمية (مراسلة، بريد إلكتروني...)
 - كل موافقة صادرة عن مستثمر أجنبي لإجراء لقاء معه وكان نتيجة لعملية الاتصال المباشر (Démarchage direct) التي تم انجازها بناء على قائمة أولية في المستثمرين المحتملين المحددة مسبقا من طرف الوكالة.
 - كل زيارة يقوم بها مستثمر أجنبي بصفة تلقائية إلى مقر الوكالة بتونس أو إلى أحد المكاتب بالخارج وتكون هذه الزيارة محل فكرة لانجاز مشروع.
- (*) شرعت الوكالة في اعتماد هذا المفهوم (الاتصالات الهامة) بداية من سنة 2014، حيث كان يعتمد سابقا على تقدير إدارات الوكالة لهذه الاتصالات وتبويبها إما عادية أو هامة. وتم لهذا الغرض تحديد هدف سنوي لهذا المؤشر في إطار منظومة الجودة المعمول بها في الوكالة.

2.2 تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد 6

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج تنمية الاستثمار

تقديرات الاعتمادات لسنة 2020	الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	الأهداف	البرنامج
DG		مؤشر 1-1-1-4:	الهدف 1.1.4: تطوير سياسات	

ETUDES (a déterminer avec DAAF mdci)	المساهمة في ضبط سياسات الاستثمار وتطوير التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص	مؤشر 2-1-1-4:	الاستثمار ومناخ الاعمال	تنمية الاستثمار
DGGP (a déterminer avec DAAF mdci)	متابعة المشاريع الكبرى المبرمة بشأنها اتفاقيات والتزامات	مؤشر 1-2-1-4: 10 مؤشر 2-2-1-4: %80	الهدف 2-1-4 : دعم المشاريع الكبرى	
5240 الف دينار (TIA)	الإحاطة بالمستثمرين وتعزيز دور المخاطب الوحيد واسناد الحوافز وتقييمها	مؤشر 1-3-1-4: مؤشر 2-3-1-4: مؤشر 3-3-1-4: مؤشر 4-3-1-4:	الهدف 3-1-4 الإحاطة بالمستثمرين	
9815 الف دينار (FIPA)	الترويج لموقع تونس لاستقطاب الاستثمار الخارجي	مؤشر 1-4-1-4: 70%	الهدف 4-1-4 الترويج للاستثمار	

• **ملاحظة:** لم يتضمن هذا الجدول تقديرات ميزانية سنة 2020 المخصصة للصندوق التونسي للاستثمار ويتعين التنصيص على ذلك باعتبار إقرار الشروع في تركيز الصندوق انطلاقاً من سنة 2020. ويتعذر حالياً تحديد هدف ومؤشرات تتعلق بنشاط هذا الصندوق.

3. نفقات البرنامج:

1.3- ميزانية البرنامج:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج تنمية الاستثمار 84.165 مليون ديناراً وتوزع كما يلي:

جدول عدد 7:

**ميزانية برنامج تنمية الاستثمار حسب طبيعة النفقة
(اعتمادات الدفع)**

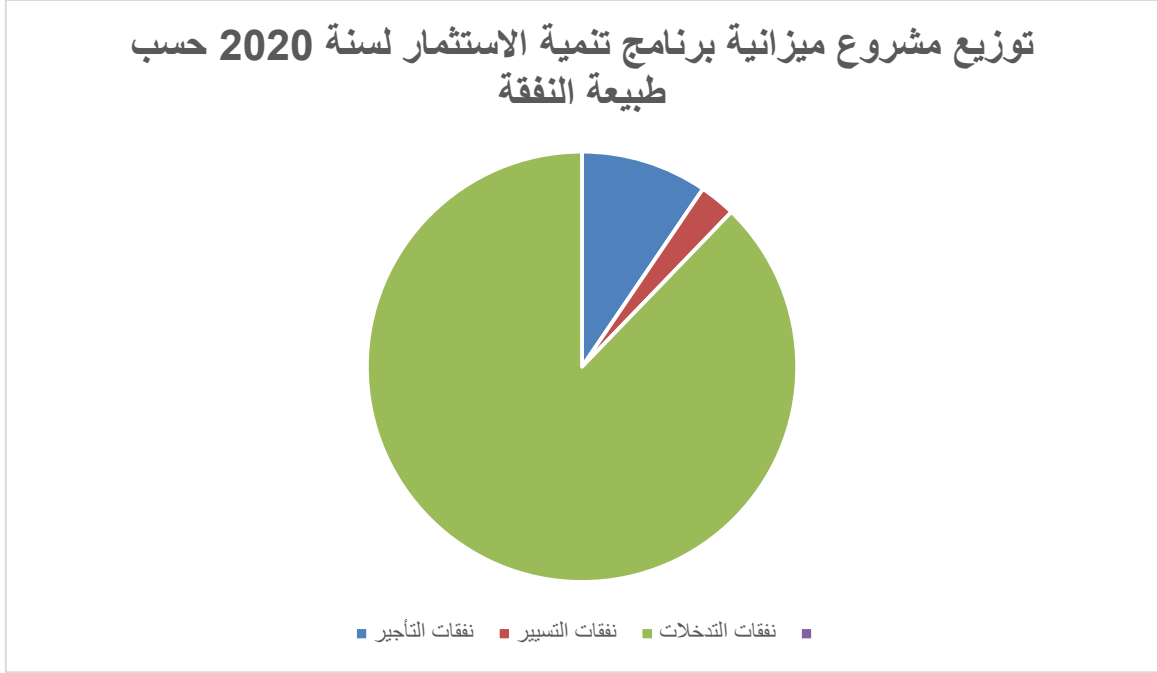
الوحدة: ألف دينار

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2020	ق.م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم		
7.3%	542	7998	7457	7457	6281	نفقات التأجير
3%	67	2283	2216	2216	1808	نفقات التسيير
4946.7%	72420	73884	1464	1464	1226	نفقات التدخلات
0%	0	0	0	0	0	نفقات الاستثمار
0%	0	0	0	0	0	بقية النفقات
655.7%	73029	84165	11137	11137	9315	المجموع

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2:

توزيع مشروع ميزانية برنامج تنمية الاستثمار لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة



جدول عدد 8:

ميزانية برنامج تنمية الاستثمار لسنة 2020 حسب مآل النفقة حسب البرامج الفرعية والأنشطة

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطور 2020-2019	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (2)/(1)
برنامج فرعي: تنمية الاستثمار الخاص	النشاط 1: المساهمة في ضبط سياسات الاستثمار وتطوير التعاون الدولي في مجال الاستثمار الخاص	277	322	347	25	7.8%
	النشاط 2: متابعة المشاريع الكبرى المبرمة بشأنها اتفاقيات والتزامات	277	322	348	26	7.8%

7.8%	304	4193	3889	3099	النشاط 3: الإحاطة بالمستثمرين وتعزيز دور المخاطب الوحيد واسناد الحوافز وتقييمها	
					النشاط عدد 4: صرف المنح والاكتتاب في صناديق الاستثمار.	
40.5%	2673	9277	6604	5662	النشاط 5: الترويج لموقع تونس لاستقطاب الاستثمار الخارجي	
%655.7	73029	84165	11137	9315		مجموع البرنامج

تحليل الجدول

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج تنمية

الاستثمار:

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط 2020-2022 لبرنامج تنمية الاستثمار:

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق.م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
		7998	7457	7457	6281		نفقات التأجير
		2283	2216	2216	1808		نفقات التسيير
		73884	1464	1464	1226		نفقات التدخلات
							نفقات العمليات المالية
							بقية النفقات

		84165	11137	11137	9315		المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
							المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج تنمية الاستثمار

بطاقة المؤشر: الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات الاستثمار والإحاطة

- رمز المؤشر : 1-1-4
- تسمية المؤشر: عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات الاستثمار والإحاطة.
- تاريخ تحيين المؤشر: 19 جوان 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار
- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار الخاص
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط سياسات الاستثمار والترويج للاستثمار والإحاطة بالمستثمرين
3. تعريف المؤشر: عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات الاستثمار والإحاطة.
4. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
5. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار تطوير سياسات الاستثمار والإحاطة.
2. وحدة المؤشر: عدد.
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار دراسة وإعداد وثائق التخطيط المرجعية المتعلقة بالاستثمار (مخطط التنمية، الميزان الاقتصادي، متابعة المخطط)، الوثائق المتعلقة بمناخ الأعمال ومؤشرات الاستثمار الخاص، ملفات الاستثمار المعروضة على المجالس الوزارية والمجلس الأعلى للاستثمار بالإضافة إلى دراسة ملفات الإحاطة الواردة على الوزارة.
3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: متابعة الملفات التي تكلف بها الإدارة العامة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
5. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.

6. القيمة المستهدفة للمؤشر: 170.
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد سليم الأسطى

بطاقة المؤشر: الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار

- رمز المؤشر : 2-1-4
- تسمية المؤشر: عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
- تاريخ تحيين المؤشر: 19 جوان 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار
- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار الخاص
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط سياسات الاستثمار والترويج للاستثمار والاحاطة بالمستثمرين
3. تعريف المؤشر: عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
4. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
5. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الملفات المدروسة والوثائق المنجزة في إطار متابعة ملفات التعاون الدولي في مجال الاستثمار
2. وحدة المؤشر: عدد.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوثائق المنجزة في إطار دراسة ومتابعة اتفاقيات الاستثمار الدولية، متابعة ملف نقطة الاتصال الوطنية مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومتابعة آليات التعاون الدولي لفائدة الاستثمار الخاص.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: متابعة الملفات التي تكلف بها الإدارة العامة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للدراسات الاستشرافية في الاستثمار.
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 15.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة أميرة الكلاعي

بطاقة المؤشر: عدد الاجتماعات التنسيقية التي تم عقدها لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها
اتفاقيات وتعهدات استثمار

رمز المؤشر: 1-2-1-4

تسمية المؤشر: الاجتماعات التنسيقية التي تم عقدها لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات
وتعهدات استثمار.

تاريخ تحيين المؤشر: 2019/05/27

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر تنمية الاستثمار الخاص
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط سياسات الاستثمار والترويج للاستثمار والاحاطة
بالمستثمرين.
4. تعريف المؤشر: متابعة المشاريع الكبرى المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار وذلك على
مستوى لجنة التوجيه ولجنة الموافقات.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.
7. التفريعات: الإدارة العامة للمشاريع الكبرى

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر يتم احتساب المؤشر: يتم احتساب المؤشر بعدد الاجتماعات التنسيقية
التي يتم عقدها لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار.
2. وحدة المؤشر: عدد الاجتماعات التنسيقية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات لجنة التوجيه ولجنة الموافقات.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات الاجتماعات التنسيقية
التي يتم عقدها لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمشاريع الكبرى بالوزارة.
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 10.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة يسرى كمون.

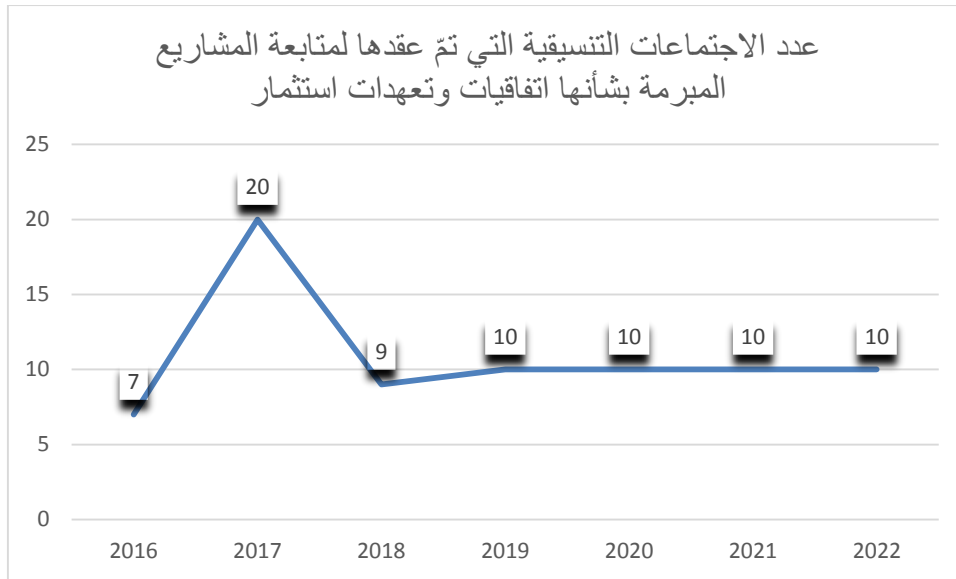
III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2019	2018	2017		
10	10	10	10	9	20	7	عدد الاجتماعات التنسيقية التي تم عقدها لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار	
							عدد	

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3- رسم بياني:



4- اهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر

	متابعة المشاريع الكبرى		10	10	10	المؤشر: عدد الاجتماعات التنسيقية التي تمّ عقدها لمتابعة المشاريع المبرمة بشأنها اتفاقيات وتعهدات استثمار
--	------------------------------	--	----	----	----	---

بطاقة المؤشر: الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة

رمز المؤشر: 4-1-2-2

تسمية المؤشر: الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة

تاريخ تحيين المؤشر: 2019/05/27

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر تنمية الاستثمار الخاص.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط سياسات الاستثمار والترويج للاستثمار والاحاطة بالمستثمرين.
4. تعريف المؤشر: نسبة الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.
5. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نسبي.
7. التفرعات: الإدارة العامة للمشاريع الكبرى

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر يتم احتساب المؤشر: يتم احتساب المؤشر بنسبة الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإشكاليات التي تم التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإشكاليات التي تم التوصل إلى حلها.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمشاريع الكبرى بالوزارة.
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 60%
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية 60%
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة يسرى كمون.

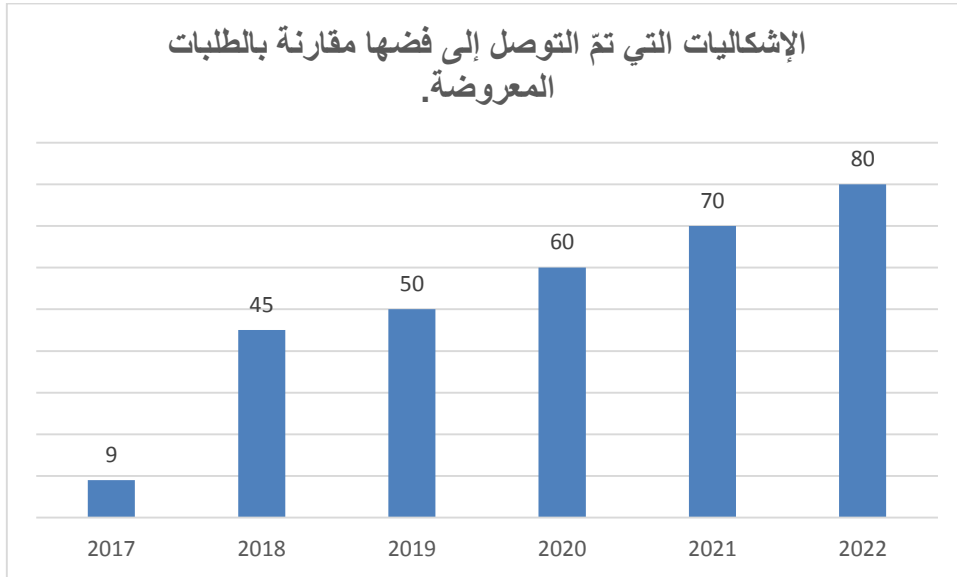
III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2019	201	2017		
80	70	60	50	45	9	-	الإشكاليات التي تمّ التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة.	

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3- رسم بياني:



4- اهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الاعتمادات للسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر: الإشكاليات التي تمّ التوصل إلى فضها مقارنة بالطلبات المعروضة
	متابعة المشاريع الكبرى		60	60	60	

بطاقة المؤشر: نسبة المقترحات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الإستثمار المصادق عليها من المجلس الأعلى للإستثمار

رمز المؤشر: 1-3-1-4

تسمية المؤشر: نسبة المقترحات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الإستثمار المصادق عليها من المجلس الأعلى للإستثمار
تاريخ تحيين المؤشر: 2019 /05/09

III - الخصائص العامة للمؤشر

6. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار
7. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الإستثمار الخاص.
8. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط سياسات الاستثمار والترويج للاستثمار والاحاطة بالمستثمرين.
9. تعريف المؤشر: نسبة المقترحات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الإستثمار المصادق عليها من المجلس الأعلى للإستثمار.
10. نوع المؤشر: مؤشر قياس نتائج.
11. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.
12. التفريعات: الهيئة التونسية للاستثمار

IV - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الإجراءات المصادق عليها من المجلس الأعلى للاستثمار / عدد الإجراءات المعروضة على المجلس.
2. وحدة المؤشر: نسبة.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الإجراءات المصادق عليها سنويا من المجلس الأعلى للاستثمار
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفتها كمقرر للمجلس الأعلى للاستثمار تحصر الهيئة جملة الإجراءات المصادق عليها و تؤمن متابعتها لدى الهياكل المعنية بالتنفيذ و ترفع للمجلس الأعلى للاستثمار تقارير متابعة دورية في هذا الصدد.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصادر مختلفة حسب القطاع والنشاط
6. تاريخ توفّر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 50% نسبة إنجاز
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 50% نسبة إنجاز
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة منية براهم.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		
80	70	50	نسبة	نسبة المقترحات المضمنة بالتقرير السنوي لتقييم سياسة الاستثمار والسياسات والإصلاحات المصادق عليها من المجلس الأعلى للإستثمار

2. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تقييم مناخ الأعمال والاستثمار،
- اقتراح الخيارات الاستراتيجية والإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار والأعمال على المجلس الأعلى للاستثمار بعد التشاور مع الهياكل الممثلة للقطاعين العام والخاص،
- اقتراح السياسات العمومية و البرامج الملائمة ،
- متابعة إنجاز الإصلاحات المصادق عليها من المجلس الأعلى الإستثمار وإعداد تقارير تقييمية دورية حول سياسة الإستثمار،
- المساهمة في تنفيذ وإرساء الإصلاحات خاصة من خلال صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة وإبداء الرأي فيها،
- العمل على توحيد الإجراءات المتعلقة بإسناد الحوافز والمنح المنطبقة على مستوى الهياكل القطاعية المعنية بالاستثمار ومتابعة تطبيقها،
- العمل على إبرام اتفاقيات تعاون دولية مع المؤسسات النظرية بالخارج للاستشراق فرص الإستثمار الأجنبي بتونس ولتسهيل انتصاب المؤسسات التونسية بالخارج من خلال توفير المعلومة وتسهيل القيام بالإجراءات والمعاملات المتعلقة بتكوين الشركات وإنجاز الإستثمار،
- إبرام اتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالإستثمار لتوحيد الإجراءات وتبادل المعطيات،
- معالجة عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية و تركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة و دراستها و إقتراح الحلول الملائمة و نشر الإخلالات و الإجراءات المتخذة في هذا الصدد صلب التقارير التقييمية للهيئة.

- تمثيل الدولة التونسية في الاجتماعات في التظاهرات الإقليمية والدولية المتعلقة بالاستثمار ومناخ الأعمال والتنافسية،
 - تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية حول مناخ وفرص الاستثمار في تونس.
 - الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية قصد حثها على الاستثمار بتونس.
3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:
- تبقى نسبة الإنجاز المتعلقة بهذا المؤشر مرتبطة بإستراتيجية الحكومة وأولوياتها في ميدان الاستثمار،

بطاقة المؤشر: نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد

رمز المؤشر: 2-3-1-4

تسمية المؤشر: نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد

تاريخ تحيين المؤشر: 2019 / 5 / 09

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار الخاص
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط سياسات الاستثمار والترويج للاستثمار والاحاطة بالمستثمرين.
4. تعريف المؤشر: نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد المرافقة للحصول على التراخيص ومعالجة عرائض المستثمرين
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نوعي
7. التفريعات: الهيئة التونسية للاستثمار

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد/ عدد العرائض المتعهد بها.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد العرائض المتعهد بها وعدد العرائض التي تم حلها
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: خدمة إعلامية بالنظام المعلوماتي للهيئة "بوابة المستثمر" لمتابعة عرائض المستثمرين
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قطب الإحاطة.
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 60 %.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد رضا الدريدي

III - قراءة في نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قياس أداء الهدف	الوحدة
------------------------	--------

2022	2021	2020		
70	65	60	نسبة	نسبة الإشكاليات التي تم حلها من قبل المخاطب الوحيد
100	100	100	نسبة	نسبة إحترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالإستثمار

5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الإشراف على عمليات الإستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالإستثمار،
- تأمين خدمات التصريح بالإستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،
- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالحصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الإستثمار،
- إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد انقضاء الآجال القانونية للحصول على التراخيص،
- دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها و عرضها على المجلس الأعلى للإستثمار للمصادقة،
- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الاستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة و مختلف الهياكل العمومية المعنية و الهياكل المهنية و هياكل المجتمع المدني المختصة،
- معالجة الملفات الإدارية الخاصة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)

6. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- يبقى هذا المؤشر مرتبط بمدى استجابة الإدارات و الهياكل الإدارية المعنية بالعرائض المتعهد بها لمقترحات الحلول المتفق عليها.

بطاقة المؤشر: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالإستثمار

رمز المؤشر: 3-3-1-4

تسمية المؤشر: نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالإستثمار

تاريخ تحيين المؤشر: 2019 / 5 / 09

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الإستثمار الخاص
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط سياسات الاستثمار والترويج للاستثمار والاحاطة بالمستثمرين.
4. تعريف المؤشر: احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالإستثمار
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفرعات: الهيئة التونسية للاستثمار

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد التصاريح المسلمة في 24 ساعة/ عدد التصاريح الجمالية المسلمة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد التصاريح المسلمة و آجال التسليم
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: خدمة إعلامية بالنظام المعلوماتي للهيئة "بوابة المستثمر".
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قطب الإحاطة.
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد رضا الدريدي

III- قراءة في نتائج المؤشر

7. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		
100	100	100	نسبة	نسبة احترام الآجال القانونية لحصول المستثمر على التصريح بالإستثمار

8. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الإشراف على عمليات الإستثمار من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم وإرشادهم بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالإستثمار،
- تأمين خدمات التصريح بالإستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات طبق الإضبارة الوحيدة،
- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات أو التوسعة وبالوصول على التراخيص المستوجبة في مختلف مراحل الإستثمار،
- إسناد التراخيص في صورة ثبوت سكوت الإدارة المعنية بعد إنقضاء الآجال القانونية للحصول على الترخيص،
- دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية وتقييمها و إقتراح الحوافز لفائدتها و عرضها على المجلس الأعلى للإستثمار للمصادقة،
- الإحاطة بالمؤسسات ومساعدتها على تذليل الإشكاليات التي تواجهها وعلى تنفيذ برامجها الإستثمارية والتنسيق مع هياكل المساندة ومختلف الهياكل العمومية المعنية و الهياكل المهنية و هياكل المجتمع المدني المختصة،
- معالجة الملفات الإدارية الخاصة بالمستثمرين والموظفين الأجانب وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية (التأشيرات، وتصاريح الإقامة...)

9. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يبقى هذا المؤشر مرتبط بمدى استيفاء الملف للوثائق المستوجبة.

بطاقة المؤشر: نسبة احترام آجال دراسة مطالب الانتفاع بالحوافز

رمز المؤشر: 4-3-1-4

تسمية المؤشر: نسبة احترام آجال دراسة مطالب الانتفاع بالحوافز

تاريخ تحيين المؤشر: 2019 / 5 / 09

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الإستثمار الخاص
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التسريع في معالجة مطالب الانتفاع بالمنح و الحوافز للمشاريع التي تتجاوز 15 مليون دينار
4. تعريف المؤشر: احترام آجال دراسة مطالب الانتفاع بالحوافز
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الهيئة التونسية للاستثمار

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الملفات المعروضة على أنظار اللجنة الوطنية للحوافز في الآجال (شهر) / العدد الجملي للملفات المتعهد بها
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الملفات المعالجة و الآجال
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: خدمة إعلامية بالنظام المعلوماتي للهيئة "بوابة المستثمر".
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قطب إسناد الحوافز.
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد منذر بن إبراهيم

III- قراءة في نتائج المؤشر

10. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		
100	100	100	%	نسبة احترام آجال دراسة مطالب الإنتفاع بالحوافز

11. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-دراسة مطالب الإنتفاع بالمنح والحوافز والمساهمات في رأس المال والقروض العقارية الفلاحية وإعداد الملفات في الغرض وعرضها على اللجنة الوطنية للحوافز بالنسبة للمشاريع التي تتجاوز كلفة استثماراتها خمسة عشرة (15) ملون ديناراً وكذلك عمليات التوسعة للمشاريع التي تتجاوز كلفة استثماراتها عند الإحداث السقف المذكور،

-البت في مطالب الإنتفاع بالحوافز في أجل أقصاه شهر من تاريخ تقديم المطلب مستوفى الشروط،

-إعلام المستثمر بقرار اللجنة في أجل أقصاه سبعة أيام من تاريخ إمضاء مقرر الإسناد،

-صرف أقساط المنح بناء على الوثائق والمؤيدات التي يدلي بها المستثمر وبعد معاينة ميدانية، تابعة إنجاز الإستثمار بالتنسيق مع الهياكل المعنية،

-سحب واسترجاع المنح في صورة إخلال المستثمر بالالتزامات المحمولة عليه بمقتضى قانون الإستثمار،

-دراسة مطالب الحوافز المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الوطنية واقتراح الحوافز الملائمة على المجلس الأعلى للإستثمار بناء على رأي اللجنة الوطنية للحوافز،

-تقييم مردودية إسناد المنح و الحوافز و مراقبة تنفيذها بالاعتماد على أفضل الممارسات في المجال.

12. تحديد أهم النفاص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- يبقى هذا المؤشر مرتبط بمدى استيفاء الملف المقدم من المستثمر للشروط القانونية و الوثائق المستوجبة و توفر نصاب اللجنة الوطنية لإسناد المنح و آجال إلتئام المجلس الأعلى للإستثمار خاصة بالنسبة لإسناد الحوافز المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الوطنية.

بطاقة المؤشر: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

رمز المؤشر: 1-4-1-4

تسمية المؤشر: نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/5/24

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية الاستثمار الخاص
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضبط سياسات الاستثمار والترويج للاستثمار والاحاطة بالمستثمرين.
4. تعريف المؤشر: نسبة الاتصالات الهامة (Contact intéressant) المنجزة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الاتصالات الهامة مع المستثمرين الأجانب مقارنة بعدد الاتصالات الهامة المبرمجة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الاتصالات الهامة المبرمجة وعدد الاتصالات الهامة المنجزة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة إعلامية لمتابعة النشاط (FIPANET)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة التدقيق الداخلي ومراقبة التصرف.
6. تاريخ توفر المؤشر: في نهاية كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد خميس بن معاوية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		201	20	201		
		0		8	17	6		
75	70	70	65	83.4	51.7	44	%	نسبة الاتصالات الهامة مع المستثمرين الاجانب (*)

(*) الاتصالات الهامة: هي كل اتصال مع مستثمر أجنبي ويكون موضع متابعة منتظمة وذلك

بمناسبة:

- إجراء أول اتصال مع المستثمر الأجنبي خلال التنظيم أو المشاركة في الصالونات أو
الملتقيات الإعلامية وعبر المستثمر على إثره عن رغبته في الحصول على معلومات إضافية
وتم هذا الطلب بصفة رسمية (مراسلة، بريد إلكتروني...)

- كل موافقة صادرة عن مستثمر أجنبي لإجراء لقاء معه وكان نتيجة لعملية الاتصال
المباشر (Démarchage direct) التي تم انجازها بناء على قائمة أولية في المستثمرين
المحتملين المحددة مسبقا من طرف الوكالة.

- كل زيارة يقوم بها مستثمر أجنبي بصفة تلقائية إلى مقر الوكالة بتونس أو إلى أحد المكاتب
بالخارج وتكون هذه الزيارة محل فكرة لانجاز مشروع.

(*) شرعت الوكالة في اعتماد هذا المفهوم (الاتصالات الهامة) بداية من سنة 2014، حيث
كان يعتمد سابقا على تقدير إطارات الوكالة لهذه الاتصالات وتبويبها إما عادية أو هامة. وتم
لهذا الغرض تحديد هدف سنوي لهذا المؤشر في إطار منظومة الجودة المعمول بها في الوكالة.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

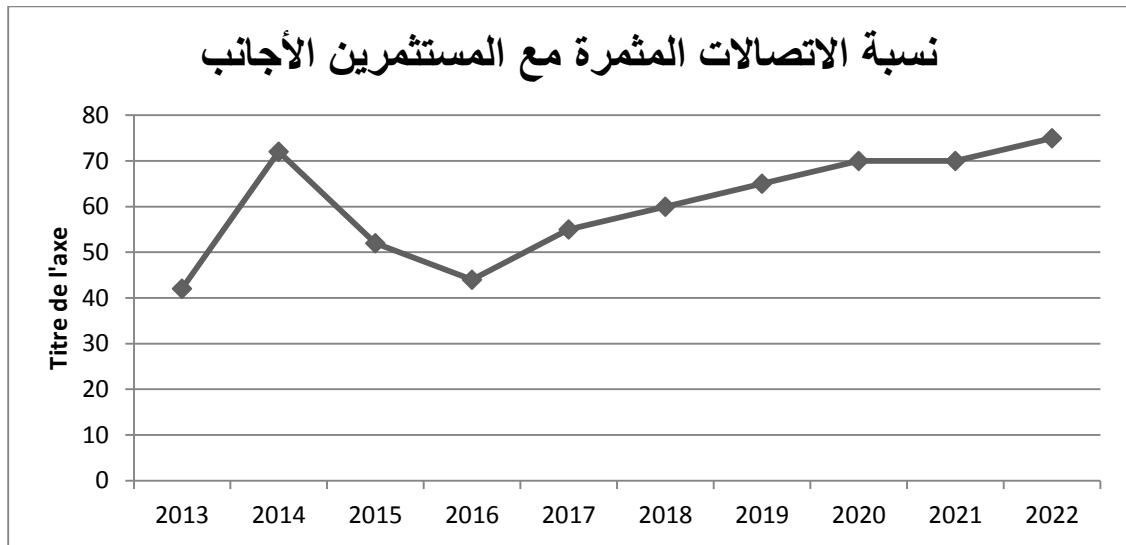
1.2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

باعتبار أن مفهوم الاتصالات الهامة يعتبر جديدا بالنسبة للوكالة فإن النتائج المسجلة كانت موزعة
كما يلي:

النسبة	عدد الاتصالات الهامة المنجزة	عدد الاتصالات الهامة المبرمجة	السنة
42%	203	480	2013
72%	150	207	2014
52%	100	197	2015
44%	77	172	2016
51.7 %	45	87	2017
83.4 %	106	127	2018

أما من حيث التقديرات لسنوات 2019/2022 فالتوقع أن تشهد عدد الاتصالات الهامة تطورا ملحوظا خاصة بعد تحيين خطة العمل التي أصبحت مركزة على عمليات الاتصال المباشر بالمستثمرين الأجانب حيث تم ضبط هدف لكل ثلاثية لكل مكتب على حدة.

2.2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الاتصال المباشر بالمستثمرين.
 - تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية بالخارج.
 - التنظيم والمشاركة في الصالونات القطاعية ذات الأهمية العالمية.
 - تدعيم الأنشطة الإعلامية والإشهارية.
- مع الإشارة أن الوكالة شرعت في تنفيذ أنشطة الترويج العام من خلال تحديد نوع المشاركة في الملتقيات والأيام الإعلامية حسب أهميتها ومضاعفة العلاقات مع الكفاءات التونسية بالخارج التي

يمكن التعويل عليها في دعم الوكالة قصد القيام بعمليات ترويجية لصورة تونس. كما تعمل الوكالة على تنفيذ كافة أنشطة الترويج القطاعي من خلال الاعتماد على الاتصال المباشر بالمستثمرين والاستعانة بمكاتب مختصة في هذا المجال.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- ارتباط هذا المؤشر بالوضع الاقتصادي العام للبلاد وبالوضع السياسي والأمني والاجتماعي
- ارتباط هذا المؤشر بالوضع الاقتصادي العالمي.

5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية بالخارج
- المشاركة في الصالونات
- تدعيم الأنشطة الإعلامية والإشهارية
- الاتصال المباشر بالمستثمرين

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيدة سامية العبيدي المديرية العامة للشؤون المالية والتجهيزات

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بدور أساسي في تحقيق أهداف وبرامج وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، باعتباره برنامجاً أفقياً لدعم بقية البرنامج وذلك من خلال تدعيم وتأهيل الموارد البشرية وضمان حسن التصرف والتسيير وتطوير النظام المعلوماتي على مستوى جميع الهياكل ومصالح الوزارة.

ويتمثل الدور التسييري لبرنامج القيادة والمساندة في:

- الإشراف والتنسيق بين مختلف هياكل ومصالح المهمة
- تأمين الجوانب الإدارية والقانونية والترتيبية المتعلقة بالمهمة
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية
- الإشراف على إعداد ميزانيات البرامج
- التحكم وترشيد التصرف في المعدات والوسائل
- تطوير النظام المعلوماتي للوزارة

وقد تم تحديد برنامج فرعي وحيد لبرنامج القيادة والمساندة والمتمثل في القيادة والمساندة:

هذا وقد تم تحديد ثلاثة أهداف لبرنامج القيادة والمساندة والمتمثلة في:

1. تنمية كفاءة الموارد البشرية.
2. تطوير المنظومة المعلوماتية
3. إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.

وفي المقابل تم ضبط ثلاث مؤشرات لقياس الأداء وذلك للعمل على تحقيقها في إطار البرنامج السنوي للقدرة على الأداء.

2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج

1.2-تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

الهدف 1-1-9: تنمية كفاءة الموارد البشرية

- تقديم الهدف: تنمية كفاءة الموارد البشرية
- مرجع الهدف: البرنامج الفرعي القيادة والمساندة
- مبررات اعتماد المؤشرات: عدد المستفيدين من التكوين يمكن أن يترجم تطور مؤهلات الأعوان علاوة على توفر المعطيات على المدى المتوسط

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-1-9

تقديرات			قم 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
55%	50%	45%	40%	34.3%	39%	44%	نسبة من مجموع الإطارات	

الهدف 2-1-9: تطوير النظام المعلوماتي

- تقديم الهدف: مواصلة العمل على دعم البنية التحتية المعلوماتية والسهر على سلامة النظام المعلوماتي للوزارة. هذا فضلا على دعم القدرات البشرية من خلال ملائمة برامج التكوين لحاجيات الوزارة والتوجه نحو تطوير تطبيقات خصوصية تدرج ضمن مهام الوزارة.
- مرجع الهدف: البرنامج الفرعي القيادة والمساندة

- مبررات اعتماد المؤشر: تطوير البنية التحتية المعلوماتية، تأمين سلامة النظام المعلوماتي، تنفيذ برنامج التكوين، السهر على استغلال التطبيقات الوطنية والأفقية والتطبيقات المتوفرة على الشبكة الإدارية المندمجة
- يتكون المؤشر من أربع مؤشرات فرعية:

- نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
- نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
- نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية
- نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3-1-9

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
75	73	70	60	64.7	42.7	25.1	نسبة	3-1-9 نسبة تطور النظام المعلوماتي

الهدف 3-1-9: إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات

- تقديم الهدف: تحسين التصرف في الموارد المادية والتجهيزات.
- مرجع الهدف: البرنامج الفرعي القيادة والمساندة
- مبررات اعتماد المؤشرات: إرساء النجاعة الموازناتية وذلك برسم أهداف محددة تراعي الإمكانيات المرصودة والوسائل المتوفرة.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-1-9

تقديرات			قانون المالية 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
90	80	70	55	-	-	-	نسبة	نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات

2.2 تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد 6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج القيادة والمساندة

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	الأهداف	البرنامج
1562 أ د	<p>الحرص على انجاز مخطط التكوين السنوي</p> <p>برمجة دورات تكوينية في عدة مجالات لجميع الأعوان بما فيهم العملة</p> <p>السعي الى ابرام اتفاقيات مع مراكز تكوين ومؤسسات في مجالات متخصصة معترف بشدائنها</p> <p>ابرام اتفاقية مع المعهد العالي للدراسات التكنولوجية برادس لفائدة التقنيين بالوزارة</p>	<p>اعتماد دليل إجراءات في هندسة التكوين لاستعماله كوثيقة مرجعية لأعداد المخطط السنوي للتكوين</p>	%45	تتمية كفاءة الموارد البشرية	القيادة والمساندة

917 أ د	<p>تجديد الأجهزة الإعلامية (تحديد الخاصيات الفنية، القيام بإجراءات الاقتناءات السنوية، تركيز البرمجيات الضرورية وتوزيع المعدات حسب معايير مضبوطة)</p> <p>اقتناء البرمجيات الخاصة بالسلامة المعلوماتية</p> <p>إجراء تدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة</p> <p>إعداد برنامج سنوي للتكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات</p>	<p>العناية بالمعدات والشبكة الداخلية</p> <p>تأطير ومساندة المستعملين</p>	70%	تطوير النظام المعلوماتي	
8343 أ د	<p>ضبط عمليات التزود بمواد أو خدمات طلبات الأشغال الكبرى في إطار صفقات عمومية واستشارات</p> <p>الحرص على توزيع عمليات التزود على كامل السنة</p> <p>الاختيار الأمثل لتوقيت التنفيذ حسب مقتضيات العمل الإداري ودراسة أحوال السوق.</p>	<p>إعداد البرمجة السنوية للنفقات يتضمن ميزانيات مختلف البرمجة المهمات إلى جانب الشراءات والصفقات العمومية</p> <p>باعتتماد منظومة الشراء العمومي على الخط.</p>	70%	إحكام التصرف في الموارد المادية والتجهيزات	

3. ميزانية البرنامج

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة 10.822 م د وتتنوع كما يلي:

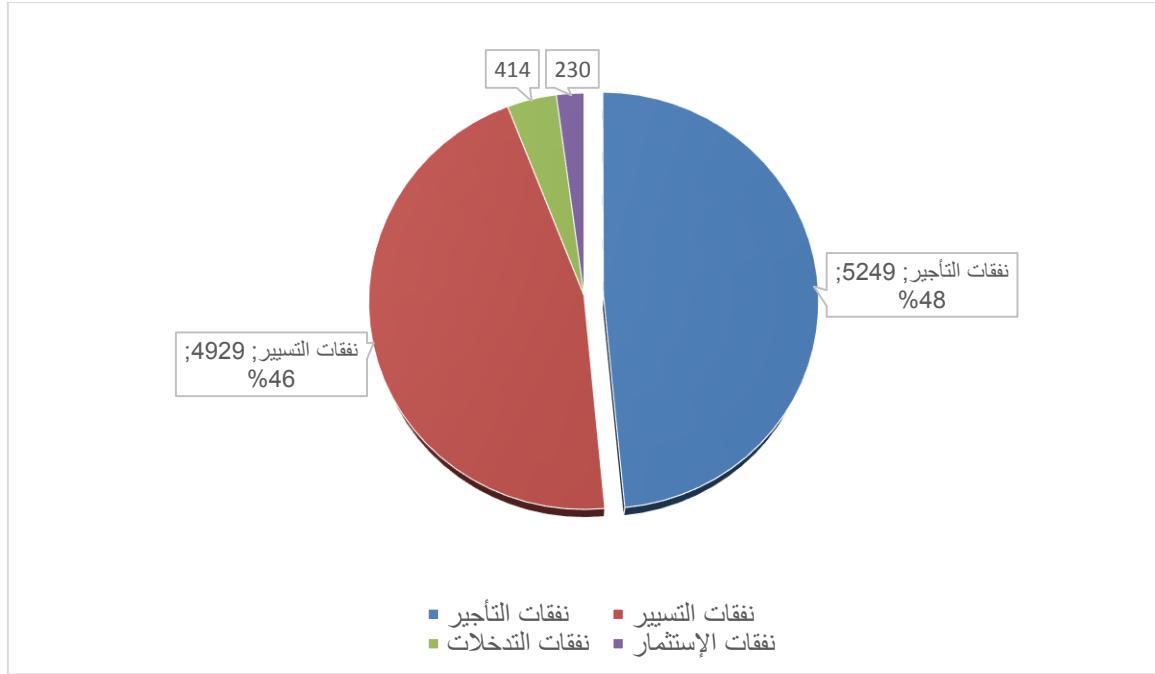
جدول عدد 7:

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة* (اعتمادات الدفع)

النسبة %	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019		انجازات 2018	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم		
14.0	644	5249	4605	4605	4490	نفقات التأجير
100.8	2474	4929	2455	2455	1668	نفقات التسيير
0	0	414	414	414	488	نفقات التدخلات
3399-	7818-	230	8048	8048	7470	نفقات الإستثمار
						نفقات العمليات المالية
						بقية النفقات
30.3-	4700-	10822	15522	15522	14116	المجموع

*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة:



جدول عدد 8:

ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 حسب مآل النفقة " حسب البرامج الفرعية والأنشطة "

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2020-2019		تقديرات 2020 (2)	قانون المالية 2019 (1)	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(1)-(2)	المبلغ (2)- (1)					
					الأنشطة المركزية	البرامج الفرعية المركزية
9.09%	50	600	550	500	النشاط 1: القيادة	برنامج فرعي: القيادة والمساندة
31.7%	4750-	10222	14972	13616	النشاط 2: المساندة	
30.3%	4700-	10822	15522	14116		مجموع البرنامج

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

3-2- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج القيادة
والمساندة:

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق.م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
5249	5249	5249	4605	4605	4490		نفقات التأجير
4929	4929	4929	2455	2455	1668		نفقات التسيير
414	414	414	414	414	488		نفقات التدخلات
230	230	230	8048	8048	7470		نفقات الإستثمار
							نفقات العمليات المالية
							بقية النفقات
10822	10822	10822	15522	15522	9315		المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
							المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

الملاحق

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة المؤشر: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات

رمز المؤشر : 1 / 1 / 9

تسمية المؤشر: نسبة المستفيدين بالتكوين من مجموع الاطارات

تاريخ تحيين المؤشر: 2019/09/02

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف في الموارد البشرية والمادية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية كفاءة الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أداءها فيما يتعلق بإنجاز مخطط التكوين السنوي الى جانب التربصات بالخارج آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات المالية المتاحة بغية تطوير قدرات الإطارات وتحسين معارفهم مما ينعكس إيجابيا على أداءهم وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة.
5. نوع المؤشر: نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي
7. التفريعات: الإدارة الفرعية للتكوين وتنمية الكفاءات/ مصلحة التكوين وتنمية الكفاءات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات بالخارج/ العدد الجملي للإطارات*100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مخطط التكوين وتقرير انجاز مخطط التكوين
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مجموع الاطارات/ مخطط التكوين
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة الفرعية للتكوين وتنمية الكفاءات / مصلحة الأعوان والتكوين
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 55 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مصلحة التكوين وتنمية الكفاءات (الإدارة العامة للموارد البشرية)

III - قراءة في نتائج المؤشر

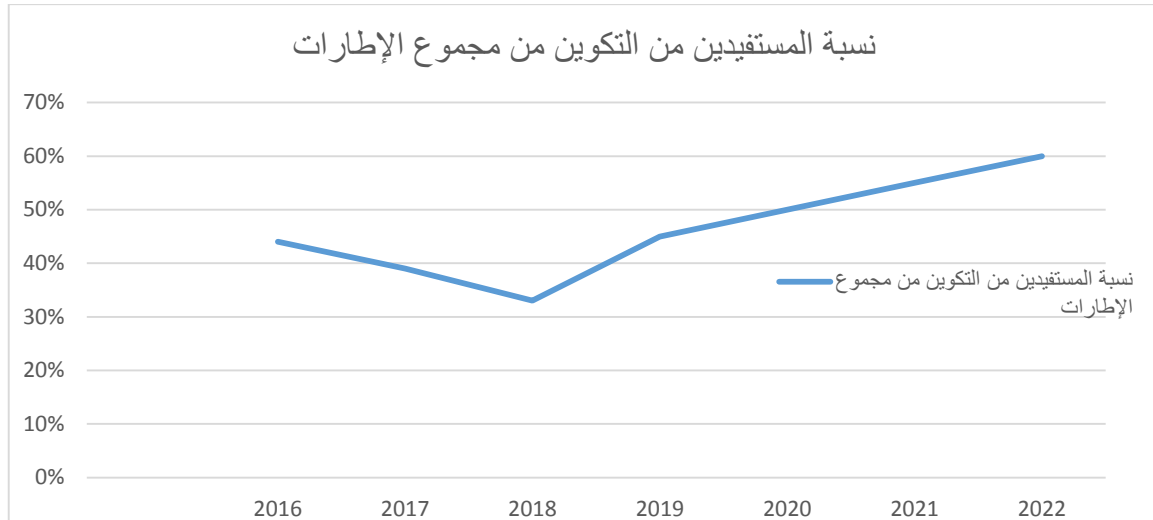
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			إنجازات				الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
55%	50%	45%	40%	34.3%	39%	44%	نسبة مجموع الإطارات	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة المستفيدين من التكوين سنة 2018 انخفاضا طفيفا مقارنة بالسنة الفارطة ، وذلك يعود أساسا لعدم احتساب عديد الدورات التكوينية المنجزة هذه السنة في نسبة احتساب المؤشر حيث تمّ تنفيذ برنامج التكوين الممول بمساعدة فنية من طرف البنك الإسلامي للتنمية لفائدة 90 إطار بمقتضى اتفاقية التمويل بتاريخ 5 أبريل 2016، وكذلك انجاز برنامج تكوين لعدد هام من العملة والأعوان في عدّة مجالات نذكر منها مجال الإعلامية والمكتبية و على منظومتي أدب وإنصاف، وهو عدد لا يحسب في نسبة احتساب المؤشر لأنه يقتصر فقط على الاطارات مما يضعف النسبة.

رسم بياني لتطور المؤشر:



2. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على تطوير مخطط التكوين السنوي وتعميمه لكافة أعوان الوزارة.
- برمجة دورات تكوينية قابلة للتنفيذ وذات مردودية عالية مع مدارس تكوينية ومعترف بشهاداتها في جميع الاختصاصات لا سيما في مجال اللغة الانجليزية.
- السعي الى ابرام اتفاقية مع المعهد العالي للدراسات التكنولوجية برادس للتكوين المستمر لفائدة التقنيين بالوزارة.
- السعي لاعتماد دليل إجراءات في هندسة التكوين لاستعماله كوثيقة مرجعية لإعداد المخطط السنوي للتكوين.
- العمل على إيجاد فرص جديدة للتكوين والتربصات بالخارج.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- النظر في إمكانية الترفيع في الميزانية المخصصة للتكوين حتى يتمكن من برمجة دورات تكوينية تشمل عديد الاختصاصات ينتفع بها كل من الأعوان والاطارات دون استثناء.
- تسهيل الإجراءات الإدارية المعقدة لاختيار مكاتب تكوين مختصة وكفوة، حتى يتمكن من إنجاز تكوين معتمّق ومجدي يساهم من الرفع من جودة الأداء لموظفي الوزارة.

بطاقة المؤشر : نسبة تطور النظام المعلوماتي

رمز المؤشر 1 / 2 / 9

تسمية المؤشر: نسبة تطور النظام المعلوماتي

تاريخ تحيين المؤشر: آخر السنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: النظام المعلوماتي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير النظام المعلوماتي
4. تعريف المؤشر: مؤشر يحدد نسبة تطور النظام المعلوماتي ويتكون من أربع مؤشرات فرعية:

- ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة لاقتناء تجهيزات إعلامية
- ✓ نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية
- ✓ نسبة إنجاز الميزانية المخصصة للتكوين في الإعلامية
- ✓ نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية

5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

7. التفريعات: لا توجد تفريعات

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (نسبة إنجاز ميزانية التجهيزات الإعلامية + نسبة إنجاز التوصيات المنبثقة عن التدقيق في السلامة المعلوماتية + نسبة إنجاز ميزانية التكوين في الإعلامية + نسبة الأعوان الذين يستعملون تطبيقات إعلامية) / 4
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الميزانية، توصيات تقرير التدقيق الخاص بسلامة النظام المعلوماتي، عدد مستعملي التطبيقات الإعلامية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ميزانية الوزارة / تقرير مهمة التدقيق في سلامة النظام المعلوماتي / الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: نسبة تضاهي 100%

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأنظمة المعلوماتية

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
75,0	73,0	70,0	66,0	64,7	42,7	25,1	نسبة	نسبة تطور النظام المعلوماتي

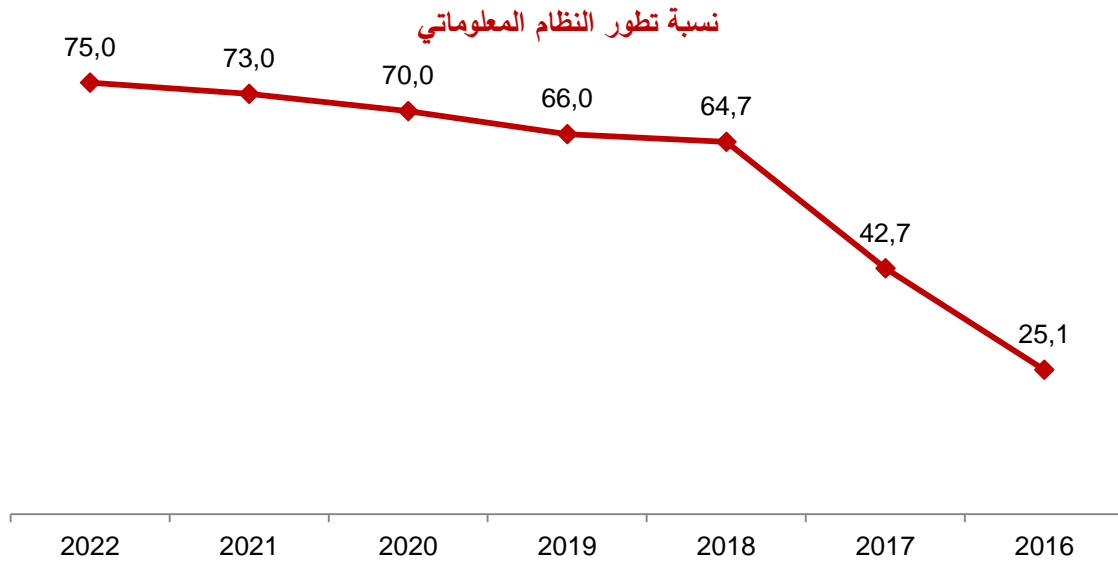
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد مؤشر تطور النظام المعلوماتي تطورا باعتبار:

- توسيع مجال استغلال التطبيقات الإعلامية،
- تعزيز أسطول الأجهزة الإعلامية من خلال تجديد بعض المعدات وترقية منظومات السلامة المعلوماتية.

- إنجاز برامج تكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تجديد الأجهزة الإعلامية (تحديد الخاصيات الفنية، القيام بإجراءات الاقتناءات السنوية، تركيز البرمجيات الضرورية وتوزيع المعدات حسب معايير مضبوطة)
- اقتناء البرمجيات الخاصة بالسلامة المعلوماتية
- السهر على العناية بالمعدات والشبكة الداخلية

- تأطير ومساندة المستعملين
- إجراء تدقيق في سلامة النظام المعلوماتي للوزارة
- إعداد برنامج سنوي للتكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات
- تطوير التطبيقات الخصوصية وصيانتها وتكوين المستعملين على استغلالها
- صيانة وتطوير موقع واب الوزارة والبوابات الوطنية
- استغلال التطبيقات الوطنية والأفقية والتطبيقات المتوفرة على الشبكة الإدارية المندمجة

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

لاشيء

بطاقة المؤشر : نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات

رمز المؤشر : 1/3 /9

تسمية المؤشر : نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات.

تاريخ تحيين المؤشر : 2018/08/24

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : التصرف في الموارد البشرية والمادية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : إحكام التصرف في الموارد المادية
4. تعريف المؤشر : التقيد بالبرمجة السنوية للنفقات
5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نتائج
7. التفريعات : الادارة العامة للشؤون المالية والمعدات

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : نسبة عدد الاستشارات وطلبات العروض المنجزة حسب رزنامة البرمجة السنوية للنفقات مع مقبولية خمسة عشر يوما من التأخير في الإعلان على أقصى تقدير
2. وحدة المؤشر : نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد عمليات التزود المبرمجة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الجداول المرفقة للبرمجة السنوية للنفقات (جداول طلبات العروض والشراءات خارج نطاق الصفقات)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : احصائيات
6. تاريخ توفر المؤشر : في نهاية كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : -
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة الشؤون المالية والمعدات.

III - قراءة في نتائج المؤشر

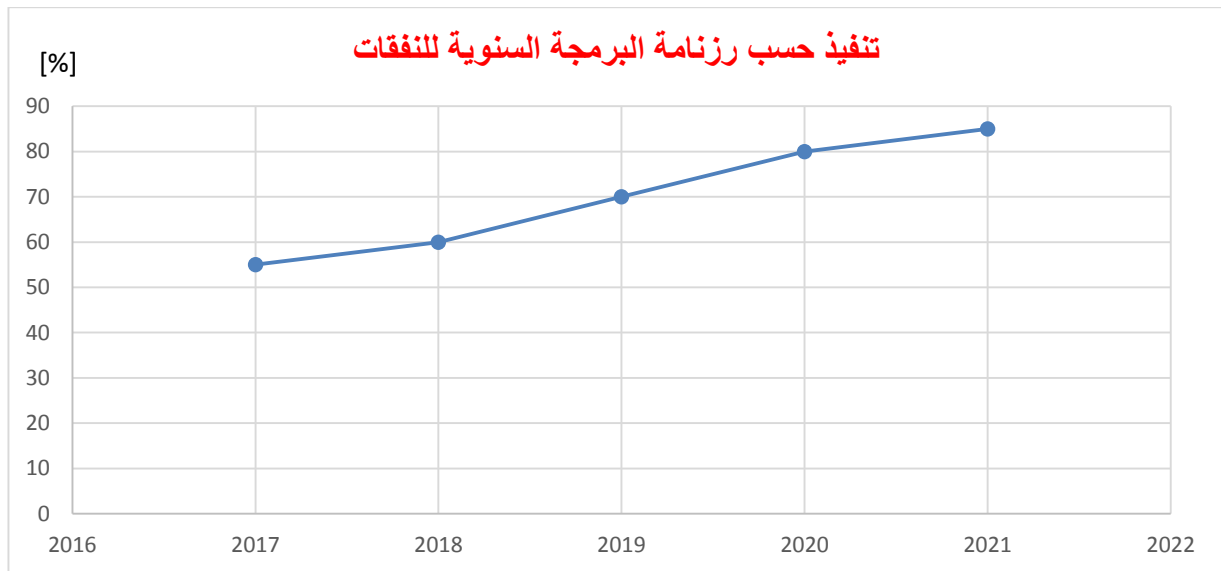
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			ق م	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2019	2018	2017		
85	80	70	60	55	-	-	نسبة	نسبة التقيد برزنامة البرمجة السنوية للنفقات

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم نجاعة أداء الإدارة فيما يتعلق باحترام رزنامة البرمجة السنوية للنفقات وذلك في جميع مراحلها بداية من تحديد الحاجيات إلى تنفيذ الصفقات والاستشارات.

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الاختيار الأمثل لتوقيت تنفيذ الصفقات والاستشارات حسب مقتضيات العمل الإداري،
- الحرص على احترام آجال تنفيذ الصفقات والاستشارات،
- المتابعة الدورية لمختلف مراحل تنفيذ الميزانية،
- الحرص على إفاء الوزارة بجميع التزاماتها تجاه المزودين،
- الحرص على توزيع عمليات التزود على كامل السنة.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- مدى استجابة المزودين للطلبات موضوع التزود
- التغيير في صبغة وكميات التزود نتيجة ظروف غير متوقعة
- تأثير مختلف المتداخلين في آجال تنفيذ الصفقات والاستشارات.

**بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة
في برنامج التوازنات الجمالية والإحصاء**

بطاقة عدد 1: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

1. البرنامج: التوازنات الجمالية والاحصاء

ا. التعريف

1. النشاط الرئيسي: الدراسات والتحليل الكمية

2. ترتيب المنشأة: أ

3. مرجع الإحداث: قانون المالية عدد 57 لسنة 1967 المؤرخ في 30 ديسمبر 1967 المتعلق بتصريف سنة 1968 كما تم

تتقيقه بقانون المالية عدد 87 لسنة 1972 المؤرخ في 27 ديسمبر 1972 المتعلق بتصريف سنة 1973.

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 2134 المؤرخ في 2 نوفمبر 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي

وطرق سير المعهد كما تم تتقيقه وإتمامه بالأمر عدد 2474 لسنة 2008 المؤرخ في 1 جويلية 2008.

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة المؤسسة: 2007

ii. إطار القدرة على الأداء

1. الاستراتيجية العامة: إنجاز الدراسات والتحليل بما يتوافق مع أهداف مخططات التنمية وألويات المرحلة.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة.

3. أهم الأولويات والأهداف: المساهمة في دعم القرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

□ إعداد دراسات ومذكرات ضمن المجالات التالية:

- التنمية المستدامة
- التشغيل ورأس المال البشري
- المالية العمومية
- الابتكار والتكنولوجيات الحديثة
- السياسات الاجتماعية
- التنمية الجهوية
- التنافسية ومناخ الأعمال
- الاستثمار والنمو والاستشراف
- السياسات العامة
- الدراسات المالية والنقدية

□ إنجاز مساهمات تدرج ضمن انشغالات المجموعة الوطنية والتحديات المطروحة على الاقتصاد التونسي.

الإجراءات المصاحبة:

- تحيين التنظيم الإداري،
- تحيين الهيكل التنظيمي،
- تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية عبر تفعيل قانون الإطار للفترة 2019-2023 بعد المصادقة عليه.

2021

أ. تقديم ميزانية المعهد لسنة 2020

تبلغ ميزانية المعهد الجمالية لسنة 2020، 6752 ألف دينار تتوزع بين 6262 ألف دينار لنفقات التصرف و 490 ألف دينار لنفقات التجهيز مسجلة بذلك تطورا قدره 7.4 بالمائة نسبة لسنة 2019 و تطورا قدره 6 بالمائة نسبة لسنة 2019 محين باعتبار تحيين التأجير.

هذا وتشتمل ميزانية المعهد بالأساس على نفقات التأجير التي تمثل 83 % من ميزانية التصرف بينما تتكون ميزانية التجهيز من تكاليف الاستبيان السنوي للقدرة التنافسية من جهة ولوازم الإعلامية ومصاريف التهيئات والتجهيزات الإدارية من جهة أخرى إلى جانب اقتناء وسائل النقل.

وتتوزع نفقات سنة 2020 كالتالي:

- التأجير : 5 210 000 د مقابل 4 718 000 د سنة 2019 و 4 799 000 د محين 2019
- نفقات التسيير: 937 000 د مقابل 958 000 د سنة 2019
- نفقات التدخلات: 115 000 د مقابل 140 000 د سنة 2019
- نفقات التجهيزات: 490 000 د مقابل 470 000 د سنة 2019

1. البرنامج: التوازنات الجمالية والإحصاء

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: تأمين الإنتاج الإحصائي الوطني وتجميع المعطيات الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها والتنسيق مع الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى وتنظيم التوثيق الإحصائي الوطني، إلى جانب الأعمال التطويرية لتحسين جودة الإحصائيات وتكريس احترام المعايير والمبادئ الأساسية للإحصاء.
2. ترتيب المنشأة: أ
3. مرجع الأحداث: الفصل 21 من قانون المالية عدد 64 لسنة 1969 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 2408 لسنة 2000 المؤرخ في 17 ديسمبر 2000
5. تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والمعهد الوطني للإحصاء: جوان 2010

II -إطار القدرة على الأداء :

1. الاستراتيجية العامة: ستركز استراتيجية العمل خلال الفترة المقبلة أساسا على المحاور التالية:
 - دعم الإنتاج الإحصائي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية
 - اعتماد خطة عمل خاصة بإنتاج مؤشرات التنمية المستدامة وتيسير النفاذ إليها من قبل كل المستعملين،
 - توسيع مجالات الإنتاج الإحصائي، لاسيما الإحصائيات الجهوية وتحسين جودتها،
 - تطوير آليات التنسيق الإحصائي،
 - توظيف التكنولوجيات الحديثة في العمل الإحصائي،
 - تدعيم القدرات الفنية عبر توسيع نطاق التعاون الدولي.
- تحسين جودة المعطيات الإحصائية والارتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة في المجال الإحصائي:
 - تطوير أعمال النشر من خلال إصدار مؤشرات ونتائج المسوحات وفق الروزنامة وحسب المعيار الدولي الخاص بنشر المعطيات الإحصائية،
 - دعم التكوين من خلال تنفيذ برامج التكوين لفائدة مختلف الأصناف وفي شتى المجالات الإحصائية،

- مواصلة تدعيم القدرات الفنية والبشرية للمعهد،
- تمهين كل العاملين في الميدان الإحصائي ودعم قدراتهم العلمية والتطبيقية.
- إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة
- مزيد إحكام آليات التصرف المالي والإداري بالمعهد وتعصيرها في اتجاه الارتقاء بها إلى معايير الحوكمة.
- 2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: غير مباشر
- 3. أهم الأولويات والأهداف: تدعيم الركائز الأساسية للعمل الإحصائي وتطوير جودة المعطيات الإحصائية المنتجة
- 4. مؤشر قياس الأداء وأهم الأنشطة:
- مؤشر 1: إنجاز العمليات الإحصائية المبرمجة،
- مؤشر 2: احترام روزنامة النشر،
- مؤشر 3: الدورات التكوينية المنجزة،
- 5. الإجراءات المصاحبة:
- مساندة مالية: ميزانية الدولة،
- المصادقة على النصوص التنظيمية: تحيين الهيكل التنظيمي وإعداد قانون أساسي خاص بالأعوان وإصدار قانون جديد للإحصاء،
- تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية: انتداب 25 مهندسا و 20 تقنيا في الإحصاء والاعلامية.

III - الميزانية:

2020	البيان
26154	ميزانية التصرف
23700	نفقات التأجير
1854	نفقات التسيير
600	التدخلات
10000	ميزانية الإستثمار
36154	المجموع
	مصادر التمويل
36154	موارد عامة لميزانية الدولة
36154	المجموع

**بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية المتدخلة
في برنامج دعم التنمية القطاعية والجهوية**

بطاقة عدد 3: المندوبية العامة للتنمية الجهوية

1. البرنامج : دعم التنمية القطاعية والجهوية

I - التعريف

1. النشاط الرئيسي : التنمية والتخطيط ومساندة الاستثمار الجهوي
2. ترتيب المنشأة : أ
3. مرجع الإحداث : قانون عدد 82 لسنة 1994 مؤرخ في 18 جويلية 1994
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي : أمر عدد 3364 لسنة 2006 مؤرخ في 25 ديسمبر 2006
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد)

II - إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتيجية العامة :

- المساهمة في ضبط الإستراتيجيات والسياسات التنموية الجهوية بالولايات مرجع نظر المندوبية لتستجيب لمشاكل التنمية بالجهات
- توفير المعطيات الإحصائية والدراسات القطاعية لاعتمادها في إعداد المخطط

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج

- تطوير آليات التخطيط الجهوي بما يساهم في تحسين القدرة على إستشراف السياسات والبرامج التنموية على المستويين المحلي والجهوي،
- إعداد إستراتيجيات تنموية لكل ولايات إقليمي الشمال الشرقي والوسط الشرقي باعتماد الطريقة التشاركية،
- تطوير المنظومة الإحصائية الجهوية والرفع من جودة المعلومة الإقتصادية والإجتماعية،
- مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار الخاص،
- إتمام تنفيذ برنامج التنمية المندمجة في قسطيه الأول والثاني وتقييم إنجازاته،

- تطوير النظام المعلوماتي وتعصيره،
- تعزيز مؤشرات الموارد البشرية وتحسين الإنتاجية.

3. أهم الأولويات والأهداف:

- بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة.
- إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية:
- مساندة التنمية والنهوض بالاستثمار

4. مؤشرات قياس الأداء واهم الأنشطة :

الأنشطة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> - إنجاز عناصر البنية الأساسية المنتجة: - الآبار العميقة والسطحية وكهربية وتجهيز الآبار وتهيئة المناطق السقوية والمناطق الحرفية والمناطق الصناعية والأسواق وبناء المحلات الصناعية والاقتصادية وفضاءات ترويح ومراكز تجميع المنتوجات الفلاحية والجزء الخاص بالدراسات والتسيير . 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية المنتجة 	<ul style="list-style-type: none"> بعث حركية اقتصادية محلية وتعزيز مؤشرات التنمية
<ul style="list-style-type: none"> - إنجاز عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية: الطرقات والمسالك والماء الصالح للشرب والتطهير والتتوير العمومي والصحة والثقافة والشباب والرياضة والمنزهات والمناطق الخضراء والتكوين والجزء الخاص بالدراسات والتسيير . 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة تقدم الانجاز المالي لعناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية 	<ul style="list-style-type: none"> 1 البشرية ودعم التشغيل بمناطق تدخل برنامج التنمية المندمجة
<ul style="list-style-type: none"> - إحداث المشاريع الفردية المنتجة 	<ul style="list-style-type: none"> - عدد مواطن الشغل المحدثة سنويا 	
<ul style="list-style-type: none"> - إعداد مذكرات منهجية حول كيفية متابعة وتقييم الاستثمار الخاص والعمومي على المستوى الجهوي - إعداد مذكرات منهجية حول كيفية متابعة وتقييم الإنتاج والتشغيل على المستوى الجهوي. - تقييم مدى التقدم في تجسيم إستراتيجية التنمية على المستوى الجهوي خلال السنة المعنية (تطور 	<ul style="list-style-type: none"> دليل منهجي للتخطيط الجهوي 	<ul style="list-style-type: none"> 2 إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية

الأنشطة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
<p>الاستثمار الخاص والعمومي، التشغيل، الإنتاج ومحيط الإنتاج، مدى تجسيم الحوكمة الرشيدة، مدى تحسن الأوضاع البيئية...)</p> <p>- اقتراح الإجراءات والتدابير للحد من الإشكاليات المطروحة وتسريع نسق التنمية والنمو.</p>		
<p>- متابعة قطاعية من مختلف المصالح الفنية لتقديم انجاز المشاريع العمومية.</p> <p>- حوصلة مختلف الأعمال من قبل إدارة التنمية الجهوية.</p> <p>- حوصلة هذه التقارير من قبل المندوبية العامة للتنمية الجهوية وتبويب المعطيات المضمنة بهذه التقارير بإحصاء المشاريع حسب وضعية تقدمها او الصعوبات التي تعترضها.</p> <p>- اقتراح الحلول والآليات لتسريع انجازها وذلك في إطار تقرير تألفي اقليمي بالإضافة إلى التقارير الجهوية.</p>	إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية	
<p>- تحسين التقارير من حيث الشكل بإدخال الرسوم البيانية والخرائط.</p> <p>- تحسين التقارير من حيث المحتوى وذلك ب:</p> <p>- التحري في المعلومة بالاعتماد على تعدد مصادرها والقيام بتقاطعات.</p> <p>- إضافة مؤشرات اقتصادية واجتماعية جديدة هادفة وذات جدوى</p> <p>- تطوير عملية تحليل المعطيات.</p> <p>- الاستعانة بالنشريات الإحصائية التي تصدر على المستوى الوطني وتتعلق بالوضع التتموي بالجهات</p>	إعداد تقارير سداسية حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي بالجهات	
<p>- تحليل مؤشرات التنمية وإتمام إرساء نظام المعلومات وقاعدة المعطيات الجهوية.</p> <p>- ربط المندوبية العامة للتنمية الجهوية علاقات شراكة مع منتجي ومزودي المعطيات الإحصائية الجهوية بهدف تجميعها ورقيا ثم تدريجيا إلكترونيا، ووضعها على ذمة مستحقيها في فضاء موحد شأنه تيسير عملية البحث والولوج والاستعمال.</p>	إعداد نشرات إحصائية وتحليلية لكل جهة	

الأنشطة	مؤشرات قياس أداء الهدف	الهدف
	نسبة تقدم إعداد دراسة تنمية المعتمديات الداخلية لإقليم الوسط الشرقي	مساعدة التنمية والنهوض بالاستثمار
	نسبة تقدم إعداد دراسة استراتيجية (بنزرت-منوبة-زغوان-المهدية)	
	نسبة تقدم إعداد دراسة استراتيجية (سوسة-المنستير-نابل-تونس-بن عروس-صفاقس-أريانة)	
<ul style="list-style-type: none"> - وضع الوثيقة الترويجية على ذمة المستثمرين في المواقع الالكترونية للولايات المعنية وهاكل مساندة التنمية. - تحسين نوعية وجودة الوثيقة وتدعيمها برسوم بيانية وخرائط - تنظيم تظاهرات هادفة والمشاركة في تظاهرات دولية لها علاقة بالمجال. - التحيين الدوري للمعطيات والمعلومات الواردة بالوثيقة مع السعي إلى توفير أخرى جديدة تتماشى وحدائة المستجدات ومتطلبات الطرف الاقتصادي والاجتماعي السائد. 	آليات التسويق الجهوي	3

5. الإجراءات المصاحبة: يتطلب تجسيم الأهداف المرسومة إتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى تحسين التصرف الإداري وإضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية عليه.

وتتمثل أهم الإجراءات في:

- المصادقة على الهيكل التنظيمي وتفعيله،
- تحيين دليل الإجراءات وبطاقات المهام.
- إعداد قانون الإطار،
- تنقيح النظام الأساسي لأعوان المندوبية.

تم تقدير ميزانية التصرف والتنمية للمندوبية العامة للتنمية الجهوية المقترحة لسنة 2020 بـ 93,676 م.د.

(منها 33.676 م.د من موارد ميزانية الدولة و 60.000 م.د كتمويل خارجي تتوزع كما يلي:

الوحدة: أ.د.

اعتمادات الدفع			العنوان
المجموع	موارد خارجية	فواضل إعتمادات	موارد الميزانية
8676	-		8676
85000	60000		25000
400			400
9600			9600
15000			15000
93676	60000		33676

بطاقة عدد 4 : ديوان تنمية الوسط الغربي

البرنامج : دعم التنمية القطاعية والجهوية

I- التعريف :

1. النشاط الرئيسي: التنمية الجهوية.
2. ترتيب المنشأة: صنف ب
3. مرجع الإحداثيات: القانون عدد 84 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 421 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة وديوان تنمية الوسط الغربي :

(2007-2011) بتاريخ 27 أوت 2010 تحت عدد 1739

II- إطار القدرة على الأداء :

1. الإستراتيجية العامة:

تتمثل الإستراتيجية العامة للديوان في:

- المساهمة في إرساء رؤية تنموية قادرة على تجاوز الصعوبات والإستجابة للتطلعات كما أن إرساء الدعامة المؤسساتية للبلاد إطار ملائم لبلورة منوال تنموي قادر على الحد من الفوارق الجهوية وإحكام إستغلال الطاقات والثروات المتوفرة بالجهات.
- إحداث مواطن شغل قارة وتدعيم القدرة الشرائية.
- إعتداد اللامركزية كعنصر أساسي على درب وضع إستراتيجية وطنية للتنمية الجهوية.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة.

3. أهم الأولويات والأهداف :

أهداف الديوان :

- السهر على متابعة تنفيذ مخطط التنمية 2016-2020.
- إضفاء النجاعة اللازمة علي أنشطة مساندة التنمية المتعلقة بدفع الإستثمار وتسويق التراب الجهوي وتمثين آلية التعاون الدولي وذلك بإدراجها ضمن برنامج عمل مترابط.
- إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
- إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.
- إعداد تقارير سداسية حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي بالجهات.
- إعداد نشرات إحصائية وتحليلية لكل جهة.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

يشمل الهدفين المرسومين للبرنامج الفرعي " التخطيط ومساندة التنمية " علي 08 مؤشرات لقياس الأداء تم إختيارها بالإعتماد على التجارب المكتسبة في تنفيذ أنشطة الديوان من ناحية، وبالأخذ بعين الإعتبار ضرورة إرساء مقاييس موضوعية وعملية لتقييم النتائج المحققة ومدى توظيف الإعتمادات حسب البرامج والأنشطة من ناحية أخرى.

الهدف	: إعداد ومتابعة المخطط الجهوي وتطوير آليات تقرير وتحليل المعلومات الجهوية.
المؤشر	: إعداد تقرير سنوي لمتابعة المخطط الجهوي.
الأنشطة	: إعداد تقارير سنوية لمتابعة المخططات لكل جهة- تقرير إقليمي.
نسبة الإنجاز	: (100 %).
المؤشر	: إعداد تقارير ثلاثية حول متابعة تقدم إنجاز المشاريع العمومية.
الأنشطة	: إعداد تقارير ثلاثية لمتابعة إنجاز المشاريع العمومية.
نسبة الإنجاز (100 %).	
المؤشر	: إعداد تقارير سداسية حول الظرف الإجتماعي والإقتصادي بالجهات.
الأنشطة	: صياغة تقارير سداسية للظرف اللإقتصادي والإجتماعي لولايات الإقليم.
نسبة الإنجاز	: (100 %).
المؤشر	: إعداد نشریات إحصائية وتحليلية لكل جهة.
الأنشطة	: إصدار النشريات والمصادقة عليها.
نسبة الإنجاز	: (100 %).
الهدف	: مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار.
المؤشر	: عدد دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع.
الأنشطة	: إنجاز 165 دراسة 100% .
نسبة الإنجاز	: 80 %.
المؤشر	: نسبة تقدم إعداد الدراسات التنموية بالجهات.
الأنشطة	: منظومة السياحة البديلة.
منظومة الطين.	
نسبة الإنجاز	: 75% لكل منظومة.
المؤشر	: آليات التسويق الجهوي.
الأنشطة	: - تحيين موقع الواب.
	- تحيين وتنويع الوثائق الترويجية.
	- تنظيم ندوات للتعريف بالمنظومات الإقتصادية.
نسبة الإنجاز	: 100%.
المؤشر	: عدد إتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي.
مواصلة برامج التعاون الدولي مع :	

- * الوكالة الألمانية للتعاون الفني.
- * الإتحاد الأوروبي.
- * الجانب السويسري (الأنشطة المتعلقة بالمائدة المستديرة).

5. الإجراءات المصاحبة:

- مراجعة الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الوسط الغربي.
- مراجعة النظام الأساسي لأعوان ديوان تنمية الوسط الغربي.
- مراجعة تموقع الديوان ودوره في المجال التنموي.

III- الميزانية :

I - تقديم عام لميزانية ديوان تنمية الوسط الغربي لسنة 2020

I-1- ميزانية التصرف لسنة 2020

تتوزع الإعتمادات المقترحة لنفقات التصرف بعنوان سنة 2020 لديوان تنمية الوسط الغربي على النحو التالي :

مقترح 2020				البيانات
الجملة	الفواضل	الموارد الذاتية	منحة الدولة	
			2954	نفقات التأجير
			271	نفقات وسائل المصالح
			55	التدخل العمومي
			3280	الجملة

1-2- ميزانية التنمية لسنة 2020

تتوزع الإعتمادات المقترحة لنفقات التنمية بعنوان سنة 2020 لديوان تنمية الوسط الغربي على النحو التالي :

نفقات التنمية بالدينار		مرسم 2019	البيانات
مقترح 2020			
الدفع	التعهد 2020		
	مشاريع جديدة		
2020		170	الدراسات والندوات
		30	* البرامج الإعلامية
		50	* التجهيزات المختلفة
		50	إقتناء وسائل النقل
		20	التعاون الفني
		150	بناء مقر الإدارة الجهوية للتنمية بسيدي بوزيد
760		1349	المجموع

1. البرنامج : دعم التنمية القطاعية والجهوية

1- التعريف :

2. النشاط الرئيسي:

- جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان (ولايات سليانة، باجة، جندوبة والكاف) ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على إستتباب وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات والبرامج في مناطق تدخل الديوان
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالإستثمار الخاص.

3. ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية ذات صيغة صناعية وتجارية

4. مرجع الأحداث: تم إحداث ديوان تنمية الشمال الغربي بمقتضى القانون عدد 85 لسنة 1994 مؤرخ في 18 جويلية 1994

5. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- الأمر عدد 420 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير ديوان تنمية الشمال الغربي.
- الأمر عدد 29 لسنة 1999 المؤرخ في 04 جانفي 1999 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان تنمية الشمال الغربي.
- الأمر عدد 1736 لسنة 1999 المؤرخ في 09 أوت 1999 المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بأعوان ديوان تنمية الشمال الغربي.

6. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة وديوان تنمية الشمال الغربي:

7. الإستراتيجية العامة:

* في مجال التخطيط

- متابعة وتقييم إنجازات المخطط (2016-2020): إعداد تقارير تأليفية حول متابعة إنجازات المخطط خلال سنة 2016 وتوقعات سنة 2017 على صعيد كل ولاية وعلى مستوى الإقليم وتتضمن هذه التقارير تقييم الإنجازات على مستوى حجم الإستثمارات والإنجاز المادي والإنتاج والتشغيل وتطور أهم المؤشرات التنموية ذات العلاقة بظروف عيش المواطن إلى جانب تقييم مدى تجسيم المحاور الأساسية للتنمية بالنسبة لولايات الشمال الغربي.
- المنظومة الإعلامية لمتابعة المشاريع: إستغلال المنظومة الإعلامية التي سيتم تركيزها بالتعاون الوثيق مع المركز الوطني للإعلامية لمتابعة مدى تقدم إنجاز المشاريع العمومية من حيث العدد وكذلك حجم الإستثمارات في القطاعات فضلا عن إبراز المشاريع التي تلاقي الصعوبات في الإنجاز .
- المخططات التشاركية لتنمية المعتمديات: سيقع العمل خلال الفترة القادمة إلى التأسيس لثقافة العمل التشاركي مع الأطراف ذات العلاقة بالشأن المحلي من أجل تنمية محلية ديناميكية تنبع من المواطن وتتجز بمشاركته الفاعلة في كل المراحل بدءا بالتشخيص والتصور إلى الإنجاز والمتابعة، وفي هذا الإطار سيتم إعداد مخططات تنموية تشاركية لبعض معتمديات الإقليم بدءا بالمعتمديات الحدودية والمعتمديات الأقل نمو .

* في مجال الإحصائيات

- الوثائق الإحصائية: إعداد الوثائق الإحصائية الولايات بالأرقام لسنة 2015 (باجة وجندوبة والكاف وسليانة) ووثيقة الإقليم بالأرقام لسنة 2015 وتتضمن هذه الوثائق معطيات عامة ومعطيات حول البنية الأساسية وظروف عيش المواطن وكذلك معطيات حول إمكانيات وواقع قطاعات الإنتاج (الفلاحة، الصناعة، الخدمات...) والهدف هو مزيد توفير معطيات جهوية ومحلية لإستغلالها في إعداد الدراسات القطاعية والدراسات الإقتصادية للمشاريع...
- بنك المعطيات الجهوي: حرصا على توفير المعلومة الإحصائية ومختلف البيانات الجهوية تم تركيز منظومة قاعدة معلومات بالديوان "Statistic Data" وذلك بالتعاون مع وكالة التعاون الفني الألماني GIZ وحاليا فإن مختلف الإدارات الجهوية للتنمية بالشمال الغربي بصدد إدراج البيانات في شتى المجالات والقطاعات، وفي مرحلة ثانية سيتم إستخدام المعلومات المخزنة في منظومة المؤشرات الجهوية والتي يتم حاليا العمل على تصميمها من قبل ففني مختص وإستعماله لاحقا كأداة إعلام وتقييم للوضع الحالي من خلال جملة المؤشرات والتقاييم الدورية التي سيعمل على نشرها.
- المذكرات الإحصائية: إعداد تقرير حول المؤشرات المتعلقة بالبنية الأساسية بإعتماد تقرير صادر عن المعهد الوطني للإحصاء وذلك بغية توفير المعطيات مقارنة بالوطني فضلا عن وضعها على ذمة مستعملي المعلومات على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

* في مجال النهوض بالإستثمار الخاص

- مرافقة أصحاب المشاريع:
 - تشخيص فكرة المشروع
 - الإحاطة والتأطير بالباعث
 - تكوين ملف دراسة المشروع
 - إعداد الدراسة الفنية والإقتصادية للمشروع
 - المساعدة على الحصول على التمويل والمنح
- إعداد الوسائل الترويجية:
 - في إطار التعريف بالإمكانات التي يزخر بها إقليم الشمال الغربي يتولى الديوان إعداد الكتب والمطويات والأقراص الليزرية لوضعها على ذمة المستثمرين
- تنظيم التظاهرات:

لمزيد إستقطاب المستثمرين للإنتصاب بولايات الشمال الغربي ينظم الديوان تظاهرات تحسيسية للتعريف بالمميزات التفاضلية للجهة وكذلك أيام شراكة تمكن أصحاب نوايا الإستثمار وأصحاب المؤسسات من ربط علاقات شراكة في المجالات الواعدة إضافة إلى تمكين الباعثين من التفاوض مع ممثلي هيكل التمويل خلال هذه التظاهرات.

* في مجال مساندة التنمية والتعاون الدولي

- تعريف وتثمين القطاعات الواعدة بالإقليم وإبراز فرص الإستثمار المتاحة من خلال الدراسات القطاعية والمنظومات الإقتصادية المنجزة من قبل الديوان وذلك عبر الندوات والأيام الدراسية
- وكذلك يرمي التوجه المستقبلي إلى ضرورة تمشي إعداد دراسات المنظومات الإقتصادية لما لها من أهمية في دفع الحركة التنموية بالإقليم
- وسيتم في هذا الصدد التركيز على 3 عناصر:

- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة (PDAA III) في مرحلته الثالثة:
 - متابعة تنفيذ بعض العناصر المبوبة بالدراسات التي قام بها الديوان وتخص بالذكر منها دراستي الحليب والزياتين بالتنسيق مع برنامج FIDA، إضافة إلى مد المكتب المعني بتقارير حول المنظومات الاقتصادية المتعلقة بالخضر والغلل على غرار : منظومة الطماطم ومنظومة التين ومنظومة الهندي ومنظومة حبة الملوك بكسرى
- تشخيص المنظومات الواعدة بالإقليم من قبل البنك العالمي (BM) بالتنسيق مع مصالح الديوان والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية. وتتمثل هذه المنظومات مبدئياً في : منظومة الطماطم ومنظومة الزياتين ومنظومة المواد الطبية والعطرية (PAM)
- التنسيق على مستوى تدخلات في مجالات اللامركزية والتنمية في إطار برنامج مع الإتحاد الأوروبي

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- جمع المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على إستنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعاضدتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- العمل على تحقيق التناسق بين المخططات في مناطق تدخل الديوان.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط عمل تهدف إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بمناطق التدخل ومتابعة مراحل الإنجاز وذلك بالتعاون مع المصالح الجهوية المختصة والهياكل الفنية والجماعات العمومية والمحلية...
- دعم عمل الهياكل الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية في ميدان النهوض بالإستثمار الخاص.
- إعداد دراسات قطاعية و جهوية لإبراز فرص الإستثمار ووضعها على ذمة الباعثين.
- إعداد الدراسات الفنية والإقتصادية للمشاريع الجديدة أو لعمليات التوسيع ومساعدة الباعثين في إعداد الوثائق الضرورية الخاصة بالمشروع ومساندتهم ومتابعتهم في جميع مراحل إنجاز المشروع.

إطار القدرة على الأداء

تقديم عام لميزانية ديوان تنمية الشمال الغربي لسنة 2020

التقديرات (الدفع) لسنة 2020	النفقات
	نفقات التصرف
	على موارد الميزانية
	على موارد الذاتية
	نفقات التنمية
	على موارد الميزانية
	على الموارد الذاتية
2845	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية
	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية

1. البرنامج : دعم التنمية الجهوية والقطاعية

I- التعريف :

1 النشاط الرئيسي :

- جمع كل المعلومات اللازمة والقيام بالدراسات الضرورية واقتراح التدابير التي من شأنها أن تمكّن من تحديد السياسات في ميدان التنمية بصفة عامة واختيار برامج الإستثمار العمومي ودفع الإستثمار الخاص بمناطق تدخل الديوان (ولايات مدنين، قابس، تطاوين، قبلي، قفصة وتوزر) ومتابعة وتقييم نتائج هذه السياسات.
- مساعدة السلط الجهوية على إستنباط وإعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية بكل ولاية ومعايشتها في ميدان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومتابعة إنجاز وتقييم المخططات والبرامج.
- المساهمة في إعداد برامج وخطط العمل الهادفة إلى دفع وتنشيط الإستثمار الخاص بالجهات المعنية ومتابعة مراحل إنجازها، وذلك بالتعاون مع الهياكل الفنية والمصالح الجهوية المختصة والجماعات العمومية المحلية.

2-ترتيب المنشأة : مؤسسة عمومية صنف " ب " وذلك حسب قرار وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري بتاريخ 30 ديسمبر 1986 وقرار الوزير الأول بتاريخ أكتوبر 1991.

3-مرجع الإحداث : تم إحداث ديوان تنمية الجنوب بمقتضى الفصلين 71 و72 من قانون المالية لسنة 1984، (القانون عدد 113 لسنة 1983 المؤرخ في 30 ديسمبر 1983)، وفي إطار إرساء وهيكل مؤسسات التنمية الجهوية، تمت إعادة هيكله الديوان ومراجعة مشمولاته وذلك حسب القانون عدد 83 لسنة 1994 المؤرخ في جويلية 1994.

4-مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 419 لسنة 1998 المؤرخ في 18 فيفري 1998 المتعلق بضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق سيره (والذي يلغي ويعوّض الأمر عدد 2046 لسنة 1994 المؤرخ في 03 أكتوبر 1994).
- الأمر عدد 27 لسنة 1999 المؤرخ في 04 جانفي 1999 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للديوان، بالإضافة إلى إحداث الشباك الموحد بديوان تنمية الجنوب بموجب الأمر عدد 2069 لسنة 1999 المؤرخ في 13 سبتمبر 1999.
- الأمر عدد 1737 لسنة 1999 المؤرخ في 09 أوت 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان.

II- إطار القدرة على الأداء

1. الإستراتيجية العامة:

* في مجال التخطيط الجهوي:

في إطار برنامج التعاون التونسي الياباني بين كل من ديوان تنمية الجنوب ووزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي من جهة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA من جهة ثانية، تم الشروع في إعداد إستراتيجية تنمية لكامل جهة الجنوب على المدى الطويل 2015 - 2035 ومخطط تنمية مع برنامج تدخل مفصل على المدى المتوسط 2015 - 2025، وتهدف هذه الخطة الإستراتيجية والإستشرافية إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والميزات التفاضلية لجهة الجنوب بما ساعد على بلوغ أهداف الحد من التفاوت الجهوي ومن نسبة الفقر ونسبة البطالة خاصة لدى حاملي الشهادت العليا.

* في مجال الإحصائيات:

إن الديوان بحكم الأشغال التي ينجزها في مجال إعداد ومتابعة وتقييم المخططات الجهوية أو في البحث عن الإمكانيات المتاحة بالجهة يحتاج إلى كم هائل من المعطيات الإحصائية للتعرف على خصوصيات وإمكانيات مختلف مناطق الجهة وتشخيص الإشكاليات المطروحة وضبط التوجهات التنموية ولاستنباط فرص الإستثمار التي تتيحها الموارد الطبيعية والاقتصادية بالجهة.

واعتبارا للحاجيات إلى المعلومة الصحيحة والمحيطة فقد عمل ديوان تنمية الجنوب على تشريك مختلف المصالح والهيكل الجهوية في إعداد وثيقة شاملة تحتوى على مختلف المعطيات الإحصائية لكل ولاية من ولايات الجنوب مع الحرص على تحديد مسؤولية كل طرف في توفير المعلومة المحينة والثابتة وجعلها المرجع الأساسي والوحيد لكل المستعملين. وقد أسفرت هذه التجربة " ولايات الجنوب بالأرقام وإقليم الجنوب بالأرقام " على إرساء تقاليد مافتنت تترسخ من سنة إلى أخرى في مجال التنسيق بين مختلف الهيكل والمصالح عند توفير المعلومة وفي الإستجابة بصفة تلقائية لتوفيرها في الإبان، وقد سعى الديوان إلى إصدار هذه الوثيقة وتوزيعها بصفة منتظمة منذ سنة 1997.

ويتواصل هذا المجهود بإعداد وثائق إحصائية نموذجية على الصعيد المحلي " المعتمدة في أرقام " لبعض المعتمديات بولايات الجنوب قصد التعريف بخصوصيات الجهة وإبراز الإمكانيات الذاتية لمختلف مناطق الجنوب.

* **في مجال النهوض بالإستثمار الخاص:** مزيد التعريف بإمكانيات الإستثمار وآليات التشجيع والمساندة وذلك لدفع الإستثمار الخاص بالجهات:

- مواصلة النشاط في مجال مساعدة الباعثين والمستثمرين على مستوى دراسة وتمويل إنجاز مشاريعهم.
- تنظيم التظاهرات والورشات المحلية والجهوية لتنمية روح المبادرة بالتعاون مع مختلف الهيكل والمؤسسات والمنظمات العنية بدعم ودفع الاستثمار.

* في مجال مساندة التنمية والتعاون الدولي:

- إعداد بعض الدراسات القطاعية ووضعها على ذمة المستثمرين.
 - تصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل سمعية وبصرية لمختلف جهات الجنوب.
 - العمل على تصور واقتراح وتشخيص مشاريع تعاون فني جديدة مع الأطراف الدولية والأجنبية في إطار البرامج الوطنية للتعاون الدولي.
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :

تتمثل أهم أهداف برنامج التنمية الجهوية في إرساء منهجية جديدة للتخطيط الجهوي والمحلي يعتمد على تحديد الخيارات والتوجهات التنموية وفقا لخصوصيات كل جهة وإمكانياتها الذاتية وتقطع نهائيا مع سياسة التخطيط المتبعة سابقا والتي اتسمت بتوزيع المشاريع والإستثمارات التي يقع ضبطها مركزيا على الجهات. وفي هذا الإطار فإن مساهمة ديوان تنمية الجنوب في تحقيق أهداف برنامج التنمية الجهوية أساسي ومحوري وذلك من خلال :

- إعداد إستراتيجية التنمية على المستوى المحلي والجهوي والمساهمة في إعداد وثيقة توجيهية لإقليم الجنوب.
- المساهمة في تحديد منوال التنمية ووضع مقاييس لتوزيع الإستثمارات على الجهات.
- دفع الإستثمار الخاص بالمناطق الداخلية واستنباط أفكار المشاريع ووضعها على ذمة الباعثين.
- القيام بالدراسات القطاعية.
- توفير المعلومة الإحصائية الصحيحة والمحدثة بمناطق تدخله.
- دفع برامج التعاون الدولي.

3. أهم الأولويات والأهداف :

- صياغة وثيقة مخطط التنمية.
- إعداد وثيقة الولاية في أرقام لكل ولاية.
- دفع الإستثمار الخاص.
- انطلاق إنجاز مشروع تثمين منتوجات تربية الماشية بتطاوين.
- تصوّر وإعداد وثائق تعريفية ومحامل سمعية بصرية.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1.2.2 : متابعة المخطط الخماسي للتنمية وتطوير	1.1.2.2 نسبة تقدم إنجاز الإستثمارات المبرمجة بالمخطط	- تجميع المعطيات القطاعية من مختلف الهياكل الجهوية.

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
آليات نشر وتحليل المعلومات الإحصائية :		<ul style="list-style-type: none"> - إعداد تقرير يتضمن تقييما كميا ونوعيا للإنجازات المسجلة في كافة المجالات لكل ولاية وللاقليم، - إعداد جداول تتضمن الإنجازات المسجلة بمختلف القطاعات ومقارنتها بالمشاريع المبرمجة بالمخطط حسب القطاع وحسب المتدخل - إعداد جداول تتضمن الإنجازات المسجلة على مستوى إقليم الجنوب.
2.1.2.2 نسبة تغطية المعلومة الإحصائية على المستوى الجهوي والمحلي		<ul style="list-style-type: none"> - إعداد جداول متابعة تقدم تنفيذ المشاريع العمومية (حسب مراحل تقدم الإنجاز والسنة) لكل ولاية، - حوصلة جداول الولايات وصياغة تقرير للاقليم، - تجميع المعلومة الإحصائية وتحيينها - إعداد نشرات الولايات في أرقام، المعتمديات في أرقام وإقليم الجنوب في أرقام.
2.2.2 - مساندة التنمية والنهوض بالإستثمار	1.2.2.2 نسبة إحداث المشاريع	<ul style="list-style-type: none"> - دراسة المشاريع الخاصة والبحث عند التمويل والمتابعة. - زيارات ميدانية للباعثين وأصحاب المشاريع في كافة مراحل إنجاز المشاريع. - متابعة تمويل المشاريع لدى البنوك. - المشاركة في الملتقيات والندوات التي تعنى بالنهوض بالإستثمار الخاص. - التنسيق مع هيكل المساندة لتمكين الباعثين من التشجيعات والحوافز التي يخولها لهم القانون. - تقديم حصص تكوينية للباعثين.
	2.2.2.2 نسبة تمويل المشاريع	<p>القيام بستة دراسات قطاعية في إطار التعاون الدولي (2015-2018) :</p> <ul style="list-style-type: none"> - دراسة حول المواد الإنشائية بولاية قبلي. - دراسة حول المواد الإنشائية بولاية توزر. - دراستان حول كيفية النهوض بالإستثمار والتجارة البينية بين ولايتي مدنين وتطاوين ومنطقة الغرب الليبي. - دراسة حول تنويع القاعدة الاقتصادية بولاية قفصة وكيفية النهوض بالتشغيل. - دراسة حول قطاع الزراعات الجيوحرارية بقابس.

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
		<ul style="list-style-type: none"> - توجيه ومساندة الباعثين خلال جميع مراحل إنجاز المشاريع لتذليل الصعوبات إن وجدت. - تقديم فرص الإستثمار المتاحة بالجنوب من خلال آليات التسويق المتوفرة بالديوان. - المناقشة والتشاور حول أفكار المشاريع مع الباعثين لتكوين ملفاتهم.
	3.2.2.2 نسبة تطور عدد المتصلين بالديوان	<p>تكثيف وتطوير آليات التسويق الجهوي :</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعداد 04 وثائق تعريفية بحجم A3 لكل من ولايات تطاوين، قابس، قبلي وقفصة. - إعداد وثيقة تعريفية Info régionale لولاية قفصة - إعداد وتحيين وثيقة Info Coopération. - تكثيف وتطوير آليات التسويق الجهوي (أشرطة وثائقية، محامل تسويق قطاعية، معلقات إخبارية،...). - تحيين وتطوير موقع الواب الخاص بالديوان. - تنظيم الندوات والتظاهرات والأيام التحسيسية للنهوض بالإستثمار الخاص من خلال التعريف بفرص الإستثمار بالجهة.
	4.2.2.2 نسبة تقدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي	<ul style="list-style-type: none"> - البحث عن فرص الشراكة والتعاون الفني وتدعيم قدرات الديوان. - متابعة أشغال المادة المستديرة الاقتصادية لولاية مدينين مع الجانب السويسري. - متابعة إنجاز مشروع تميمين قطاع تربية الماشية بولاية تطاوين في إطار التعاون التونسي الإيطالي. - متابعة إنجاز مشروع التعاون الفني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلق بـ " تعزيز مناخ ريادة الأعمال ودفع الإستثمار الخاص بالجنوب التونسي "

5. الإجراءات المصاحبة :

- تحيين الهيكل التنظيمي للديوان.

- مراجعة مهام الديوان وإعادة تموقعه.
- تمكين الديوان من الاعتمادات اللازمة بميزانية التنمية.
- دعم الديوان بالإطارات الفنية المختصة وبالبرامج التكوينية اللازمة لتطوير قدراته.

III- الميزانية :

البيان	طلبات الديوان لسنة 2020
العنوان الاول	ميزانية
	موارد ذاتية
التأجير العمومي	ميزانية
	موارد ذاتية
وسائل مصالح	ميزانية
	موارد ذاتية
التدخلات	ميزانية
	موارد ذاتية
العنوان الثاني	ميزانية
	موارد ذاتية
المجموع العام	ميزانية
	موارد ذاتية
	4294

**بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية
المتدخلة في برنامج التعاون الدولي**

1. البرنامج : التعاون الدولي

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي : تنفيذ سياسة الدولة في مجال التعاون الفني
2. ترتيب المنشأة : مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية صنف أ
3. مرجع الإحداث : القانون عدد35 لسنة 1972 المؤرخ في 27 أفريل 1972
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي : الأمر عدد 2239 لسنة 1998 المؤرخ في 28 أكتوبر 1998
5. تاريخ امضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة : .

II- إطار القدرة على الأداء

1. الاستراتيجية العامة : تطوير نشاط التعاون الفني
2. تحديد المساهمة في اهداف البرنامج : المساهمة في تطوير نشاط التعاون الفني التونسي كجزء من سياسة تونس في مجال التعاون الدولي.
3. أهم الأولويات والاهداف : في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التعاون الفني تسعى الوكالة إلى النهوض بالتعاون الفني التونسي من خلال تحقيق هدفين أساسيين هما:
 - الهدف 1: تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج
 - الهدف 2: تنمية نشاط التعاون جنوب-جنوب.
6. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة :
 - مؤشر 1 : تطور عدد المتعاونين المنتدبين

تم الاختيار على هذا المؤشر لقياس الأداء الفعلي لجميع مصالح الوكالة المركزية وممثلياتها بالخارج، فقياس هدف تنمية نشاط توظيف المتعاونين بالخارج يتم عبر احتساب تطور عدد المنتدبين من سنة إلى أخرى، وهو مؤشر يعكس مستوى العمل القائم على مستوى القدرة على الاستجابة لعروض الإنتداب وكذلك القدرة على استكشاف فرص الإنتداب بمختلف الأسواق.

➤ مؤشر 2 : تطور عدد مشاريع التعاون جنوب جنوب

تتعلق برامج ومشاريع التعاون جنوب جنوب أساسا بنشاطين اثنين لهما دورا كبيرا في المساهمة في تنمية القدرات الفردية والمؤسسية لعدد من البلدان المستفيدة خاصة منها العربية والإفريقية في المجالات التنموية التي تحظى بدعم الجهات المانحة. ولقياس الأداء الخاص بهذين النشاطين تم الاختيار على تطور عدد مشاريع المعونة الفنية المنجزة بالبلدان المستفيدة وهي مهمات يقوم بها خبراء ومستشارون تونسيون عادة في شكل مهام قصيرة المدى من جهة وعلى تطور عدد

مشاريع الدورات التدريبية والزيارات الدراسية المنجزة من طرف الوكالة بالشراكة مع الجهات المانحة ومؤسسات التكوين التونسية والتي يستفيد منها إطارات البلدان الشقيقة والصديقة من جهة أخرى.

III- الميزانية

ميزانية سنة 2020: 6196 أ د

نفقات التصرف: 5596 أ د

- التأجير: 4912 أ د

- التسيير: 654 أ د

- التدخل: 30 أ د

نفقات التنمية: 600 أ د

**بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية
المتدخلة في برنامج الإحاطة بالاستثمار**

البرنامج الذي يتضمن المنشأة: الإحاطة بالاستثمار

I- التعريف :

1. النشاط الرئيسي: استقطاب الاستثمار الخارجي
2. ترتيب المنشأة: صنف "أ".
3. مرجع الإحداث: القانون عدد 19 لسنة 1995 المؤرخ في 06 فيفري 1995.
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 1804 لسنة 1998 المؤرخ في 21 سبتمبر 1998.
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: 2007

II- إطار القدرة على الأداء :

الإستراتيجية العامة:

- تكتيف عمليات الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في تونس واعتماد طريقة عمل جديدة في هذا المجال منها الاستعانة بخبراء واقتناء منظومات إعلامية تساعد على استهداف واختيار المستثمرين المحتملين.
- استهداف القطاعات المعنية في البلدان التي تمثل مصدر هام للاستثمار الأجنبي المباشر
- تكتيف العلاقات مع الكفاءات التونسية بالخارج المهمة بالاستثمار في تونس
- تكتيف الزيارات الميدانية للشركات الأجنبية المنتسبة في تونس
- التنوع في الاستثمارات المستقطبة على المستوى الجغرافي وإعطاء أهمية بالغة للترويج الموجه نحو بلدان جديدة مصدرة للاستثمارات الخارجية على المستوى العالمي
- اعتماد سياسة إعلامية جديدة وربط علاقات متميزة مع وسائل الإعلام التونسية والأجنبية المتخصصة في مجالات الاستثمار والأعمال.

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:

- مساهمة مباشرة

أهم الأولويات والأهداف:

- الترفيع في عدد الاتصالات المهمة (CONTACT INTERESSANT) مع المستثمرين الأجانب
- الترفيع في عدد زيارات المستثمرين الأجانب إلى تونس

مؤشرات قياس الأداء و أهمالأنشطة:

1-4- مؤشرات قياس الأداء:

- نسبة الاتصالات الهامة (CONTACT INTERESSANT) مع المستثمرين الأجانب.

2-4- أهم الأنشطة

- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية بالخارج
- المشاركة في الصالونات
- تدعيم الأنشطة الإعلامية والاشهارية
- الاتصال المباشر بالمستثمرين الأجانب
- الإحاطة بالشركات الأجنبية المنتسبة في تونسمن خلال تكثيف الزيارات الميدانية لها.

الإجراءات المصاحبة:

III- الميزانية :

تقديم عام لميزانية المنشأة للسنة المالية س+1:

بيان الفصول	الاعتمادات المقترحة لسنة 2020
1-نفقات الأجور	4950.000
2-نفقات وسائل المصالح	1264.000
3- التدخلات في الميدان الاجتماعي	0
مجموع نفقات التصرف	6214.000

بحساب الدينار

الإتمادات المقترحة لسنة 2020	بيان الفصول
	1- أنشطة الوكالة بالخارج
	2- مساندة عملية النهوض بالاستثمار الخارجي
	3- برامج الجودة والإعلامية والتجهيزات وتهيئة المقر
	- تعزيز نظام الجودة بالوكالة
	- اقتناء تجهيزات مختلفة
	- اقتناء تجهيزات إعلامية
	- تهيئة مقر الوكالة
	- التعاون الفني
3063.000	مجموع نفقات التنمية